



سلسلة العلوم الاجتماعية

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق



الأحزاب المصنوعة عبر مائة عام



برعاية السيدة سوزانا مبارك

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركبة
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة العامة للتعليم والتقنية

المشرف العام

د. ناصر الأنصاري

مصمم الغلاف

د. مدحت متولي

الإشراف الطباعي

محمود عبد المجيد

الإشراف الفني

علي أبو الخير

ماجدة عبد العليم

صبري عبد الواحد

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق



٢٠٠٦

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على شلاف كل كتاب لوحة تشكيلية للفنان المصري معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تمبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

والآن نقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون، التشكيلية بوزارة الثقافة ومنعطف الفن المصري الحديث على هذا الصلحون.

رؤف يونان لبيب

الأحزاب المصرية عبر مائة عام/ يونان لبيب
رؤف - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،
٢٠٠٦.

٢٦٠ من ٢٤١ سم -

تدقيق: ٢٠٧٥-١٩-٩٧٧.

١ - الأحزاب السياسية

٢ - مصر - الأحزاب السياسية

١. العنوان

رقم الإيداع/ إصدار الكتب ١٧٧٢٩ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977-419-307-5

ديوى ٢٢٩.٩٦٢

توطئة

انطلاقاً من شعار «مكتبة الأسرة» هذا العام: **الثقافة لغة السلام**، والذي طرخته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسؤولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى، والتفكير النقدى، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى. وأخيراً إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عامًا بعد عام. وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة، وتقدم أسماء لم تنشر من قبل فى

هذا المشروع الرائد، وتفتح مجالات فكرية وثقافية وأصوات
إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ في تلك مسالسل
الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون،
والمنشآت التي تحتفي هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام
على رحيل المفكر العربي الكبير عبدالرحمن بن خلدون، الذي يعد
واحدًا من بُناة الحضارة العربية الإسلامية في أوج عظمتها
وازدهارها، ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذي قامت عليه
الحضارة الأوروبية الحديثة، فإن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا
لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها.

سيظل هدف مكتبة الأسرة فتح نوافذ جديدة للقارئ المصري
للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته
ومعرفته بأبصر السبل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقريّة الأمم
مميّزة في تراثها الأدبي والثقافي والعلمي والفكري المستتير، حتى
يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات
أسلافه العرب في تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

بهذا الكتاب يستكمل المؤرخ المصري الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق جانبًا من رحلة بحثه الحداثي الذي بدأ أولها عام ١٩٧٠ بصدر كتاب «الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤»، وصدر ثانيها عام ١٩٧٥ تحت عنوان «الأحزاب المصرية قبل الثورة ١٩٥٢»، وأما ثالثها فصدر عن مكتبة الأسرة عام ١٩٩٧ بعنوان «تاريخ الأحزاب المصرية». هذا المشروع البحثي حول نظام الحياة النيابية المصرية في إحدى تجلياتها وهي مسألة الأحزاب من مشروعات هذا المؤرخ الوطني أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة عين شمس، والعضو المؤرخ الذي شارك في الهيئة المصرية العليا للدفاع عن قضية طابا، وصاحب أكثر من خمسة وعشرين مؤلفًا في تاريخ مصر الحديث والتاريخ العربي منها: مشروع «الأهرام ديوان الحياة المعاصرة» سلسلة بحوث أسبوعية في جريدة الأهرام، «مصر المدينة فصول في النشأة»، «اليهود في مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨»، «الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية».

وهذا الكتاب «الأحزاب المصرية عبر مائة عام، ١٩٠٧ - ٢٠٠٧» يؤكد فيما يؤكد على خصوصية التجربة الحزبية المصرية من حيث النشأة التي انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها فهي قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبي الذي تحول إلى الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢. وقد بدأت أولاً على صورة تيار يضم جماعة الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطاني فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطني. أما في أوروبا انبثقت الأحزاب داخل النظام البرلماني ممثلة للقوى الاجتماعية تمييزاً عن مصالح كل قوة منها. ولم تلبث مجموعة أن توصلت إلى أيديولوجية تتفق مع هذه المصالح التي تسعى لتحقيقها. واختلف ظهور الحزبية في مصر عن نشأتها في أوروبا في جانب آخر إذ يلاحظ أن الأحزاب التي نشأت في مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساساً حول الصحف الكبيرة التي كانت تصدر في

تلك الحقبة، وكان أهمها صحيفة «المؤيد» التي صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعها «اللواء» التي صدرت عام ١٩٠٠ العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب في العالم الغربي حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقاً عن صحيفته. جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب في مصر ونشأتها في أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت في مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت في أوروبا في أحضان برلمانها.

وهذا الكتاب يؤكد فيما يؤكد على مسألة «التواصل» والتي هي ظاهرة متعددة في مجمل أنساق الثقافة المصرية؛ فالتجربة الحزبية الأولى ١٩٠٧، ١٩١٤ تمتد في التجربة الثانية ١٩١٩، ١٩٥٣ في استمرار «الحزب الوطني» خلال التجربة الثانية أو استمداً حزب آخر وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة. وأهم من ذلك أن الماضي قد خلف ممارسات امترشد بها حزبيو، التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتظيم أو متعلقة بالأداء بالإضافة إلى الحياة الحزبية مستكملة القسمات متدفقة الحيوية والتي أنجبتها ثورة ١٩١٩ الشعبية. والتجربة الثالثة ١٩٧٦ والممتدة منذ ثلاثين عاماً جاءت بعد حرب أكتوبر انعطيفة وعلى الرغم من الانقطاع الزمني بين التجريبتين. الأولى والثانية. والثالثة إلا أنهما يتواصلان في إبراز دور التاريخ المهم في صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسمى كل منهما إلى رد نفسه لأصل تاريخي حزبي حتى وصل الأمر إلي بحث من لا أصل له في مثل هذا الأصل.

وهذا الكتاب يؤكد ثالثاً فيما يؤكد على أهمية التأسيس للظواهر التاريخية فيسمى إلى تأسيس مرحلة مهمة من حيث التغيرات السياسية المصرية. مرحلة التجربة الثالثة. فيعرض بالدراسة التتابعية للتجارب الثلاث التي عرفها تاريخ مصر الحديث ودراسة الظروف التي صنعتها مع ربط الأسباب بالنتائج واستعراض لتأثير أحزابها ورصد حركتها وتحديد أهميتها بمنهجية بنائية تحليلية ونقدية تعتمد على الوثائق وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية وأوراق الأحزاب وبرامجها والمذكرات الشخصية لزعمائتها وقائمة طويلة من الدوريات وأخيراً الكتابات العلمية والرسائل الجامعية.

ويسر مكتبة الأسرة أن تقدم هذا الكتاب في طبعة جديدة مضافاً إليها فصل تمهيدي والفصل السابع عشر بعنوان «ثوب في التجربة الحزبية الثالثة» والذي يتناول أصداء إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن النية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولي رئيس الجمهورية لمنصبه ليصبح بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء. وما أحدثه هذا الإعلان من أصداء وما كشف من حقائق في الحياة الحزبية المصرية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

الفهرس

- ١١ - فصل تمهيدى.
- ١٩ - التجربة الأولى ١٩٠٧ - ١٩١٤.
- الفصل الأول:
- ٢١ الميلاد.
- الفصل الثانى:
- ٣٥ الحزب الوطنى - الحقيقة والأسطورة.
- الفصل الثالث:
- ٤٧ حزب الأمة - بناء الوطنية المصرية.
- الفصل الرابع:
- ٥٩ رفض التبعية والطائفية.
- الفصل الخامس:
- ٧١ فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية.
- ٨٣ - التجربة الثانية ١٩١٩ - ١٩٥٣.
- الفصل السادس:
- ٨٥ رصد المتغيرات.
- الفصل السابع:
- ٩٩ الوفد من الثورة إلى الثروة.

١١١ الوفد والمنشقون	● الفصل الثامن:
١٢٧ الحزب الوطني - أسير التاريخ	● الفصل التاسع:
١٤١ وللملوك أحزابهم	● الفصل العاشر:
١٥٧ الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب	● الفصل الحادي عشر:
١٧٥ التجربة الثانية ١٩٧٦	● الفصل الثاني عشر:
١٧٧ من الشمولية إلى التعدد الحزبي	● الفصل الثالث عشر:
١٩٣ الوطني الديمقراطي - حزب السلطة أم حزب الثورة	● الفصل الرابع عشر:
٢٠٧ الوفد الجديد - ردة تاريخية أم اتجاه للثانية	● الفصل الخامس عشر:
٢١٩ الأحزاب الصغيرة - بين الأصالة والتبعية	● الفصل السادس عشر:
٢٣٥ الأحزاب الهيكلية	● الفصل السابع عشر:
٢٤٥ ثوب في التجربة الحزبية الثالثة	

فصل تمهیدی

مع تيار التحديث الذي عرفته البلاد خاصة على عهد الخديو إسماعيل، هذا من ناحية، ومع انتشار الحياة المدنية التي خلخلت من الانتماءات التقليدية القديمة من ناحية أخرى، ثم ما تبع ذلك من زيادة التدخل الأجنبي ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطاني بعد فترة قصيرة، من ناحية ثالثة.. نتج عن ذلك أن أخذت فكرة الحزبية تتسلسل إلى البلاد، وإن تم ذلك على استحياء في أول الأمر، مما بدا في وجود جماعات سرية مثل مصر الفتاة والحزب الوطني القديم.

بعد صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٠ وصعود نجم مصطفى كامل بدأ ظهور الأحزاب، وإن لم يحدث التنظيم الحزبي إلا بعد مبيع سنوات، حين أسست مجموعة من أعيان البلاد «حزب الأمة»، فَعَجَلَ الزعيم المشهور بتحويل جماعته إلى حزب منظم، وسارع الخديو عباس الثاني إلى تأسيس حزب موال هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية»، بمعنى آخر أن مصر عرفت النظام الحزبي قبل نحو مائة عام، وإن كانت قد عرفت بصيغته بسمات خاصة، يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

١ - على الرغم مما يقال إن أحد هذه الأحزاب، الأمة، كان يمثل الأرستقراطية الزراعية، فمن الصعب التمييز بينها على أساس اجتماعي،

فهى قد نشأت جميعاً لتحقيق الهدف الوطنى بالجلاء ووحدة وادى النيل، وهى قد ضمت جميعاً أخلاط من كيار ومتوسطى ملاك الأراضي الزراعية، فضلاً عن «الأفندية» الذين يمكن أن نضعهم فى الطليقة الوسطى الصغيرة، الأمر الذى صبغ من مهمة الباحثين فى العثور على فروق كبيرة بين برامجها.

٢ - أن تلك التجربة قد عرفت الظاهرة التى ظلت تعرفها التجريبتين الحزبيتين التاليتين، تجربة ١٩١٩ - ١٩٥٣، وتجربة ما بعد عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والقائمة حتى لحظتنا هذه.. ونعنى بها قيام حزب عملاق ومجموعة من الأحزاب لا تدانيه فى القامة من قريب أو بعيد.

٣ - أن التجربة الحزبية الأولى افتقرت إلى أهم أركان العمل الحزبى، خوض الانتخابات، وتشكيل الحكومات فى حالة الحصول على ثقة أغلبية الناخبين، وحدث عندما حاول بعض أعضاء مجلس شورى القوانين من أعضاء حزب الأمة أن يبرزوا هويتهم الحزبية، أن راجعهم رئيس المجلس فى ذلك مما دصاهم إلى النكوس عن المحاولة، الأمر الذى دعا بعض المؤرخين إلى توصيف هذه الأحزاب الثلاثة، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التى ظهرت خلال تلك الفترة «بالأحزاب الصحفية» بحكم أن وجودها على الساحة قد اعتمد قبل كل شئ على الصحف التى تصدرها.

٤ - أن تلك الأحزاب لم تنشأ بعيداً عن السلطات الحاكمة فى ذلك الوقت، الحزب الوطنى الذى بدأ بعلاقة وثيقة مع قصر عابدين، وانتهى بعلاقة حميمة مع قصر يلدرج حيث مقر السلطان العثمانى، وحزب الأمة الذى تبنى المنهج الإصلاحى للشيوخ محمد عبده، والذى كان يعبده قصر الدوبارة، مقر المعتمد البريطانى، وأخيراً الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى نشأ فى كنف ورعاية الخديو.

وهى تقديرنا أن بعض هذه التسميات التى ولدت بها التجربة الحزبية الأولى فى مصر، قد أصبح مع الوقت بمثابة الجينات الوراثية التى انتقلت

منها إلى التجريبتين اللاحقتين، والتي نغتنم منها حتى هذه اللحظة، مما يجعل من تغييرها مطلباً أساسياً من مطالب الإصلاح السياسى.



الاختلاف الأساسى الذى دخل على التجربة الحزبية الثانية نشأ عن قيام ثورة ١٩١٩، وما ترتب عليها من الحصول على الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم ما تبعه من صدور دستور ١٩٢٣، والذى رتب نظاماً جديداً للحكم كان للأحزاب نصيب منه، الأمر الذى نجم عنه خريطة حزبية، وإن بدت جديدة، إلا أنها ورثت عن سابقتها بعض سماتها.

الجديد كان تقنين العلاقة بين أحزاب هذه التجربة والبرلمان بمجلسيه الجديدين، النواب والشيوخ، وبدأت المعارك الانتخابية تكتسب مذاقاً جديداً، فمن كان يفوز بها وتصبح له الأغلبية فى البرلمان يقوم بتأليف الوزارة.

الجديد أيضاً: ترتب على هذا التقنين، فقد اكتسب الصراع بين القوى السياسية، قصر عابدين وقصر الدويارة والحركة الوطنية، مذاقاً مختلفاً، خاصة على ضوء الصلاحيات التى أعطاهها الدستور للملك بعل البرلمان وإقالة الوزارة، والتي خولها تصريح ٢٨ فبراير للسلطات البريطانية بالتدخل إذا ما رأت فى تصرف أية حكومة نيابية خروجاً عن شروط هذا التصريح، وهو التدخل الذى بدأ بالضغط على مثل تلك الحكومات، وكثيراً ما كان يصل إلى حد توجيه الإنذارات وتحريك القوات والأساطيل.

الجديد (ثالثاً): ما عرفته البلاد من محاولات قصر عابدين التدخل فى الانتخابات بهدف منع الوفد من الحصول على الأغلبية فى البرلمان، مما يتيح له تأليف الوزارة، وقد بدأ هذا التدخل فى ظل حكومة زيور باشا عام ١٩٢٥، عندما استخدم وزير الداخلية إسماعيل صدقى كافة (الضغوط الإدارية) لتحقيق الهدف الملكى، وهى الضغوط التى تطورت

لانتحول إلى (التزوير) المكشوف على أيدي محمد محمود باشا عام ١٩٢٨م.

الجديد (رابعا): بدأ في تعطيل دستور ١٩٢٢ أو تغييره في حالة إذا ما دعت المصلحة الملكية ذلك.. التعطيل حدث مرتين على الأقل، الأولى في عهد زيور (١٩٢٤ - ١٩٢٦)، والثانية في أيام اليد الحديدية التي اصطنعها محمد محمود باشا (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، والتغيير جرى في عهد صدقي باشا، الذي اصطنع دستورًا جديدًا على المقاس الملكي (١٩٣٠ - ١٩٣٥).

الجديد أخيرا: تمثل في ظاهرة الانشقاقات الحزبية، خاصة عن أكبرها، الوفد، وكانت في الغالب بفعل فاعل، الأمر الذي نتج عنه قيام مجموعة من الأحزاب استخدمها الملك، خاصة على عهد فاروق، في شن الحرب على الوفد، وكان أهمها «الهيئة السعدية» التي تكونت عام ١٩٢٨ برئاسة التطيبين الوفديين السابقين، الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، والكتلة الوفدية التي تأسست عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد المتيد وصديق النحاس الحميم.

أما القديم فقد تجسد في استمرار ظاهرة الحزب الكبير، وكان الوفد هذه المرة، وإلى جانبه أحزاب أصغر، في مقدمتها الأحرار والدستوريون، والذي تولى قيادته جماعة كبار المللك، ويلحق بهما بقايا الحزب الوطني، الذي دخل الحياة الحزبية بحكم التاريخ، قبل أن يكون تعبيرا عن قوة سياسية حقيقية.

مسحح أن تشابها جمع بين الحزبين الكبيرين، الوطني والوفد، قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها، من حيث غلبة الحجم، غير أن ثانيهما، خاصة على عهد قيادة سعد زغلول، كان يجسد هذه الثورة، وكان يعتمد على التأييد الشعبي قبل أن يدخل في تحالفات مع عابدين أحيانا ومع يلدر أحيانا أخرى، كما سبقت الإشارة.

وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود (١٩٢٣ - ١٩٥٢) خاض الوفد معاركًا لا تنتهي، سواء مع الملك فؤاد أو شاروق من بعده، أو مع المنوبين السامعين على رأسهم اللورد لويد، والسير مايلز لامبيسون، والذي تسمى بكيلرن بعد حصوله على لقب اللوردية، وبعد أن أصبح سفيرًا لا مندوبًا ساميًا، مما تقرر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦.

اتفاق آخر عبر عن نفسه في وجود أحزاب أقلية، فضلًا عن الأحزاب التي اصطفتها القصر، خاصة على عهد الملك فؤاد، والتي أفلح عنها ابنه بعد أن ثبت فشلها، وأهمها حزب الاتحاد منتصف العشرينيات، والذي كان وراءه رجل الملك، حمن باشا نشأت، وحزب الشعب الذي ارتبط بعهد صدقي باشا خلال النصف الأول من الثلاثينيات.

وهي محاولة للخلاص إلى نتيجة بشأن التجربتين الحزبيتين الأوليتين، نلاحظ أنهما اختلفتا عن التجارب الحزبية في بلاد المنشأ في غرب أوروبا، بأن أحزابها كانت بالأساس أحزاب حركة وطنية، ويشد الانتباه أنه حتى عندما ظهرت إبان التجربة الثانية جماعات عقيدية، ماركسية أو دينية أو فاشية، فقد قدمت الهدف الوطني عما عداه، وإن كنا نلاحظ هنا أن تلك الأحزاب لم يكن لها نصيب في البرلمان عندما جرّوت وخاضت المعارك الانتخابية، باستثناء واحد هو الأستاذ إبراهيم شكري، من المنتمين لمصر الفتاة الذي تسمى بالحزب الاشتراكي وفاز عن دائرة دسوق عام ١٩٥٠.

ويبقى بعد ذلك قراءة في خريطة التجربة الحزبية الثالثة التي تعيشها مصر، والتي نرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر، بل وإلى تغيير جذري، مما يشكل جانبًا من أهم جوانب الإصلاح السياسي المرجو.

أول ما نلاحظه على هذه التجربة أنه على عكس الحال مع التجربتين الأوليتين اللتين تعاقبتا، بل وتداخلتا، من الناحية الزمنية، فهي قد جاءت بعد نحو ربع قرن من إلغاء النظام الحزبي (١٩٥٣ - ١٩٧٦) جرى فيها ما جرى .

● وكان أول ما جرى الأخذ بنظام الحزب الواحد، مهما كان مسماء الاتحاد قومي أو اتحاد عربي اشتراكي. وقد ساعد على ذلك أن التجربة الحزبية الثانية كانت قد أفلست بعد عجزها عن حل القضية الوطنية التي كانت السبب الأساس في ظهورها.

استثمر نظام يوليو هذه الحقيقة وأجهز على أحزاب القضية الوطنية، خاصة بعد نجاحه في حل هذه القضية في جانبها، السودان بإعطائه حق تقرير المصير بمقتضى اتفاقية ١٩٥٢ مع الجانب البريطاني (نجيب - ستيفنسون) والجلاء بمقتضى اتفاقية أكتوبر من العام التالي، وانتهى تقرير بمقتضاها جلاء آخر جندي بريطاني عن منطقة القناة خلال عشرين شهراً.

صحيح أن هذه الاتفاقيات قد لقيت نقداً شديداً من رجال الأحزاب القديمة، الذين رأوا فيها تقريظاً في مبدأ وحدة وادي النيل، هذا من ناحية، ولم يروا في شروط الجلاء جديداً، فقد رفضوا مثلها من قبل، من ناحية أخرى، غير أن النظام الجديد لم يلق بالألمثل هذه الآراء. ولم يكن في أيدي أصحابها ما يمكنهم أن يرفضوا به أصواتهم، فأحزابهم من الناحية الواقعية كانت قد انتقلت إلى ذمة الله عشية قيام الثورة.

غير أنه على الجانب الآخر كانت هناك الأحزاب العقيدية، الدينية والماركسية، وقد نجح عبدالناصر في تحجيمها، مرات بالقمع والمحاكمات، ومرات أخرى بالكاريزما التي اكتسبها نتيجة لمواقفه الوطنية (تأميم القناة، التصدي للسودان الثلاثي، الدعاية للفكرة العربية، القوانين الاشتراكية)، وهي الكاريزما التي تضاعف معها تأثير هذه الأحزاب، حتى أن بعض جماعات اليسار فكرت حل نفسها والاندماج في الاتحاد الاشتراكي.

وهي مثل هذا المناخ، وفي ظل تقديس دور الفرد، كان الأخذ بنظام الحزب الواحد مقبولاً، خاصة وقد سمح به المناخ العالمي، إذ عرف عالم

ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلال أغلب المستعمرات السابقة التي أخذت بنظام الحزب الواحد، وكان في العادة الحزب الذي قاد الحركة الوطنية ضد المستعمر.

استمر هذا القيول بدرجة أو بأخرى حتى عام ١٩٦٧، فقد أدت الهزيمة التي نزلت بمصر، إلى تجريد النظام الحاكم من أغلب أسباب شرعيته، ولعل مظاهرات الطلاب التي جرت في العام التالي قد عبرت عن هذه الحقيقة، وفقد المهيمون على الاتحاد الاشتراكي من رجال النظام بالتالي كثيراً من أسباب هيمنتهم، ولعل المقالات التي كتبها الأستاذ محمد حسنين هيكل في الأهرام هجوماً على هؤلاء، والتي عرضت لمحاولة اغتيال، إنما كانت تعبر عن ذلك الرفض، هذا فضلاً عما ذكره الرجل من أن الرئيس عبد الناصر كان قد توصل خلال تلك الفترة إلى فتاعة بالعودة إلى التعددية الحزبية، ولم يكن ينتظر إلا إزالة آثار العدوان.

بعد تولي الرئيس السادات الرئاسة، والصدام المدوي الذي تم بينه وبين دهاقنة الاتحاد الاشتراكي، على صبرى وزملائه، في مايو عام ١٩٧١م والذي انتهى بالإطاحة بهم، فيما أسماه أنصار الرئيس بالثورة، جدت ظروف سياسية واجتماعية قادت في النهاية إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد.

الظروف السياسية نجمت عن النجاح المصري في إزالة آثار العدوان خلال حرب أكتوبر، وبالتالي زوال الذريعة التي كان يتحجج بها النظام للإبقاء على نظام الحزب الواحد، كما نتجت أيضاً عن عودة الانفتاح السياسي على الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، التي لم يكن ليرضيها الإبقاء على مثل هذا النظام.

أما الظروف الاقتصادية - الاجتماعية فقد تربيّت على سياسة الانفتاح الاقتصادي وما سببها من تغيرات اجتماعية أدت إلى عودة الحيوية لبعض القوى الاجتماعية والتنظيمات المهنية، التي وقف نظام الحزب

الواحد دون إطلاق حرياتها، هذا من جانب، وإلى سعيها للمشاركة في السلطة من جانب آخر.

وعلى مضض استجاب الرئيس السادات للظروف المستجدة، مما بدا في أن تلك الاستجابة قد حدثت على مهل ويتدرج شديد، هذا من ناحية، والاحتفاظ بكثير من مقومات نظام الحزب الواحد من ناحية أخرى.. ويمكن ملاحظة ذلك من أن عملية الانتقال قد تمت على ثلاث مراحل، بالسماح أولاً بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي (أكتوبر ١٩٧٤) ثم تحويل تلك المنابر إلى أحزاب (مارس ١٩٧٦)، ثم جاءت الخطوة الثالثة بظهور حزب الوفد الجديد من خارج الاتحاد الاشتراكي، ويحكم قضائي (١٩٧٨). ومع قيام مجلس الثورى بعد عامين تشكلت لجنة الأحزاب في داخله والتي حوّلت حق إصدار التصاريح بقيام أى حزب جديد على ضوء عديد من القيود التي تقررت.

وللأعوام الخمسة والعشرين التالية عاشتها التجربة الجديدة، وعلى ضوء ما اكتشفها من سلبيات، تعالت مؤخراً الأصوات المطالبة بضرورة إصلاحها، خاصة بعد صدور التعديل الأخير الذى جرى في المادة ٧٦ من الدستور، فقد وضع هذا التعديل شروطاً على حق الأحزاب في ترشيح زعمائها لانتخابات الرئاسة، تبدو شروطاً تعجيزية إذا بقى الحال على ما هو عليه. الأمر الذى أثار مخاوف سائر الأحزاب الفاعلة على الساحة، والذي رفع أصواتها بالاحتجاج على هذه الشروط.

بمعنى آخر أن تاريخاً طويلاً قد مر بين نشأة أول حزب رسمى في مصر (٢٠ سبتمبر ١٩٠٧) وبين يومنا هذا ما كاد يكمل القرن، جرت خلاله تحت الجسور مياه كثيرة، ولكنها في أحيان عديدة كانت تجري في الاتجاه المعاكس.

التجربة الأولى

١٩٠٧-١٩١٤

• الميلاد.

• الحزب الوطنى - الحقيقة والأسطورة.

• حزب الأمة - بناء الوطنية المصرية.

• رفض التبعية والطائفية.

• فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية.

الفصل الأول

الميلاد

فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧، وبالصالة الكبرى لدار الجريدة اجتمع ١٦ رجلاً من أعيان مصر، ليعلم أحدهم وهو حسن باشا عبد الرازق، قيام حزب الأمة، وكان هذا الإعلان بمثابة تحرير شهادة الميلاد للحياة الحزبية فى مصر.

وقد يفسد هذا التحديد مقولة شائعة مفادها أن مصطفى كامل ومجموعة الوطنيين التى التفت حوله قد سمت نفسها «بالحزب الوطنى» منذ أن قامت بإصدار صحيفة اللواء فى يناير عام ١٩٠٠م. أكثر من ذلك أن الصحافة الأوروبية، والفرنسية على وجه الخصوص، تحدثت عن حزب وطنى فى مصر، وعن مصطفى كامل باعتباره زعيمًا لهذا الحزب، وكان ذلك فى أعقاب خطبة ألقاها الأخير فى باريس فى ٢١ أغسطس عام ١٨٩٥ شن فيها هجمة عنيفة على الاحتلال البريطانى للبلاد، بل الأكثر من هذا وذاك أنه قبل عام ١٩٠٧ بأكثر من ربع قرن، وفى يوم ٢٧ مايو عام ١٨٨٢ على وجه التحديد، كتب الزعيم المصرى أحمد عرابى لبعض أنصاره خطاباً بعد استقالة وزارة البارودى، جاء فيه: «هاخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسى فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقاً لأننى وإن كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطنى».

بالرغم من كل ذلك فإننا نتمسك بتاريخ إعلان قيام حزب الأمة باعتباره يوم ميلاد الحياة الحزبية في مصر، ويصدر هذا التمسك من اعتبارات عديدة، أولها: أن ما عرف بالحزب الوطني القديم (عرايي)، أو الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل) لم يكن في الحقيقة سوى تيار سياسي يضم جموع الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبي في الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطاني في الحالة الثانية، وثانيها: أنه لم يتوفر لهذين الحزبين ما توفر لحزب الأمة منذ قيامه من حيث كونه هيئة سياسية لها هيكلها المحدد (جمعية عمومية - مجلس إدارة - رئيس - وكلاء - سكرتير)، ومقرها المعروف (دار الجريدة)، ونظام مقنن للعضوية بالإضافة إلى البرنامج الملن. ومجموع هذه الأمور التي تشكل قوام أي حزب سياسي لم تتوفر بالنسبة للحزب الأول، أو بالنسبة لحزب مصطفى كامل حتى ذلك الوقت على الأقل.

وإذا استبعدنا تجربة الحزب الوطني القديم الذي رأسه عرايي بحكم اختلاف الظروف، وبحكم الموقف الناتج عن الأعمال العسكرية التي تفاقمت وانتهت بالاحتلال البريطاني للبلاد، فإننا لا نستطيع استبعاد الحزب الوطني الذي تزعمه مصطفى كامل من صنع الميلاد الحزبي، فبالنظر إلى حقائق الموقف يتضح أن الحركة الوطنية التي قادها هذا الزعيم هي في النهاية التي أنجبت الحياة الحزبية، كما يتضح أن تأخر مصطفى كامل ورجاله عن تحويل التيار الذي قادوه إلى هيئة سياسية محددة لم ينتج عن عجز أو عدم فهم بقدر ما نتج عن اعتبارات اقتنعوا بوجاهتها، منها خشيتهم من تفتت الحركة الوطنية التي تزعموها، ومنها إدراكهم أن تحويل هذه الحركة إلى هيئة سياسية سوف يعرضها لتلقى الضربات من قوى السلطة ممثلة في دار المعتمد البريطاني أو في قصر عابدين، وأثبتت الأيام صحة هذه المخاوف.

والتسليم بأن الحركة الوطنية التي عرفتها مصر خلال العقد السابق على ميلاد الحياة الحزبية فيها هي التي أنجبت «الحياة الحزبية» يترتب

عليه مقولة نطرحها هنا بخصوصية «هذه الحياة»، واختلافها عن النظام الحزبي الذي سبقها إليه العالم. ونعني هنا بالذات العالم الغربي حيث نشأت الحزبية واكتسبت قسما منها المعروفة.

الخصوصية المصرية

وقع الكثيرون ممن كتبوا عن الأحزاب المصرية في وهم بأن مصر في صناعيتها لحياتها الحزبية قد نقلت النموذج الأوروبي، وقد غذى هذا الوهم مجموعة من الحقائق، منها أن الفكرة الحزبية قد ظهرت أساساً في أوروبا، وقبل قرن من الزمان من ظهورها في مصر، ومنها أن المصريين قد عاينوا الحياة الحزبية في أوروبا منذ وقت مبكر، وكتب عنها «رقاعة الطهطاوي» في «تخليص الإبريز» عند حديثه عن ثورة فرنسا عام ١٨٣٠ التي عايشها بنفسه، ومنها أن أول من تحدث عن وجود أحزاب في مصر كانوا من الأوروبيين، فقد كان «نبيه» السويسري و«بلنت» الإنجليزي المصدرين الأساسيين للكتابة عن الحزب الوطني القديم (العربي)، كما يعترف على فهمي كامل - شقيق مصطفى كامل - في مقال له باللواء في ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٧ أن الأوروبيين كانوا أول من سموا جماعة مصطفى كامل «بالحزب الوطني».

رغم كل ذلك تؤكد المقارنة تمايز الحياة الحزبية في مصر عن سابقتها الأوروبية مما يضي عليها خصوصيتها.

يبدأ هذا التمايز من النشأة، فمن المعلوم أنه في الدول الأوروبية الكبرى انبثقت الأحزاب من البرلمان، فمن داخل النظام البرلماني ظهرت المجموعات البرلمانية التي تكونت من ممثلي القوى الاجتماعية تمييزاً عن مصالح كل قوة منها. ولم تلبث كل مجموعة أن توصلت إلى أيديولوجية تتفق مع المصالح التي تسعى إلى تحقيقها.

تبع ذلك خطوة تالية بتشكيل «اللجان الانتخابية» التي تكونت بقصد تعريف الناخبين بمرشحي كل مجموعة وإيديولوجيتها، ولم تلبث تلك

اللجان أن تحولت إلى هيئات دائمة لا يقتصر وجودها على فترة الانتخابات، وهي الهيئات التي شكلت قوائم الأحزاب السياسية التي برزت بشكلها المعروف خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ومن النشأة إلى المفهوم حيث تعددت مستويات تعريف الحزب في أوروبا، بدءاً بالمستوى التنظيمي بحيث يرى ماكس ويبير أن «اصطلاح (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، ومروراً بالمستوى الأيديولوجي الذي قدمه بيرك وعرف فيه الأحزاب على أنها مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتقونها ووصولاً إلى التعريف الوظيفي بأن الحزب تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها.

واختلفت الحياة الحزبية في مصر من حيث النشأة التي انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها، فهي قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبي الذي تحول إلى الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد منذ عام ١٨٨٢، وقد بدأت أولاً على صورة تيار يضم جماعة من الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطاني فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطني. وبهذا المفهوم كان ظهور تسمية الحزب دون شكله أو مضمونه مبكراً للغاية.

وتهدو غلبة تأثير هذا العامل على ما عداه من عوامل من أن الحزب الوطني المصري انشأ في منتصف تسعينيات القرن الماضي قد تكون من مجموعة لا رابط بينها سوى العداء للإنجليز، بدءاً بالخديو عباس الثاني المؤمن بالمعاطلة الشخصية إلى مجموعة من المثقفين المطالبين بسيادة الأمة أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد لطفي السيد، ثم إنه جمع بين المؤمنين بالجامعة الإسلامية مثل كامل وفريد وبين المؤمنين

بالوطنية المصرية وقتذاك ويمثلهم لطفى السيد، وأخيرًا فهو قد جمع بين المتطرفين ممن تلقوا جرعات التطرف الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم وبين المعتدلين من أصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده.

وقد استمرت غلبة هذا التأثير حتى ميلاد الحياة الحزبية عام ١٩٠٧، وهو ما عبرت عنه صحيفة المقطم فى ٢٢ سبتمبر من ذلك العام بقولها: «تعددت الأحزاب المصرية فى هذا العام والقصد واحد فكلها ترمى إلى غرض واحد وهو الاستقلال».

اختلف ظهور الحزبية فى مصر عن نشأتها فى أوروبا فى جانب آخر، إذ يلاحظ أن الأحزاب التى نشأت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساسًا حول الصحف الكبيرة التى كانت تصدر فى تلك الحقبة وكان أهمها المؤيد التى صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعتها اللواء التى صدرت عام ١٩٠٠.

فمن المؤيد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المؤيد للخديو، ومن اللواء ظهر الحزب الوطنى أكبر أحزاب تلك المرحلة وأكثرها شعبية، ومن الجريدة تكون حزب الأمة الذى مثل كبار الملاك أو من سمو أنفسهم «أصحاب المصالح الحقيقية».

المعكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب فى العالم الغربى حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقًا عن صحيفته.

علل الشيخ على يوسف ظهور الأحزاب عن الصحف بما جاء فى خطبته بإعلان قيام حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إذ قال:

«لقد كانوا يقولون كلما انتقدت الصحف الوطنية عملاً أو أبدت رأياً أو أبانت عن حاجة للأمة إنها صحف أفراد لا صحف جماعات، وآراء أشخاص لا آراء أحزاب...».

وهي تقديرنا أن هذا الاختلاف يعزى إلى أسباب عديدة، منها عدم تبلور الشعور الطبقى إلى الحد الذى تتكون معه أيديولوجيات تعبر عن مصالح طبقية كما حدث فى أوروبا، ومنها أيضاً ضعف الرأى العام سواء بسبب نقشة الأمية أو لنقص الوعى السياسى مما كان يتطلب أولاً صدور صحيفة تقوم بمهمة تربية الرأى العام لجانب من المصريين تستطيع بعد ذلك استقطابهم.

وإذا كان بعض الأوروبيين الموجودين فى مصر أطلقوا على الأحزاب التى نشأت بها خلال عام ١٩٠٨ تسمية «الأحزاب الصحفية» من قبيل السخرية، فهم قد تجاهلوا فى ذلك اختلاف الظروف الموضوعية لنشأة الأحزاب فى بلادهم عنها فى مصر.

جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب فى مصر ونشأتها فى أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت فى مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت فى أوروبا فى أحضان برلمانها.

ولا نظن أننا بحاجة إلى جهد كبير للتأكيد على اختلاف النظام شبه النيابى الذى كان قائماً فى مصر فى ظل الاحتلال وبين البرلمانات الأوروبية العريقة.

فهذا النظام الذى تمثل فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى عام ١٩١٣ حين نشأت الجمعية التشريعية كان يتكون أساساً فى مجموعة من الأعيان الموالين للسلطة بالإضافة إلى صلاحياته التى غلب عليها الطابع الاستشارى مما لا يمكن القول معه إنه كان يشكل نظاماً نيابياً حقيقياً، بل إن العلاقة بينه وبين الأحزاب المصرية بعد نشأتها ظلت محدودة للغاية، صحيح أن أحد هذه الأحزاب، هو حزب الأمة قد ادعى أن له الأغلبية فى مجلس شورى القوانين غير أن هؤلاء الأعضاء لم يدخلوا ذلك المجلس أو يتحركوا فيه فى أى وقت بصفتهم الحزبية.

الأعيان والأقندية:

ارتبط ظهور الحزبية في مصر في العقد الأول من القرن العشرين بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية ينبغي تسجيلها هنا .

أما عن «المتغيرات الاجتماعية» فقد كان أظهرها ماجرى بالنسبة لطبقة كبار ومتوسطى الملاك أو من أطلق عليهم بلفة العصر تسميات الأعيان أو الذوات، كذا ماجرى بالنسبة لمجموعات المثقفين أو من عرفوا بلفة العصر بجماعة «الأقندية» .

بالنسبة «للذوات» فيلاحظ أولاً الزيادة التي أصابتهم خلال فترة الاحتلال سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن بيع أملاك الحكومة والحدود التي كانت مرهونة لمصالح الدائنين الأجانب، أو عن اضطرار صغار الملاك من الفلاحين إلى بيع أراضيهم لمواجهة الأزمات الدورية التي كانت تعيشها بسبب الاعتماد على محصول القطن والاضطرار إلى الاستدانة من المرايين لتمويل زراعته .

وكان متوسطو الملاك وكبارهم واقفين بالمرصاد لأعمال التبيع تلك يستثمرونها لزيادة أملاكهم، ويلاحظ ثانياً أن تلك الطبقة كانت قد تمصرت إلى حد كبير خلال نفس الحقبة .. مما نتج بالأساس عن توقف تيار الهجرة التركية إلى مصر بعد أن تقلص إلى حد بالغ الاشتراك التركي في الإدارة المصرية .

ومثل هذه المتغيرات انعكست على رغبة الأعيان في المشاركة بدور أكبر في الحكم، ومن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب وانضمامهم إليها وتمويلهم إياها .

أما الطبقة الثانية ممثلة في «الأقندية» فيلاحظ ما دخل عليها من تغيير في الحجم، وهو تغيير ناتج عن تضاعف عدد المتعلمين حيث زاد

عدد تلاميذ المدارس الحكومية من ٩٢٢١ عام ١٨٩٠ إلى ١٨٢١٧ عام ١٩٠٥، كما زادت في نفس تلك الفترة المدارس الحديثة التي يديرها الأهالي والإرساليات التبشيرية.

وهذه الزيادة في الحجم لم تنعكس بنفس القدر على نسبة اشتراك الأتقديّة المصريين في وظائف الحكومة، فبينما زاد عدد الموظفين المصريين في الفترة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٧ بنسبة ٢٩٧٪ زاد عدد الموظفين الأوروبيين بنسبة ٤٦٥٪.

ويلاحظ على نفس الطبقة أيضاً ما دخل عليها من تغييرات نوعية، فغلب الطلاب الذين أرسلوا في بعوث إلى أوروبا بين عامي ١٨٨٢، ١٩١٩ كانوا من طلاب الدراسات الإنسانية (٢١٥ من ٢٨٩) على عكس الحال في الفترة السابقة (٩ من ٢٧٩) ولا شك أن طلاب هذا النوع من الدراسات أكثر استعداداً وقدرة على العمل الحزبي من غيرهم من الطلاب.

ويرتبط بنمو طبقة الأتقديّة وتغير نوعيتها كمؤثر اجتماعي في قيام الحزبية في مصر أن غالبية من أبناء هذه الطبقة كانوا ممن تأثروا أشد التأثر بالفكر الأوروبي.

ساعد على مزيد من هذا التأثير انتشار الصحافة حيث زادت أعداد المجلات والجرائد من ١٦٩ عام ١٨٩٨ إلى ٢٨٢ عام ١٩١٣، واتساع نطاق حركة الترجمة الفرنسية والإنجليزية والتي نهت المصريين إلى نوع جديد من الفكر السياسي، يضاف إلى كل ذلك اشتداد حركة السياحة إلى أوروبا خاصة من جانب طبقة الأعيان، وكان بمثابة معبر آخر للفكر الأوروبي إلى مصر عاون على إنعاش الفكر السياسي المصري بكل مردوداته على نشوء الحزبية في البلاد.

أحداث مؤثرة :

تبقى الظروف السياسية وقد شهد العقد الأول من القرن العشرين حدثين كبيرين أديا إلى التمهيد بظهور الأحزاب المصرية.

الحدث الأول:

تمثل في الاتفاق الإنجليزي - الفرنسي في إبريل عام ١٩٠٤ والمعروف بالوفاق الودي، فقد ترتب على إعلان هذا الاتفاق شعور عام بين المشتغلين بالحركة الوطنية المصرية بعدم جدوى الاستمرار في سياستهم القديمة القائمة على قناعة مؤداها أن (تدويل المسألة المصرية) هو الطريق إلى إجبار البريطانيين على إنهاء احتلالهم العسكري للبلاد بعد أن تهاوت الآمال على تدخل الدول الكبرى. وهذا التهاوى لم يحدث فقط نتيجة لتعهد فرنسا بعدم السعي إلى تغيير الأوضاع في مصر، بل لما استتب ذلك من تعهد بقية الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المصرية بذلك.

ولا نضيف جديداً لما هو معلوم من أنه قد نتج عن تصريح إبريل عام ١٩٠٤ أن زاد اهتمام الزعامة الوطنية التي كان يمثلها وقتذاك مصطفى كامل بالأساس بما يجري داخل الوطن في محاولة تجميع المصريين حول ما أسعى منذ ذلك الوقت بالحزب الوطني بمعنى جماعة الوطنيين فزادت حملة الدعاية بين صفوف الوطنيين، وقد قدمت (حادثة دنشواي) فرصة مثالية لتكثيف هذه الحملة، مما كان بعد ذلك من عوامل التمهيد لتحول التيار الوطني إلى حزب وطني فعلا لا اسما.

الحدث الثاني:

جرى خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ فيما هو معروف بأزمة العقبة أو حادثة طابة، وهي الأزمة التي تسجرت على حدود مصر الشرقية بين كل من الدولة العثمانية وبين بريطانيا والتي كادت تصل إلى الصدام العسكري. وقد وقعت زعامة الحركة الوطنية في مأزق نتيجة لهذه الحادثة، فمن ناحية كان من المستحيل عليها تأييد بريطانيا برغم أنها كانت في موقف المعارضة لتعدى القوات العثمانية على التراب الوطني المصري. ومن ناحية أخرى كان من الصعب عليها تأييد الدولة العثمانية التي أرسلت بقواتها إلى مناطق مصرية.. ومع ذلك فقد وقع خيار مصطفى كامل على الحل الثاني بحكم تأييده للجامعة الإسلامية التي

كانت تمثلها دولة الخلافة، وقد نتج عن هذا الموقف انشقاق هي التيار الوطني حيث ظهرت مجموعة جديدة مثلها بالأساس فكر الأستاذ أحمد لطفي السيد والتي غلبت الانتماء المصري على الهوية العثمانية بحكم ما سببته هذه الهوية من دفع للمنتمين إليها بالتضحية بالمصالح المصرية.

الميلاد :

يمكن القول إنه في أوائل عام ١٩٠٧ كانت هناك ثلاثة تيارات هي العمل الوطني المصري.. أولها مثله مصطفى كامل وصحيفة اللواء والذي تسمى بالحزب الوطني وقد شكل غالبية العاملين في حقل الحركة. وقد بنى هذا التيار الفائب سياساته ومواقفه على العداء للمحتلين الإنجليز والسمي بكل الوسائل للتخلص منهم وقد تضمنت تلك الوسائل الاتفاق مع الخديو ممثل السلطة الأوتوقراطية والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية في البلاد.

التيار الثاني تكون من مجموعة صغيرة ممن وقفوا موقف النقيض من التيار الأول وسموا أنفسهم (بالحزب الوطني الحر) واتخذوا من جريدة المقطم الموالية للإنجليز منبراً لهم، ويتضح موقفهم من تلك الرسالة التي وجهوها إلى الخديو وجاء فيها «... سلامة الوطن والأمة هي مسألة المحتلين المصلحين وأن المصلحة العمومية تقضى علينا أن نعتد على الدولة المحتلة العادلة في جميع شئوننا الأدبية والمادية».

أما التيار الثالث فهو الذي رفض سياسة التيار الأول ونعتها بالتطرف كما رفض سياسة التيار الثاني ورآها استسلاماً واختط منهاجاً وسطاً بين الاثنين سماء بالمنهج المعتدل.

وقد مثل هذا التيار صحيفة «الجريدة» التي بدأت في الصدور في مارس ١٩٠٧، وإن كان قد بدأ الإعداد لها منذ صيف العام السابق في أعقاب انتهاء أزمة طاية التي كان موقف الحزب الوطني المائل للدولة العثمانية خلالها من أسباب استياء أولئك الذين شكلوا هذا التيار.

على ضوء كل ذلك أصبح الجو مهيئاً لظهور الأحزاب في مصر، فقد كان المطلوب أن تتحول تلك التيارات إلى تنظيمات سياسية ذات هياكل محددة وبرامج معلنة.

كان التيار الثاني أول من سعى إلى إنشاء حزب منظم فأعلن محمد بك وحيد ومحمد بك نشأت في منتصف يونية عام ١٩٠٧ قيام «الحزب الوطني الحر». وأعلن برنامجهم المكون من ست نقاط، ونصب أولهما نفسه رئيساً للحزب كما نصب الثاني وكيلاً له.

ويلاحظ أن هذا الحزب بحكم مسأله للاحتلال ظل يمثل مجموعة قليلة جداً ومنبوذة في الوقت نفسه، غير أن هذه المجموعة كانت على أي الأحوال صاحبة أول مبادرة بإنشاء حزب وإعلان برنامج رغم ضآلته. وإن كنا لا نستطيع بسبب هذه الضآلة اعتباره حزباً حقيقياً أو اعتبار قيامه ميلاداً للحياة الحزبية.

يتبع ذلك التيار الثالث الذي حول نفسه إلى حزب منظم هو حزب الأمة الذي أعلن قيامه في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ في اجتماع للجمعية العمومية لشركة الجريدة حين أعلن نائب رئيس الشركة حسن باشا عبدالرازق أنه وزملاءه من يوم اجتماعهم الأول يمثلون «حزباً متشابه الأعضاء في المقاصد، متعدد الأجزاء في المراكز الاجتماعية، متحد في الدم والجنسية لا ينقصه إلا التسمية اللفظية التي تدل عليه»، وأعلن بالتالي قيام حزب الأمة واستتبع ذلك تكوين جمعياته العمومية وإصدار برنامجه الذي تكون من ستة مبادئ.

ويمكن القول إن حزب الأمة كان أول حزب له أعضاء بلغ مجموعهم بعد أقل من ثلاثة شهور ٦٤٥ عضواً، بالإضافة إلى هيكل ومقر ونظام عضوية مما يمكن اعتباره العلامة على الميلاد الحزبي في البلاد.

وإذا كانت زعامة الحزب الوطني لم تهتم كثيراً بقيام الحزب الوطني الحر بحكم ضآلته فإن ظهور حزب الأمة، ثم الحملة التي شنتها صحيفته

على أصحاب مصطفى كامل وتوصيفها إياهم بأصحاب المذاهب الكتابية سخريه من ترددهم في إقامة حزيهم... كل ذلك أدى أخيرا إلى أن يقوم مصطفى كامل في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧، في خطبة له بمسرح زيزينيا بالإسكندرية بإعلان مبادئ الحزب الجديد الذي انعقدت أول جمعية له في ٢٧ ديسمبر من السنة نفسها، تبمها قيام الحزب حيث انبثقت اللجنة الإدارية من الجمعية العمومية التي انبثقت منها اللجنة التنفيذية المسئولة عن إدارة شئون الحزب وفي ٩ ديسمبر يادر الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ورجل الخديو إلى تأسيس الحزب الرابع وسماه «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز العام من إعلان قيام حزب الأمة برزت أحزاب عديدة أخرى، الحزب الدستوري وحزب النبلاء والحزب المصري تعبيرا عن مصالح وأفكار يمينية، والحزب الجمهوري والحزب الاشتراكي المبارك معتلين لإرهابيات يسارية، مما حق معه لصحيفة المقطم أن تطلق على عام ١٩٠٧ «عام الأحزاب» ومما حق معه لنا أن نعينه عاما للميلاد.



الفصل الثانى

الحزب الوطنى الحقيقة والأسطورة

أمر مألوف أن تحوط الأسطورة بزعيم سياسى فى مصر، خاصة إذا ما كان حاكمًا، أما أن تكتنف الأسطورة جماعة سياسية بأكملها فهو أمر غير معتاد يتطلب تفسيرًا علميًا من جانب، كما يتطلب بالدرجة نفسها إطراحًا للأسطورة وطرحًا للحقيقة التاريخية.

والجماعة السياسية التى نعيها هى «الحزب الوطنى» فى مرحلته الأولى، مرحلة زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد التى استمرت لنحو ربع قرن (١٨٩٥ - ١٩١٩).

ويبدو حجم الأسطورة من مؤشرات عديدة، فحتى يومنا هذا وبعد نحو قرن من الزمان، لا تستخدم قولات أطلقها زعيم سياسى بقدر ما تستخدم كلمات مصطفى كامل، رغم تغير الظروف والمناسبات، ثم إن الزعيم المصرى الوحيد الذى حظيت حياته بالتسجيل فى فيلم سينمائى كان كامل نفسه، وأخيرًا ونحن فى منتصف العقد التاسع من هذا القرن يستمر استخدام اسم الحزب الوطنى وزعامات العقد الأول كرموز سياسية من جانب عديد من الشخصيات رغم تباين مواقفها الحزبية.

صناعة الأسطورة ،

يقودنا القبول بفكرة الأسطورة إلى محاولة متابعة الخيوط التي نسجتها، وهي في رأينا عديدة..

نبدأ بأولها والتي نسجها بمهارة وطول أناة المؤرخ المصرى المعروف (الأستاذ عبدالرحمن الراجحي)، ولا يختلف اثنان في أن المجموعة التي وضعها الراجحي عن تاريخ الحركة القومية في مصر كانت، ولا تزال، أهم المصادر التي يرجع إليها ويتأثر بها المعنيون بتاريخ مصر الحديث والمعاصر، كما لا يجادل كثيرون في أن انتماء الأستاذ الراجحي للحزب الوطني قد أملى عليه موقفاً خاصاً في وضع هذه المجموعة، وهو الموقف الذي يتهدى من أن الجزئين الوحيديين من المجموعة اللذين عالج فيهما تاريخ مصر من منطلق الزعامة السياسية كانا الجزئين اللذين تناولتا الفترة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩١٩ تحت عنوان «مصطفى كامل - باعث الحركة الوطنية، ومحمد فريد - رمز التضحية والإخلاص».

وانحياز الأستاذ الراجحي هذا لا يتضح فقط من الخروج على النهج الذي اتخذته لمجموعته، بل يتضح أيضاً من أنه اتخذ موقفاً مسبقاً انعكس على عنواني هذين الجزئين، وكان بذلك أول من صنع للحزب الوطني جانباً من موقفه الأسطوري.

نسجت ظروف زعامة الحزب في تلك الفترة الخيط الثاني، مصطفى كامل الشاب ابن الطبقة المتوسطة الصغيرة، أو من كانت تسمى بطبقة «الأفندية» الذي انطلق كالثهاب، وأثار ضجة ما بعدها ضجة، ثم مات وهو في شرف الشباب ولم يكن قد تجاوز الأربعة والثلاثين عاماً (١٩٠٨)، ليعقبه «محمد فريد» سليل طبقة الأعيان الذي هجر منصة القضاء ليدخل السجن ويخرج إلى المنفى ليموت في برلين وحيداً بعيداً عن الوطن (١٩١٩). وليس أفضل من ظروف مثل تلك تستفز المشاعر وتلهب الخيالات وتخلق جو الأسطورة.

وتأتى بلاغة مؤسس الحزب، مصطفى كامل، لتتسع الخيط الثالث، وقد تحولت خطب الزعيم المصري إلى لون من الأناشيد الوطنية كان أشهرها «يلادى، يلادى! لك حى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دى ونفسى، لك عقلى ولسمانى، لك لى وجنانى! فأنت أنت الحياة، ولا حياة إلا بك يا مصر».

ويبدو تأثير مثل هذه العبارات فى ضوء المناخ العام، فهى قد أطلقت بين جماهير قلبت الدوافع الوجدانية على الاعتبارات الموضوعية، وفى ظروف مواجهة قوة استعمارية طاغية، وفى عصر يمكن أن نطلق عليه عصر الرومانسية المصرية.. عصر عبرات المنفلوطى وتأوهات غادة الكاميليا (١)، وكان من الطبعى أن يستتبع كل ذلك اكتساب قائلها مكانة خاصة وصلت إلى درجة من التقديس.

وامتد الخيط الرابع عبر علاقة الحزب الوطنى بالسلطة السياسية، الاحتلال أو الخديو أو الوزارة، فبينما ارتبطت مسائل أحزاب المرحلة بعلاقة من درجة ما بطرف من أطراف تلك السلطة، فإن الصورة انشاعة عن زعامة كامل وفريد أنها دخلت فى صدامات مباشرة معها، وأصبحت مواقع هذا الصدام قصصاً تروى، بدءاً بموقعة مصطفى كامل مع كرومر فى دنشواى، ومروراً بموقعة كتاب «وطنيتى» بين محمد فريد والخديو والتي كلفت الأول حريته لستة شهور، ووصولاً إلى قصة «أحمد حلمى» أول صحفى مصرى يسجن بتهمة العيب فى الذات الخديوية، وكان من رجال الحزب.

ونصل إلى الخيط الأخير ممثلاً فيما عرف عن الحزب من «مواقف مبدئية» لا يحيد عنها، لعل أشهر هذه المواقف تمسك زعامته طوال الوقت بمبدأ «آلا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وهو مبدأ استثمر بعد ذلك حتى أصبحت المفاوضات الصيغة المعتمدة فى التعامل بين الجانبين المصرى والبريطانى بامتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٤، إلى حد بدا الحزب

الوطني معه «دون كيشوت» السياسة المصرية، ومع ذلك فإن هذا الموقف وإن حميه خصوم الحزب عليه فهو قد أظهره في موقع الصلابة الوطنية مما كان حريا به أن يصنع جانباً مهماً من جوانب الأسطورة.

والقول بالأسطورة في دراسة تاريخية عن الحزب الوطني ليس مقصوداً بها يقيناً الغض من أهمية الدور الذي قام به، وإنما المستهدف من ورائها عدم وقوع الدراسة تحت تأثير مسلمات شائعة صنعتها، والبحث عن الحقائق بروح متجردة.

الحقيقة (١) حزب الأغلبية :

مثل الحزب الوطني ظاهرة حزبية عرفتها دول العالم الثالث إبان فترة كفاح شعوبها ضد الوجود الإمبريالي وهي ظاهرة وجود «حزب أغلبية» وتختلف هذه الظاهرة عن مثيلتها في الدول الغربية التي مارست الحياة الحزبية قبل وقت طويل، فبينما تعقد الأغلبية لتلك الأحزاب من خلال صناديق الانتخاب، وهي بالتالي موقوتة بمرحلة المجلس النيابي الذي فازت بأغلب مقاعده، فإنها في بلاد العالم الثالث أغلبية دائمة طالما كان الحزب في طليعة القوى المناهضة للنفوذ الاستعماري.

وقد استتبع هذه الظاهرة مملكان عرفتتهما الحياة الحزبية في مصر، أولهما أنه كان هناك حزب أغلبية دائم وأحزاب أقلية دائمة، وثانيهما : أن حزب الأغلبية لم يكن حزب صفوة أو حزب طبقة، بل كان حزب جبهة يجمع مختلف فصائل العمل الوطني التي وحدها هدف وطني أسمى.

ويستطيع الباحث بسهولة رصد مظاهر الأغلبية في حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو رصد يبدأ من عملية الدعوة إلى تأسيس الحزب ويمتد إلى طبيعة بنائه ويصل إلى صحافته.

بالنسبة للدعوة لتأسيس الحزب فيلاحظ أنها تأخرت كثيراً ولم ينبعث هذا التأخر عن عجز وإنما صدر عن إحساسه بأن التيار الذي يتزعمه

«مصطفى كامل» بشكل القوة الأساسية للحركة الوطنية وأن مجازاة الجماعات الأخرى في تأسيس حزب خاص قد يؤدي إلى تفتت التيار وتحوله إلى قوى متناحرة، ولنا هنا وقفة نشير فيها إلى الخلط الذي يحدث كثيرًا لدى المهتمين بالشئون السياسية بين الحزبية والتحزب، وهو خلط كثيرًا ما يؤدي إلى اختلاف الرؤى وتشوش المفاهيم.

على أي الأحوال عندما قرر مصطفى كامل تأسيس الحزب جرى هذا التأسيس بشكل يؤكد أغليبيته، فقد شهدت الأسابيع الأولى من شهر أكتوبر عام ١٩٠٧، وبمقاييس تلك الأيام حملة سياسية كبيرة خطط لها ونفذها الزعيم الوطني تخطيطًا وتنفيذًا دقيقًا.

وقد تعددت ميادين هذه الحملة..

في الداخل امتلات صفحات اللواء وطبعتاء الإفرنجيخان «لتقاراجيسيان، ذي إجهشيان استتدر» بالحديث عن الحزب الجديد والدعوة للانضمام إليه.. وقد طبعت إدارة اللواء في الوقت نفسه ألقًا من طلبات العضوية تدفع بها لمن يشاء تسجيل اسمه.

في الوقت ذاته كتب مصطفى كامل لأصدقائه في الخارج، وبالذات «مدام جوليت آدم» يدعوها إلى تدعيم حملته. ووصلت الحملة إلى ذروتها لدى وصول مصطفى كامل إلى الإسكندرية وإلقائه لخطبته الشهيرة في «مسرح زيزينيا» في ٢٢ أكتوبر والتي أعلن فيها تكوين الحزب ومبادئه.

وقد قدرت صحف الأحزاب المنافسة عدد الحضور لسماع الخطبة بخمسة آلاف، إلا أن مصادر الحزب الوطني كذا المصادر المحايدة قدرت هؤلاء بما لا يقل عن سبعة آلاف، وهو في هذا الوقت عدد كبير جدًا من الناس يقصدون اجتماعًا سياسيًا، خاصة إذا كان هذا الاجتماع معاديًا للسلطة.

بعد ذلك انعكس كون الحزب الوطني حزب أغلبية على بنائه الذي بدأ في أعقاب «خطبة زيزينيا» بتشكيل «لجنة مؤقتة» برئاسة مصطفى كامل

مهمتها التحضير لاجتماع «جمعية عمومية» للحزب تقرر انقادها في ٢٧ ديسمبر ووضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية.

وقد اقبلت أعداد كبيرة من المصريين، بمقاييس هذا العصر، على الالتحاق، أو بالأحرى على الانتظام في سلك الحزب الجديد من حيث التنظيم، والتقديم من حيث الوجود الفعلي.

بلغ مجموع الحضور من الأعضاء في اجتماع الجمعة العمومية ١٠١٩، وبلغ عدد المعتذرين ٨٤٦ عضواً، معنى ذلك أن الذين سارعوا بالانضمام للحزب نحو ألفين من الأعضاء العاملين في فترة شهرين فحسب، هذا بالإضافة إلى غيرهم من الأعضاء غير العاملين ممن تمنعهم طبيعة أعمالهم أو وظائفهم من المشاركة في أعمال الحزب على نحو فعال.

تبع ذلك طرح «لائحة الحزب» التي تضمنت هيكله التنظيمي والتي أكدت بدورها على طابعه الشعبي من خلال ما نصت عليه من أن يكون تركيب الحزب على النحو الهرمي المعروف في الأحزاب الديمقراطية، والذي يبدأ من القاعدة ليتدرج للقمة.

القاعدة تمثلت في الجمعية العمومية التي تتكون من مجموع أعضائه العاملين، وتقرر أن تجتمع مرة في شهر ديسمبر من كل عام تحت اسم «المؤتمر الوطني» لانتخاب اللجنة الإدارية والموافقة على ميزانية الحزب وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات.

ينبثق من الجمعية العمومية اللجنة الإدارية التي تتشكل من ثلاثين عضواً بخلاف الرئيس وتتعقد مرة كل شهر للنظر في أمور الحزب وتراجع ميزانيته وتقبل أو ترفض طلبات العضوية الجديدة.

ويصل التشكيل الهرمي إلى قمته «باللجنة التنفيذية» للحزب التي تتكون من ثمانية أعضاء تتخبرهم اللجنة الإدارية بخلاف الرئيس، يكون منهم نائبان للرئيس وسكرتير وأمين صندوق، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل اسبوع لتصرف أمور الحزب.

وقد اكتسب هذا البناء مزيداً من أسباب تمثيل الأغلبية بعد وفاة مصطفى كامل. فقد قررت اللجنة الإدارية للحزب في إبريل عام ١٩٠٨ أن تشدب لجاناً فرعية تمثلها في المدن الكبرى للرجوع إليها في أعمال الحزب. وللحق فإن هذه «اللجان الفرعية» كانت ميداناً واسعاً لنشاط أولئك الوطنيين الذين لم تمكنهم ظروفهم المادية من الاشتراك اشتراكاً إيجابياً في القيادات الحزبية العليا مما يمكن القول معه إن الحزب الوطني قد تجنب بإنشاء هذه اللجان استثمار الطبقة القادرة بالعمل الفعال بين صفوفه.

ونصل إلى «صحافة الحزب الوطني» التي عبرت بنورها عن موقعه كحزب أغلبية، وعن بنائه كحزب جيهوى. أما الموقع فيبدو من تلك الظاهرة التي تفرد بها الحزب وهي تعدد الصحف الناطقة بلسانه أو الصادرة «على مبادئه» أو التي يمولها أعضاؤه. ويكفي في هذا الصدد أن نسجل أن الحزب كانت تصدر له في وقت من الأوقات ثمان صحف يومية وأسبوعية بدءاً بالنواء والعلم اللتين صدرتا ناطقتين باسمه، ومروراً بضياء الشرق والدستور ومصر الفتاة والقطر المصري والبلاغ المصري التي كانت تصدر في القاهرة، ووادي النيل التي كانت تصدر بالإسكندرية.

يبدو الموقع أيضاً من أن الصحيفة الناطقة بلسان الحزب كانت أكثر الصحف انتشاراً، وتشير الوثائق في هذا الصدد إلى أن متوسط توزيع النواء خلال النصف الثاني من أكتوبر عام ١٩٠٨ كان ١٤ ألف نسخة وكان متوسط الصحيفة الثانية لها، وهي المؤيد سبعة آلاف نسخة فقط.

أما تأثير البناء فيبدو في أن صحف الحزب قد عبرت عن أجنحته المختلفة. فالمتمردة مثلها القطر المصري والبلاغ المصري، والمعتدلة مثلها وادي النيل، وصاحبة الاتجاه الديني مثلها الدستور وهكذا..

الحقيقة (٢) بين تكريس الزعامة وظاهرة الاستخلاف :

تضمنت لائحة الحزب الوطني مادتين عالجتا قضية «الزعامة»، نصت أولاهما على التمسك بانتخاب مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة، وتضمنت الثانية طريقة اختيار الرئيس الجديد في حالة وفاة رئيس الحزب.

وبالرغم من التسليم بأن اللائحة قد انضمت على وجه العموم بنهج ديمقراطي، فمن الصعب القول إنه من قبيل الديمقراطية اختيار شخص ما رئيساً للحزب مدى الحياة.

ويبدو أن «أحزاب الأغلبية» المصرية، الحزب الوطني قبل الحرب وحزب الوفد بعد ذلك قد اهتمت دائماً بضرورة استمرارية الزعامة، ولعل هذه القناعة قد نبعت من مصدرين :

أولهما : صعوبة قبول المبادئ السياسية المجردة بمكس الحال لو تجسدت هذه المبادئ في شخصية معينة.. بمعنى آخر فقد كان من الصعب على العقلية السياسية للجماهير الفصل بين الزعيم وبين مبادئه، ومن هنا جاء التمسك باستمرارية زعماء الأحزاب الجماهيرية على اعتبار أن هذه الاستمرارية إنما هي استمرارية لمبادئهم.

ثانيهما: إن زعامات أحزاب الأغلبية وهي تحارب في ميادين شتى، ضد الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية. قد رغبت في تأمين نفسها من محاولات ضربها، أو ما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الحزب من الداخل، وهي محاولات عرفها الحزب الوطني على امتداد تاريخه.

وما انطبق على مصطفى كامل انطبق بالدرجة نفسها على محمد فريد فقد استمر الرجلان يحتلان موقع الرئاسة إلى اليرق الأخير.

الظاهرة الثانية التي ميزت زعامة الحزب الوطني، كما ميزت أحزاب الأغلبية المصرية من بعده، هي ظاهرة استخلاف.. ذلك أنه بعد وفاة

مؤسس الحزب في فبراير عام ١٩٠٨ اختارت لجنته الإدارية لرئاسته محمد فريد، وبالرغم من أن هذا الاختيار تم بالانتخاب إلا أنه قد نأثر بعاملين أولهما : أن محمد فريد كان وكيل الحزب، وثانيهما : ما قيل إن مصطفى كامل كان قد أوصى قبل وفاته بأن يحل فريد محله.

وقد ظل انتخاب رؤساء أحزاب الأغلبية المصرية محكومًا بهذه الاعتبارات الاستخلافية، ويتأكد ذلك من أنه عندما واجه هؤلاء الخلفاء منافسات على رئاسة أحزابهم فقد واجهوها من أقارب الزعماء الراحلين، على فهمي كامل في حالة الحزب الوطني وبركات باشا في حالة الوفد ولاشك أنه قد حكم هؤلاء القناعة بأنهم الأولى بخلافة أقاربهم.

الحقيقة (٣) : اعتدال أم تطرف؟

الوثائق السرية البريطانية نهجت طوال الوقت على توصيف أبناء الحزب الوطني «بالتطرفين» وهو مأسارت عليه الصحف الموالية للاحتلال، خاصة المقطم، التي دأبت على تسمية أتباع مصطفى كامل «بالمهيجين».

بالمقابل حرصت نواثر الحزب الوطني طوال الوقت على رفض هذا التوصيف، وهو ما ركز عليه مصطفى كامل في خطبة زيزينيا حين أعرب عن رأيه بأن حزبه يطالب الأمة بالعمل والحفاظ على السكينة وبأخذ أوفر قسط من العلم وعدم التمسب ويرفض استعباد الشعوب واستعمار بلاد الغير «فكيف بجماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف».

وكان وراء تسميم مصطفى كامل على نفي تهمة التطرف قناعته بأن إلقاء هذه التهمة على عرابي هو الذي مهد لحكومة لندن احتلال البلاد، وكان وراء نفس التسميم فهم الزعيم الوطني أن المقصود بالتهمة تشويه وجه الحركة الوطنية التي يقودها أمام الرأي العام الأوروبي الذي كان يعول كثيرًا على مساندته في مقاومة الوجود الاحتلالى..

غير أن إلقاء التهم أو نفيها شيء ومحاولة التثبيت من طبيعة العمل الحزبي شيء آخر، وفي هذا الصدد يمكن القول إنه بينما جنح الحزب الوطني إلى الاعتدال تحت زعامة مصطفى كامل، فقد جنح إلى التطرف في عهد فريد.

ومعيار الاعتدال بالنسبة للأول يتأكد من مجموعة من الحقائق، منها أن حركة مصطفى كامل كانت تتم دائماً في داخل أكبر نطاق من الشرعية، فهو يتحالف مع الخديو. كما يتحالف مع السلطان العثماني، ويمثل الاثنان السلطة الشرعية في البلاد، بينما يحارب بشراسة الوجود البريطاني، وهو وجود استمر حتى عام ١٩٣٦ دون أي سند من الشرعية.

حقيقة أخرى هي أن مصطفى كامل لم يلجأ في أي وقت إلى إدخال أساليب العنف في العمل الوطني، سواء تمثلت تلك الأساليب في مظاهرات تصطدم بقوات الأمن أو جمعيات سرية تخطط لاغتيال بعض رجال السلطة.

اختلف الأمر بالنسبة لمحمد فريد، وكان لهذا الاختلاف أسبابه، فلا شك أن الوفاة المفاجئة لكامل كانت بمثابة سحب رصيد مهم من شعبية الحزب، وكان اللجوء للتطرف محاولة لتعويض بعض هذا الرصيد. من ناحية أخرى فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى اتباع سياسة باطشة على عهد زعامة فريد لم تك تستخدمها في عهد سلفه، وهي السياسة التي تمثلت في قانون المطبوعات، وقانون تحويل الجرائم الصحفية إلى جنابات بعد أن كانت جنحاً وقانون النفي الإداري وقوانين حمن السير والسلوك، ولم يكن من سبيل للرد على البطش إلا التطرف.

وقد بدأ تطرف الحزب الوطني في عهد محمد فريد في أكثر من جانب، فلأول مرة يواجه الحزب كل أطراف السلطة في البلاد، الإنجليز جرياً على خطه الوطني، الخديو بعد أن تحالف مع الإنجليز، الوزارة التي سارت خطتها على مواجهة الحزب تنفيذاً لسياسات الإنجليز والخديو.

من جانب آخر عرفت شوارع القاهرة وعدد من المدن المصرية الكبرى، ولأول مرة في تاريخ العمل الحزبي المظاهرات الشعبية التي تهتف ضد الاحتلال وضد أفندينا .

على الجانب الثالث عرفت الحياة الحزبية لأول مرة ظاهرة العمل العسري، وتشير وثيقة سرية بريطانية مؤرخة في ٣٠ يونيو عام ١٩١١ أن دوائر الأمن قد تمكنت من ضبط ٢٨ جمعية سرية ينتمي عشرون منها بصورة أو بأخرى للحزب الوطني. ومعلوم أن هذه الظاهرة هي التي أفرخت عمليات الاغتيال السياسي خلال تلك الحقبة، وكان أشهرها اغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس غالي في فبراير عام ١٩١٠ على أيدي أعضاء تلك الجمعيات.

وقد أدى البطش من جانب السلطات والتطرف من جانب الحزب الوطني إلى ذلك الصدام المروع بين الجانبين والذي وجهت خلاله السلطة الضربات العنيفة للحزب فأغلقت صحفه ووضعت قياداته في السجون أو اضطرتها إلى الخروج من البلاد مما كان إيذاناً بقرب الانتصار، وهو ما حدث عام ١٩١٩ بنشوب الثورة وانطواء العهد وتآكل دور الحزب الوطني.



الفصل الثالث

حزب الأمة بناة الوطنية المصرية

● الإطار الذي نشأ وتحرك فيه الحزب الوطني كان أكثر انساقاً مع الواقع المصري مما جعله حزب جموع، أما الإطار الذي انتمتته الجماعة التي شكلت ما عرف باسم «حزب الأمة» فكان أكثر استشرافاً للمستقبل المصري مما جعله حزب صفوة.

وأحزاب الصفوة هي العادة تكون محدودة التأثير في ظل الواقع الذي تتشأ به، يحكم أنها قامت لتحدي هذا الواقع لا للتعبير عنه، غير أنها تكون ممتدة التأثير على المستقبل، خاصة إذا كان ما تطرحه من رؤى متفقاً مع حركة التاريخ.

وتؤكد «الطليعة النخبوية» لحزب الأمة من حيث التركيب، ثم باتجاه الفكر وانتهاء بشكل الحركة التي نبعث من هذا الفكر.

تركيب الحزب:

الأعيان والمثقفون:

في يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق في الجمعية العمومية لشركة المساهمين في الجريدة قيام حزب الأمة من أعضاء هذه الجمعية التي كانت قد تأسست في يوليو من العام السابق.

ونترك للمستشرقين القائلين بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة توصيف هؤلاء الأعضاء الذين تحولوا إلى جماعة المؤسسين للحزب الجديد، فقد جاء في تقرير سري أرسله الموظف البريطاني الكبير إلى حكومة لندن مؤرخ في ٥ أغسطس عام ١٩٠٦ ما نصه:

«يبلغ عدد المساهمين في الجريدة ستين، وقد تم اختيارهم بعناية كبيرة، وجميعهم من الرجال أصحاب الثروة والمكانة العالية، ويتمتع عدد كبير من الأعضاء بعضوية الجمعية العمومية، وقد شارك اثنان من كبار الشخصيات القبطية في المشروع.. كما حاول القائمون على المشروع ضمان تأييد شخصيتين كبيرتين من كل مديرية. والرئيس ونائب الرئيس وكذا أمين الصندوق من ذوي المكانة السامية. أما رئيس التحرير فسيكون لطفى بك السيد وهو محام شاب ذو مقدرة ملحوظة تولى أخيراً مهمة الدفاع عن المتهمين في قضية دنشواي أثبت خلالها موهبته وميله للاعتدال».

ومع تحول شركة الجريدة إلى حزب الأمة كان الشعور كاملاً بالانسجام الاجتماعي من جانب وبالتميز الطبقى من جانب آخر، بدأ ذلك في كلمة حسن عبد الرزاق بإعلان قيام الحزب والتي جاء فيها أنه «من يوم اجتماعنا الأول ونحن حزب متشابه الأعضاء في المقاصد متحد الأجزاء في المراكز الاجتماعية». كما بدأ في تعليق أحمد لطفى السيد عن الحزب الجديد في اليوم التالي لقيامه، والذي نشرته الجريدة وجاء فيه بأنه «ليس حزب جمهور العامة».

ولم يقتصر طابع الصفوة على المجموعة المؤسسة للحزب بل امتد هذا الطابع للمنضمين إليه بعد تأسيسه، فقد انضم إليه في الشهر التالي لقيامه ٣٦ شخصية كان منهم ٢٢ محامياً، يحمل أغلبهم لقب البكوية، و١٤ من الأعيان جميعهم من الباشوات والبكوات. وببلغ عدد المنضمين حتى نهاية العام ٦٤٥ عضواً وصفهم حسن باشا عبد الرزاق وكيل الحزب بأنهم «من وجهاء المصريين».

ومن خلال محاولة تصنيفية قام بها بعض من أروخوا للحزب ثبت أنه ضم مجموعتين رئيسيتين..

المجموعة الأولى تمثلت في «الأعيان» أو من كانت تصفهم الجريدة «بأصحاب المصالح الحقيقية». فمن المعلوم أنه مع نشوء الملكية الكبيرة في مصر خلال القرن التاسع عشر كان أكبر ملاك الأراضي من كبار موظفي الدولة ومن القادة العسكريين، وكانوا أترأكا في الغالب.

بيد أنه خلال النصف الثاني من القرن ومطلع القرن العشرين ضعفت هذه الطبقة أو ضعفت تركيبها وأصبحت مصرية على الأعم، وقد نتج هذا التغير في جانب منه عن استعانة الولاة، خاصة على عهد سعيد، بالمصريين في الوظائف الكبيرة وشاركوا بالتالي في الحصول على الملكيات الكبيرة، كما نتج في جانب آخر على انقطاع ورود التركي إلى البلاد وانصهار العناصر التركية في المجتمع المصري، ومثل هذا التغير نحو المصرية كان لابد وأن يخلف بصماته على دور هذه الطبقة في الحياة السياسية.

من ناحية أخرى فقد زاد حجم هذه الطبقة خلال ربع القرن الممتد بين الاحتلال البريطاني وقيام الأحزاب ١٨٨٢ - ١٩٠٧ سواء نتيجة لشراء أراضي صغار الملاك أو الأراضي الحكومية، خاصة الدائرة السنية، وقد استتبع هذا تعقد مصالح الأعيان ورغبتهم في حمايتها، وهي الرغبة التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال العمل السياسي، وهو ما عبر عنه سعد زغلول في مذكراته من تلك الحقبة والتي جاء فيها أن «ذوى الوجاهة والنفوذ يشغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ في العامة».

المجموعة الثانية ضمت المثقفين، ولتبيان مدى أهمية حجم هؤلاء في حزب الأمة يكفي أن نذكر أنه كان من بين أعضائه مجموعة من أهم مثقفي العصر أمثال أحمد لطفي السيد، وأحمد فتحي زغلول وقاسم أمين وطلعت حرب وللتأكيد على دور الجريدة في استقطاب هؤلاء تكفي

الإشارة إلى أنه كان من كتابها طه حسين ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى وعبد الحميد حمدي.

والقول بوجود مجموعتين في حزب الأمة لا يعنى انفصالهما طبقياً وذلك بحكم اختلاف معيار التوصيف الاجتماعي، فبينما حكمت الثروة اختيار المجموعة الأولى حكمت الثقافة اختيار المجموعة الثانية، وليس ثمة سبب يجعل أصحاب الثروة من غير المتعلمين أو يجعل المثقفين من الفقراء، فالعكس هو الصحيح.

ذلك أنه، وربما لأول مرة في تاريخ التعليم الحديث في مصر، قد أصبح على الطالب دفع مصروفات، أخذت تزداد مع سنوات الاحتلال، فقد وصلت عام ١٨٩٠ ما يقرب من ١٧ ألف جنيه وبلغت عام ١٩٠٤ إلى ٧٦ ألف جنيه، في الوقت نفسه أخذت نسبة المتمتعين بالمجانبة في التناقص فكانت في المدارس العليا ١٨٪ عام ١٩٠٢ تضائلت لتصبح ١٪ عام ١٩٠٤ واختفت تماماً في العام التالي.

وكان من البديهي أن يترتب على كل ذلك علاقة عضوية بين المجموعتين اللتين كونتا حزب الأمة، بل يمكن أكثر من ذلك القول بأن الفصل بين المجموعتين نظري أكثر منه حقيقة واقعة، فقد كان المثقفون ثقافة عالية من رجال الحزب ينحدرون في نهاية الأمر من أصول اجتماعية تنصل في أغلبها بطبقة الأعيان.

غير أن تلك العلاقة الحميمة لا تمنع من تسجيل ملاحظة مؤداها أن المثقفين من رجال حزب الأمة كانوا أكثر شهرة من الأعيان، ويكفى للتدليل على ذلك أن ممثل المثقفين في الحزب وكان يشغل الموقع الرابع فيه، وهو أحمد لطفى السيد سكرتير الحزب، كان أهلى صيتاً من رئيسه محمود باشا سليمان.

بقى القول إن تركيب حزب الأمة على هذا النحو النخبوى هو الذى أدى في نهاية الأمر إلى امتداد تأثيره عبر التاريخ المصرى إلى درجة

جاوزت كثيرًا حجمه الحقيقي، ويبدو هذا التأثير من خلال متابعة مسائل
فكر النخبة .

فكرة النخبة ١٩٠٤:

بناة الوطنية المصرية:

القول بأن مشاعر الانتماء للوطن المصري كانت غائبة حتى قيام حزب
الأمة فيه مفالطة والأصح القول بأن مثقفى حزب الأمة طرحوا رؤية
جديدة في هذا الشأن.

جانب من هذه الرؤية في اختلافهم مع المنظور المطروح الذى تبناه
الحزب الوطنى والذى قام على أن «لا تعارض بين الانتماء الوطنى
والانتماء الإسلامى»، فقد كان من الصعب على أصحاب هذا المنظور أن
يخرجوا من ثوب ارتدته مصر طوال عصورها الحديثة ناهيك عن
عصورها الإسلامية، وقد ازداد هؤلاء تمسكًا بذلك الثوب اقتناعًا منهم
بأنه يقيهم غائلة الهجمة الإمبريالية، فكان انتعاش الدعوة للجامعة
الإسلامية بين صفوفهم.

فى الوقت نفسه لم يكن هؤلاء على استعداد للتخلى عن حقيقة الوطن
المصرى، وهى الحقيقة التى ترسخت فى ميادين المعارك مع الدولة
العثمانية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومن خلال وضعية إدارية
متميزة تمسك بهم محمد على وخلفاؤه، ثم إنها الحقيقة التى عبر عنها
مفكرو القرن فى طليعتهم رفاعة الطهطاوى، وجسدها ثوار المرحلة حين
رفع العربابون شعارهم المعروف «مصر للمصريين».

ومن ثم جاء التيار الغالب فى الفكر السياسى المصرى خلال العقد
الأول من القرن والذى مثله الحزب الوطنى.. جاء داعيًا بالمزاوجة بين
الانتماء الوطنى والانتماء الإسلامى، وهو ما رفضه مفكرو حزب الأمة.

على الجانب الآخر طرح مفكرو الحزب المنظور المتخلف بتجريد
الانتماء الوطنى من أى روافد دينية، وهم قد تأثروا فى هذا بدوافع

علمانية قوية وفرها لديهم تأثرهم بمسيرة التاريخ الأوروبي، فقد رأوا في الخلافة العثمانية صورة من بابوية روما، ورأوا أن ثمة تناقضاً قائماً بين الشمولية العثمانية وبين الوطنية المصرية، وهم قد عبروا عن هذه القناعة بالقول وبالفعل.

أما القول فقد جاء في مقال نشرته الجريدة في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ تحت عنوان «اللفظ حول الجامعة الإسلامية»، وفيه تجرأت صحيفة حزب الأمة على ما لم يتجرأ عليه غيرها وذلك بتجريد مفهوم الجامعة الإسلامية من أي محتوى سياسى وقصره على المحتوى الدينى حتى أنها قالت إن المسلمين «لم يتفقوا اتفاقاً سياسياً بعد عهد عمر، بل ولم يتفقوا اتفاقاً دينياً بعد عهد على».

جاء القول أيضاً في مجموعة المقالات التى تصدرت الأعداد الأولى من الجريدة تحت عنوان «الوطنية فى مصر» والتى يرجع الباحثون أنها من وضع لطفى السيد، والذي كان واضحاً غاية الوضوح فى طرح الوطنية المصرية أو ما سماه «الجامعة الوطنية» فى مقابل الجامعة الإسلامية أو ما سماه بالانسلامزم.

وأما العمل فقد بدأ فى مجموعة من المواقف نتخير أشهرها:

١ - ما تضمنته الوثيقة البريطانية الخاصة بإنشاء شركة الجريدة من حرص المساهمين فى الشركة على ضم اثنين من كبار الأقباط، ومن تصميمهم، فى الوقت نفسه، على رفض ضم اثنين من كبار السوريين المقيمين فى مصر، مما يعبر عن تشبثهم بأن شركاتهم مصرية الهوية لا عثمانية الطابع .

٢ - ما جرى فى صيف عام ١٩٠٧ حين أحالت الحكومة إحدى حالات التجنس إلى حكومة إستبول فشنت الجريدة حملة تطالب بجنسية خاصة لمصر وأكدت أن كل الدول تعتبر مصر حكومة مستقلة، وأنها تعاملها كما تعامل الحكومات المستقلة.

٢ - وكان أظهر هذه المواقف مجموعة الأعمال التي قام بها مفكرو الحزب خلال الحرب الطرابلسية التي نشبت بين إيطاليا والدولة العثمانية (١٩١٠ - ١٩١٢)، فبينما كان الرأي العام المصري مستنفراً لتقديم العون لدولة الخلافة طلعت الجريدة، وبكل جرأة، بمجموعة من المقالات وضعها فيلسوف الحزب أحمد لطفى السيد تحت عنوان «سياسة المنافع لا سياسة المواطنين»، هاجم فيها أى تدخل مصرى فى الحرب سواء عن طريق المعونة المالية «الاكتتاب» أو الإنسانية «الهلل الأحمراء» أو العسكرية «بالتطوع أو تجنيد البدو».

قاموا أيضاً بعمل آخر فى المناسبة نفسها عندما تصدت سفينة حربية إيطالية لسفينة مصرية بحكم رفع الأخيرة العلم العثماني، وجاء مطلبهم باغتنام الفرصة ليكون لمصر علم مميز عن العلم العثماني.

ومع ما تشي به كل هذه الأقوال والأفعال والأفعال من موقف حزب الأمة أو مفكره باعتبارهم بناة الوطنية المصرية إلا أنه ينبغي التنبيه أنهم قد تعرضوا لهجمات شديدة من جراء هذا الموقف، وأنهم فى أكثر من مناسبة كانوا يتراجعون عنه أو يجارون التيار العام، غير أن المؤرخ يستطيع أن يتابع بسهولة الموقف كخط ممتد منذ صدور الأعداد الأولى للجريدة إلى أن وضع زعماء الحزب عام ١٩١٢ خطة تقضى «بإعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية» وإن لم توضع موضع التنفيذ بسبب تقاعس الخديو ومخاوف السلطات الاحتلالية.

فكرة النخبة (٢) :

جيروند السياسة المصرية:

توصيف أبناء مدرسة الشيخ محمد عبده فى السياسة المصرية والذين أسسوا حزب الأمة بالجيروند ليس من عندياتنا وإنما هو توصيف أطلقه اللورد كرومر المعتمد البريطانى العتيد فى القاهرة والذى استمر صانع القرار الأساسى فى العاصمة المصرية لنحو ربع قرن (١٨٨٢ - ١٩٠٧).

والتسمية الكروميرية هنا كناية عن خط الاعتدال الذي التزم به حزب الأمة، وهو الخط الذي عرف عن الجيروندي إبان الثورة الفرنسية.

ومنذ البداية كان معروفاً أن مجموعة الرجال الذين أسسوا الجريدة كان من أهم أهدافهم إشاعة روح الاعتدال في الصحافة المصرية «من خلال المقالات التي تخاطب العقل والتي يمكن أن تنشرها الجريدة»، على حد ما جاء في تقرير المستر قندلي عن الجريدة.

وتسود فكرة مؤداها أن تيار الاعتدال الذي جسده حزب الأمة قدم بديلاً لتيار التطرف الذي مثله الحزب الوطني، إلا أن زعماء الحزب الأول قدموا تفسيراً مختلفاً وهو أن حزبه كان عنصر توازن بين الحزب الوطني المتطرف في مهاجمة الاحتلال والذي - كما رآه هؤلاء الزعماء - «يريد أن يجري قيل أن يكون قادراً على المشي» وبين حزب الأحرار الذي يناصر الوجود الاحتلالي ويطالب بالإبقاء على الحالة القائمة إبقاء دائماً.

وقد انعكست روح الاعتدال على برنامج الحزب، فبالرغم من اعتراف هذا البرنامج بأهمية قضية الاستقلال التام إلا أنه وافق على إرجاء البت فيها، وبالرغم من اعترافه بضرورة «الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة» إلا أنه لم يطالب بالدستور.

وتؤكد رغبة الاعتدال في أن البرنامج كله لم يتضمن هدفاً يسعى إليه الحزب بقدر ما تضمن وسائل لبلوغ الأهداف، بمعنى آخر أن نية رجال الحزب مع قيامه قد اقتصر على الوسائل دون الغايات، وحتى اختيار هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية لا النزعة السياسية، ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملاً بناء هادئاً فلا ريب أنها تمثل قمة الاعتدال.

وإذا كان تيار الاعتدال الذي مثله حزب الأمة قد أرضى الإنجليز فإنه أثار سخط أغلب فصائل العمل الوطني التي اتهمت أصحاب الجريدة وزعماء الحزب بأنهم قاموا بأعمالهم نتيجة لإيحاءات كروميرية مستبدلين

على هذه التهمة بأن مساهمي شركة الجريدة كانوا إما من الأعيان المعروفين بصلاتهم الحسنة بالشيخ محمد عبده وإيمانهم بأسلوبه المعتدل في السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين، وإما من كبار الموظفين الذين احتلوا مراكزهم بتفضيد إنجليزي، كما استدلوأ عليه بقبول شركة الجريدة لأقرب المقرين للوكالة البريطانية مساهمًا فيها وهو طلبة باشا سعودي الذي كان يسمى في مجلس شوزي القوانين «نبض الوكالة البريطانية».

وقد رفض مفكرو حزب الأمة هذا الاتهام. بالعكس كان رأى لطفي السيد أنه قد تم إنشاء شركة الجريدة، ثم حزب الأمة، «من أعيان البلاد ورؤسائها لوأد الحجة التي كان يتذرع بها كرومر باستمرار بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصانح حقيقية في البلاد».

كما حرص فيلسوف الحزب في أكثر من موقع على تحديد طبيعة الاعتدال الذي يمثله حزبه، في أحد هذه المواقع قال لطفي السيد إن الاعتدال هو «شكر المحسن ونصح المسيء» - لا انتقاده - بالتي هي أحسن، سواء في ذلك الحكومة أو الأمة». وقال في موقع آخر مبررًا للاعتدال تجاه القضية الوطنية أن «استقلال الأم ليس بضاعة حاضرة.. ولكن نتيجة ضرورية لعمل متعب طويل.. وما أطيئش الأحلام التي نظن هينا علينا أن نلم شعثنا وتدعم جامعتنا ونتعد في وضع صيغة أطمعنا ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا، كل ذلك في جيل واحد».

وكان من البديهي أن يمثل هذا النمط الاستمهالي في الحركة الوطنية اتجاهًا جيرونديًا حقيقياً لدى كرومر أو لدى من خلفوه من كبار رجال الاحتلال:-

فكر النخبة (٣):

طلاب الماجناكارتا:

كانت مصر تعرف مع قيام الأحزاب نظامًا شبه نيابى خلقه الاحتلال ممثلًا في مجالس المديریات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وكانت جميعها ذات صلاحيات استشارية لا قرارات وجوبية.

وقد تأثر موقف حزب الأمة من هذا النظام باعتبارات عدة، فهو جرياً على خطة الاعتدال رأى تطوير المجالس القائمة بالتدرج من خلال توسيع صلاحياتها حتى تصل إلى نظام نيابي كامل، وقد دفعه إلى التمسك بهذا النهج أن غالبية أعضاء تلك المجالس القائمة من رجال الحزب، ومن ثم كان من الصعب التضحية بهذا النظام مرة واحدة بكل الاحتمالات التي قد يجرى بها النظام الجديد من فقدان للوجود الذي يتمتع به رجاله داخل المؤسسات القائمة أو على الأقل شعوبه.

اعتبار آخر وهو أن الحزب وقد التزم جانب الاعتدال تجاه قضية الوجود الاحتلالي فقد كان مطابقاً بالاهتمام بقضية سياسية أخرى يمكن أن توفر له قدرًا من الجاذبية في الشارع السياسي، وكان تبني تطوير النظام النيابي يقدم النموذج المطلوب لهذه القضية.

الاعتبار الثالث أن هذا المزيج من الأعيان والمثقفين رأوا أنفسهم المؤهلين لرفض الحكومة الشخصية، أي الاستبدادية، التي يمثلها الخديو مدفوعين في ذلك بالسوابق التاريخية، فإذا كان لوردات الإنجليز قد تمكنوا من انتزاع الماجنا كارتا من ملكهم قبل ثمانية قرون فإن أعيان المصريين قادرون على أن يكرروا العمل نفسه مع أقتدينا.

وبالتأثير بهذه الاعتبارات سارت خطة حزب الأمة حيال القضية الدستورية في اتجاهين..

اولهما: اغتنام كل فرصة لظلم في الحكومة الشخصية ولمز الخديو كان من أشهرها مقال لطفي السيد الذي نشرته الجريدة في ٢٩ إبريل عام ١٩٠٩ تحت عنوان «عظمة الملوك» بمناسبة خلع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وفي مقال آخر نشر في ١٢ أكتوبر من العام التالي تحت عنوان «درس وعبرة» يحذر فيه كاتبه بعدما جرى ملك البرثقال وقيام الثورة ضده لأنه «كان معتمداً على الإنجليز يهدد خصومه بمدخلتهم».

ثانيهما: تطوير مطلبهم بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة خاصة بعد أن اتضح مدى التباين بين مفهوم الحكومة والاحتلال حول هذا المطلب وبين مفهوم رجال الحزب. وبعد نجاح الحركة الدستورية في تركيا في انقلابها ضد السلطان عبد الحميد الثاني في يوليو عام ١٩٠٨.

هبعد أقل من شهر يسفر رجال الحزب عن تحولهم إلى المطالبة بحكومة دستورية كاملة ورأى لطفى السيد ألا مهرب للوزارة القائمة إلا بقبولها بمبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجالس التي تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً.

وتبنى أعضاء الحزب في مجلس شورى القوانين المطلب الجديد ونجحوا في جلسة أول ديسمبر عام ١٩٠٨ في اتخاذ قرار باتحاد الآراء بمطالبة الحكومة بإعداد مشروع قانون جديد للمجالس النيابية، وهو المطلب الذي تكرر بعد ذلك في مناسبات عديدة.

دفع ذلك سلطات الاحتلال إلى وضع مشروعاتها بقيام «الجمعية التشريعية»، مستهدفة امتصاص المطلب الدستوري من جانب واستبعاد الأغلبية التي تمتع بها الأعيان في المجالس السابقة من جانب آخر، وهو ما فشلت فيه، فقد استمر هؤلاء عماد المطالبة بالدستور، مما كان موضع ملاحظة المراقبين أنه حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩ واختفاء حزب الأمة شكل عدد غير قليل من أعضائه النسبة الغالبة من اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٢، أشهر الدساتير في التاريخ المصري المعاصر.

الفصل الرابع

رفض التبعية والطائفية

الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطنى الحر، الدستورى، النبلاء المصرى، أسماء أحزاب مصرية من أحزاب التجربة الأولى استقبلتها حركة التاريخ وإن احتفظت بها مراجع التاريخ.

وكبديهيية تؤسس عليها هذه الدراسة فإن بقاء أية جماعة سياسية وازدهارها مرهون بانسجامها مع حركة التاريخ. وبنفس القدر فإن تآكل أية جماعة ثم اندثارها ناتج عن تناقضها مع هذه الحركة.

واحتكاماً لهذه البديهيية فإن التناقض بين هذه الأحزاب الخمسة والتاريخ كان تناقضاً ظاهراً، وهو تناقض يبدو فى أن أربعة من تلك الأحزاب الخمسة ظهرت واختفت فى نفس عام ظهورها «١٩١٢» وأن حزباً واحداً فقط منها تأجل اختفاؤه لعام ١٩١٢ نتيجة للدعم الذى كان يلقاه من سرى عابدين، وإن كان هذا الدعم لم يمنع من تهويته مع وفاة مؤسسه.

الأهم من ذلك أن تلك الأحزاب الخمسة لم تخلف أية بصمات على مستقبل العمل السياسى فى مصر، لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى، ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الأمة.

ويمكن تصنيف الأحزاب الخمسة، تبعاً لتناقضها مع حركة التاريخ، في ثلاث مجموعات.

تضم المجموعة الأولى ثلاثة أحزاب «الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطني الحر، الدستوري». وقد تصورت زعامات هذه الأحزاب أن الولاء للسلطة أو لطرف منها يصنع حزباً فجاء ولاء أولها للخديو «قصر عابدين»، وكان ولاء ثانيها لدار المعتمد البريطاني «قصر الدوبارة» ووجه ثالثها ولاء لكل القصور.

ونتوقف هنا لنسجل ملاحظتين:

أولاهما: ضرورة التمييز بين «أحزاب التبعية» في علاقتها مع قوى السلطة وبين الحزبين الكبيرين، الوطني والأمة، المعروف أنه كان للحزب الوطني علاقته الوثيقة مع الخديو عباس الثاني، غير أن هذه العلاقة لم تتحول أبداً إلى تبعية، وفي وقت من الأوقات (١٩٠٤ - ١٩٠٦) حدثت قطيعة بين مصطفى كامل وقصر عابدين، ورغم ذلك لم يختف الثيلار الذي يمثله الأزعم المصري، وفي وقت آخر تحول الأمر إلى حرب سياسية بين محمد فريد وعباس الثاني (١٩٠٨ - ١٩١٢)، ورغم ذلك لم ينته الحزب الكبير.

والمعروف أيضاً أن رجال حزب الأمة كانوا على صلة وثيقة مع اللورد كرومر، غير أن ذلك لم يمنح «الجريدة» من انتقاد الرجل بمرارة بسبب خطبته التي ألقاها قبل مغادرته مصر، والمعروفة بخطبة الوداع، ثم إنه لم يمنح زعامة هذا الحزب «خاصة لطفى السيد ورجال الجريدة» من الدخول في مواجهة مع قصر الدوبارة على عهد «السير الدون جورست» خلف كرومر.

ثانيتهما: إن قوى السلطة بحكم تركيبها كانت هي تلك الحقبة التاريخية قوى معادية لمصالح الجماهير. «قصر عابدين» بحكم هويته السياسية ممثلاً للأوتوقراطية، وبحكم تركيبه الاجتماعي ممثلاً لرأس

الأرستقراطية الزراعية، وإن كنا لا نغفل كثيرًا على الأصول التركية تسليمًا بمقولة أن سكان هذا القصر من أبناء أسرة محمد علي كانوا قد تمصروا وقتذاك.

أما «قصر الدوبارة» فالتناقض بين من يمثل مصالحهم من القوى الإمبريالية وبين مصالح جموع المصريين تناقض واضح لا يحتاج إلى دليل.

من ثم كان منطقيًا أن تؤدي التبعية لأي من القوتين السابقتين إلى نتيجة تلقائية وهي انحياز تلك «الأحزاب التابعة للحركة المضادة للتاريخ»، وهو انحياز كان الشعب المصري قادرًا بحسه التاريخي على تبينه، وبالتالي على نبذ أصحابه، وهو ما يمكن بسهولة تأكيد من خلال متابعة موجزة لأحزاب تلك المجموعات الثلاث..

١. حزب قصر عابدين:

لنحو سبعة عقود من القرن التاسع عشر تمتع الحكام من أبناء أسرة محمد علي بسلطات لا حدود لها، وذلك منذ أن تولى محمد علي مؤسس هذه الأسرة «السيد عمر مكرم» إلى دمياط عام ١٨٠٨. وحتى زيارة جمال الدين الأفغاني لمصر خلال النصف الثاني من السبعينيات والتي أتاحت الفرصة لجموع الساخطين على استبداد الخديو إسماعيل للتجمع حول الرجل والتعبير عن سخطهم، وكان هذا التعبير خطوة أولى في طريق طويل أدى إلى اشتعال الثورة العربية التي تفجرت بالأساس رفضًا للممارسات الأوتوقراطية للخديو توفيق.

من جانب آخر، ونتيجة للحقائق الموضوعية التي فرضها التدخل الأجنبي ثم الاحتلال البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢، ظهرت قوة أخرى في قصر الدوبارة تشارك قصر عابدين ممارساته السلطوية، وتكون في هذه الممارسة الشريك الأرجح.

وبامتداد العقد الذي أعقب الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٨٩٢) قبل الخديو توفيق، سيد قصر عابدين. القيام بدور «الشريك الأصغر» في

السلطة، مختلفاً في ذلك عن كل أسلافه، بل عن ممارساته خلال السنوات الثلاث التي حكم فيها البلاد قبيل الاحتلال.

واستسلام توفيق مفهوم على ضوء ما تعرض له خلال الثورة وما صاحبها من تطورات كادت تصقده عرشه بل حياته، وبالتالي فإنه قد استعان بالوجود العسكري البريطاني في مواجهة المعارضة الوطنية.

اختلف الأمر مع تولى الشاب الصغير عباس الثاني، الذي لم يكن تجاوز السابعة وقت أحداث الثورة العربية بينما واجه مع توليه يد كرومر الثقيلة التي حجمت من دور قصر عابدين في الحكم المطلق للبلاد، ومن ثم جاء عداؤه لسلطات الاحتلال، وانعكست الآفة، فيعد أن استعان توفيق بالاحتلال لضرب الحركة الوطنية فكر عباس في الاستعانة بالحركة الوطنية أو ببعض فصائلها في مقاومته للاحتلال.

وقد مرت عملية وضع هذا التفكير موضع التنفيذ في أكثر من مرحلة حتى انتهت بتأسيس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

المرحلة الأولى بتأسيس «الحزب الوطني المصري» عام ١٨٩٥، تلتها مرحلة التعاون الوثيق بين قصر عابدين وجماعة مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٤، فقد نشب في تلك السنة خلاف بين الطرفين تأكد بعده اختلاف فهم عباس للعلاقة مع الزعيم الوطني عن فهم الأخير لها. فبينما أرادها الأول تبعية «لولى النعم» أرادها الثاني مشاركة في العمل الوطني.

المهم أن هذا الخلاف دار حول الشيخ علي يوسف، أو ما عرف «بقضية الزوجية» حين تزوج الرجل ابنة الشيخ السادات دون موافقة أبيها مما دفع الأخير إلى رفع دعوى لإبطال الزواج لعدم التكافؤ، وبينما ظاهر مصطفى كامل الشيخ السادات أيد التخليد علي يوسف، وجرت بين الرجلين مشادة في لقاء خاص انتهت بأن قاطع الزعيم الوطني قصر عابدين لعامين متتاليين، وكان الدرس الذي خرج به عباس من ذلك استعجال احتواء الزعيم الوطني وتحويله إلى مجرد تابع للقصر.

زاد من انزعاج الخديو تأسيس حزب الأمة في سبتمبر عام ١٩٠٧ من مجموع الرجال من أبناء مدرسة محمد عبيد السياسية والمعروفة بعدائها لأوتوكرراطية القصر. وعندما حاول عباس أن يدس رجله «الشيخ على يوسف» في صفوف مؤسسي الحزب الجديد رفض هؤلاء مما زاد من شكوك الخديو.

تأثراً بهذه الاعتبارات أوعزت دوائر عابدين لصاحب جريدة المؤيد بتأسيس حزب جديد موال للقصر، فتأسس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وتتضح طبيعة العلاقة العضوية بين «قصر عابدين» وبين الحزب الجديد في أكثر من جانب.

أولاً: في برنامج الحزب، فقد كان نص المادة الأولى في هذا البرنامج «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الإداري» وكان «الإصلاح على المبادئ الدستورية» بذلك الحزب الوحيد الذي لم يضمن برنامجه مثل هذا المبدأ، بل جعل له الأسبقية على ما عداه من المبادئ.

وعندما تبدي «الجريدة» دهشتها من أن يتخذ حزب لنفسه مبدأ الدفاع عن «شخص» بعينه يرد الشيخ على يوسف في مقال طويل يتتبع فيه تاريخ محاولات انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الخديو، ويخرج منه بأن لا فرق بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية.

ثانياً: إنه لم يحذف سياسي مصري في مذكرات الخديو عباس الثاني بما حظى به الشيخ على يوسف من اهتمام وتقريط.

ثالثاً: إن رجال حزب الإصلاح نالوا من عطف الخديو ما لم ينله أي من السياسيين الآخرين المنتمين لسائر الأحزاب، تدليلاً على ذلك أن وكيل هذا الحزب، أحمد حشمت باشا، كان الوحيد من رجال الأحزاب الذي عين وزيراً في وزارة بطرس غالي التي تآلفت عام ١٩٠٨، والتي وافق السير الدوني جورست على إطلاق يد الخديو في تأليفها.

وابسعا: إن زعامات الحزب قد التزمت بخطم القصر السيامي، حتى لو ظهر من تصرفاتها تناقض في موقفها، بدأ ذلك بوضوح من موقف «زعيم الحزب» من المطالبة بالدستور. ففي عام ١٩٠٤، وبينما كان الاختلاف على أشده بين عباس وكرومر، كانت مثل هذه المطالبة من جانب أنصار الأول تستهدف إحراج مركز الاحتلال. ومن ثم جاءت أولى تلك المطالبات من جانب الشيخ على يوسف في الجمعية العمومية.

ينقلب الأمر بعد التحالف بين عابدين والدويارة على عهد الدون جورست، ورغم أن «الدستور» كان قد أصبح مطلبًا وطنيًا عامًا خلال عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ فلا يسمع لرئيس الحزب، الشيخ على يوسف، صوت في هذا الشأن سواء في الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين الذي نال عضويته وقتذاك. بالإضافة إلى إهمال ملحوظ من جانب جريدة «المؤيد» لنفس المطلب وهي أمور لم تكن لتغيب عن جموع المصريين.

انعكس ذلك على تكوين الحزب الذي تشكل بالأساس من مجموعة من الموظفين الطامعين في ارتقاء سلم المناصب، أو من عمداء الأسر، أمثال تيمور والبكري وخشبة والباجوري ذات العلاقات التقليدية بالقصر، وهو تكوين لم يكن ليبحث الحيوية في أوصال الحزب، حتى أنه لم يمض وقت طويل إلا وبدأ وكان «حزب الإصلاح» ليس إلا الشيخ على يوسف وصحيفة المؤيد، والدليل أنه مع رحيل الشيخ عن عالمنا عام ١٩١٢ ومع توقف صحيفة المؤيد في أعقاب ذلك يختفى حزب الإصلاح في ركاب الاثنين، الرجل والصحيفة.

٢ - حزب قصر الدويارة:

يشير دهشة الباحثين أن يتطوع عدد من الناس، مهما قل عددهم، لتكوين حزب للدفاع عن الوجود الاحتلالي، وإن كان يبدد من تلك الدهشة أن هذا الحزب كان مثل «البشرة» التي طُفحت في لحظة معينة على وجه الحياة الحزبية المصرية ثم اختفت بعد وقت قصير.

وبغض النظر عن دواعي الدهشة أو أسباب تبدها فقد كانت البداية موقفاً دفاعياً تبناه رجلان هما «وحيد بك» و «نشأت بك» في مواجهة هجوم صحيفة اللواء على تقرير اللورد كرومر من عام ١٩٠٧ هبتهما رأى الأول جماعة مصطفى كامل «جرثومة التعصب والفتن» اعتبرهم الثاني «جماعة من الهجاسين».

استتبّع ذلك أن أعلن الرجلان في منتصف يونيو عام ١٩٠٧ تأسيس ما سمي به بالحزب الوطني الحر الذي اتخذ من «المقطع»، صحيفة الاحتلال، متبراً لدعايته وأصدر برنامجاً اشتمل على ست نقاط تدعو جميعاً إلى المسألة الكاملة للمحتلين بهدف الاستعادة منهم.

ولم يكن هذا الحزب لهقنع أحداً رغم أن مؤسسيه أصدروا صحيفة أسبوعية تحت اسم «الأحرار» ظلت تصدر بشكل غير منتظم خلال عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩.

ويبدو عدم الاقتناع في أن أكبر عدد تمكن وحيد بك من تجميعه كان عشرين عضواً، وهو عدد بالغ الضآلة.

أكثر من ذلك أن الرجلين كفا بعد قليل عن محاولات تجميع الأعضاء وكتب وحيد في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٨ معبراً عن ذلك في قوله «إن كل من يريد أن ينضم لحزب الأحرار ما عليه إلا أن ينضم إلى الحزب بقلبه ووطنيته الصحيحة الرشيدة ويسعى في نشر مبادئ الحزب خدمة لوطنه».

الأهم من هذا وذاك أن المسند الذي سعى البكوات وحيد ونشأت إلى تقديم خدمات ما سمي به بالحزب الوطني الحر، له لم يكن بحاجة إلى تلك الخدمات.

يتضح ذلك من أن الوثائق البريطانية لم تتضمن أية إشارة عن الحزب، ويبدو أن رجال قصر الدويارة كانوا أكثر فهماً من البكوات وحيد ونشأت لحركة التاريخ، وأكثر إدراكاً أن مثل هذه الجماعة السياسية ولدت بدون مستقبل وكان معتمداً عليها أن تموت بعد قليل، وهو ما حدث بالفعل.

٣ - حزب كل القصور:

لم يكتف إدريس بك راعب مؤسس ما سماه «الحزب الدستوري» بتوجيه ولائه لطرف من السلطة دون الطرف الآخر مما بدا في برنامج الحزب.

جاء في هذا البرنامج بالنسبة لقصر عابدين «نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها، وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها».

أما بالنسبة لقصر الدويارة فقد جاء في البرنامج نفسه «نتفق أفكارنا من أفكار جمهور من ساسة الإنجليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر».

يثير الدهشة أكثر أن الحزب الدستوري الذي أعلن قيامه في فبراير عام ١٩١٠، وبينما سائر فصائل الحركة الوطنية تفلئ مشاعرهما مطالبة بالدستور، أن يعدد في برنامجه عشرين سنة كاملة يستطيع الشعب المصري بعدها نوال هذا المطلب، ومصدر الدهشة هنا ليس فقط في تناقض هذا الموقف مع التيار الوطني العام وإنما في أن الذي يتخذ حزب اسمه «الحزب الدستوري».

بيد أن لهذا الموقف مبرراته فحزب يسمى إلى خدمة كل أطراف السلطة من المنطقي أن يفعل دائماً ما يرضيها.

والملاحظ أن «الحزب الدستوري» كان أقصر أحزاب التيعية عمراً وأقلها أهمية، وتفسير ذلك واضح.

فإن حزباً يسمى لخدمة كل الأطراف لن يرضى أيها من الأطراف. بالإضافة إلى ذلك فقد كان لقصر عابدين حزب قائم، وكان قصر الدويارة عززاً عن اصطناع جماعات سياسية من المصريين، وبالتالي لم نسمع بعد فبراير عام ١٩١٠ شهر تأسيس الحزب الدستوري عنه مرة أخرى.

المجموعة الثانية وتضم حزباً واحداً تناقض منطلقه تماماً مع مجموع المعطيات التاريخية التي عرفتها مصر خلال القرن السابق على تأسيسه مما يمكن تسميته.. حزب إحياء الماضي.

فقد أسس كل من حسن حلمي زادة، ابن علي حلمي باشا العضو الوطني لمصلحة الدومين والذي كان من رجال الحكومة التركية ومحمود طاهر حقي في أكتوبر عام ١٩٠٨ ما سمي «بحزب النبلاء» والذي طوته حركة التاريخ في نفس شهر مولده.

ذلك أن الحزب الجديد عبر عن رغبة «الأرستقراطية التركية» في أن يكون لها وجود في الشارع الميماسي المصري من خلال ذلك الحزب، وكان أمراً مستحيلاً.

على أي الأحوال تستوجب فعلة «زادة وحقي» التثبيت من هويتهما ثم التعرف على أسباب استحالة استمرارها.

أما «الهيئة التركية» فقد اتضحت من أكثر من دليل، فترئيس الحزب وسكرتيه كانا ينتميان لأصول تركية قريبة، ثم إن العمل السياسي الوحيد الذي قام به الحزب كان إرساله برقية للسير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية يطلب منه أن تعمل حكومته على الحفاظ على الدولة العثمانية وذلك أثناء الأزمة المعروفة «بأزمة البوسنة والهرسك». أخيراً فقد هاجم الحزب الجديد بنفس الحزب الوطني ومحمد فريد والسبب أنه قد «سلط قلمه أخيراً على الشركس والترک وكل من قال غير قوله».

وأما أسباب استحالة الاستمرار فتابعة من أن الرجلين، وكل من تحا نحرهما، من أمثال محمد خورشيد الذي كتب مؤيداً لهما في المؤيد في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨، قد عاشا في أحلام الماضي أكثر مما تماشيا مع معطيات الواقع..

فمن ناحية الواقع السياسي ظلت أسباب التيمية القديمة التي كانت تربط القاهرة باستقبال تتقطع عاماً بعد آخر طوال القرن السابق حتى أصبحت رمزية تماماً وقت محاولة بعثها مجسدة في «حزب النبلاء».

ومن ناحية الفكر السياسي فإن أكثر الأحزاب تأييدًا للجامعة الإسلامية وتمهيدًا على استمرار جمهور الخلافة مع الدولة العلية لم يكن يفهم هذا أبدًا على أنه عودة لحكم الأرستقراطية التركية التي ثار العربيون على بقاياها قبل ذلك بنحو ثلاثين عامًا، وإنما كان يفهمه على أنه إحدى أدوات الحركة الوطنية للتخلص من الاحتلال البريطاني.

يبقى الوجود الاجتماعي التركي والذي كان قد ناكل إلى حد بعيد بشكل لا يسمح له بالتعبير السياسي.

فهو قد ناكل نتيجة لضعف تيار الورود التركي بعد أن دخل محمد علي في مواجهته المشهورة مع الدولة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم تضائله بعد أن عمد حكام مصر منذ عهد سعيد بالاستعانة بالمصريين في وظائف الدولة، ثم توقفه تقريبًا بعد الاحتلال البريطاني.

من ناحية أخرى فإن الاستقرار الطويل لبعض الهائلات التركية في مصر قد أدى إلى تمصيرها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي أصبح الإجماع يتميزها العرق أقل كثيرًا مما كان عليه الحال في أوائل القرن التاسع عشر.

والأهم من كل ذلك ما شهدته العقود الأخيرة من القرن نفسه من نهو طبقة من كبار ومتوسطى ملاك الأراضي الزراعية كان أبناؤها من أصول مصرية، وقد زاحمت الطبقة الجديدة الأرستقراطية التركية في مكانتها واحتلت جانبًا مهمًا من تلك المكانة.

ولما كان تجاهل كل تلك المعطيات غير ممكن، فقد كان قيام حزب يمثل «الأرستقراطية التركية»، ثم استمراره، داخلًا في جبهة الميشتيالات التاريخية.

ونصل إلى المجموعة الثالثة والأخيرة ممثلة في محاولة بعض العناصر المنتمية للأقلية القبطية في سبتمبر عام ١٩٠٨ تأسيس حزب طائفي، وكانت المحاولة بدورها محكومًا عليها بالفشل لتناقضها مع حركة التاريخ. مما يتطلب متابعتها وتشخيص مظاهر التناقض ودواعي الفشل.

الحزب الطائفي الأول والأخير:

باستثناء «جماعة الأمة القبطية» التي ظهرت في خمسينيات هذا القرن، والتي كانت جماعة سرية أكثر منها حزبًا سياسيًا جرت من جانب بعض العناصر القبطية محاولة وحيدة لتأسيس حزب يمثل الطائفة القبطية وتمت هذه المحاولة خلال تلك الحقبة التي شكلت التجربة الأولى.

وقبل متابعة المحاولة ينبغي تسجيل حقيقتين محصلتين بموقع الأقباط في العمل السياسي خلال تلك الفترة، تتهدى أولاهما في حرص الحزبين الكبيرين، الوطني والأمة على ضم عدد من الأقباط إلى صفوفيهما، وتتمثل ثانيتهما في أنه كان للأقباط صحيفتان وإن بدتا ذات لون سياسي إلا أنهما كانتا تشبان بين سطورهما بالطابع الطائفي، وهما الوطن ومصر.

ومن صفحات الجريدة الثانية انطلقت في ٢ سبتمبر عام ١٩٠٨ الدعوة لتأسيس «الحزب المصري» أول وآخر حزب لطائفة الأقباط.

فقد نشر «أخنوخ فانوس» المحامي في ذلك اليوم مشروعًا بتأسيس هذا الحزب والذي تم عن مجموعة من المنتفضات الفرية.

فمن ناحية كان البرنامج مبالغًا في مصريته وعلمانيته. وهو لم يفعل ذلك عن فتاة فكرية بقدر ما فعله «كرد فعل» للاتجاه الإسلامي الذي غالي فيه الحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد في الوقت نفسه.

من ناحية أخرى ويبدو هنا التناقض، فقد تضمن نفس البرنامج حرصًا ملحوظًا على التمثيل الطائفي فيما اقترحه من نظام نيابي، وقد تضمن هذا الاقتراح تكوين مجلسين، النواب «وهو يتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر». والأودة التشريعية التي تتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب ونصفهم من المصريين، «وجميعهم ينتخبون على كيفية تمثل حقيقة كل عنصر».

ويتأكد أكثر الطابع الطائفي للحزب مما كتبه عنه مؤسسه، ومما كتبه عنه الصحافة الإنجليزية..

فقد كتب أخنوخ فانوس في ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ يعترف بأن المسلمين ينفرون منه «ولا يحبونني ولذلك لا ينضمون لحزبي» بينما كتبت «المستدard» الصحيفة الإنجليزية بعد ذلك بأيام قليلة تعليقاً على تأسيس الحزب المصري: «طال العهد على انزواء الأقباط... وليس بكثير على قوم مثلهم أن يكون لهم حزب خاص بهم ذو ميادئ مستقلة عن بقية الأحزاب».

ورغم كل ذلك، ورغم كل ما قيل وكتب عن «الحزب المصري» خلال الشهور التالية لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود ناهيك عن الاستمرار، فلم نسمع عنه مقولة ولم نقرأ عن اسم عضو من أعضاء «بإستثناء أخنوخ فانوس وتوفيق حنين»، كما لم نعثر على أى نشاط سياسى مارسه، وكل هذا الذى «لم يحدث» أمر معقول ويتمتع مع منطق التاريخ.

فقد كان يجافى العقل أن يقبل مجموع الأقباط، وتحت أى ظرف، العودة إلى إسام الطائفية وكانوا قد تحرروا منها كما تحرر منها المجتمع المصرى كله بعد ما أنجزته عملية بناء الدولة الحديثة خلال القرن السابق من تقويض الدعائم الطائفية لهذا المجتمع، سواء كانت طائفية دينية أو طائفية عرقية أو طائفية حرفية.

فى الوقت نفسه كان يناقض الواقع التاريخى أن تظهر دعوة لتأسيس حزب طائفى بينما تتماظم كل يوم الدعوة للقومية المصرية، وهى دعوة تقيضة لتفتيت الوطن المصرى إلى عناصر ثم إنها الدعوة التى ضمنها «الحزب المصرى» فى برنامجه واستمد منها اسمه..

وقد شكلت كل هذه التناقضات حاجزاً منيعاً أمام تلك المحاولة الطائفية ربما بدرجة أكبر من الحاجز الذى شكلته أمام محاولات إقامة أحزاب التبعية أو العودة إلى الماضى وهى فى مجموعها حواجز منعت قيام بعض تلك الأحزاب أو قصفت أعمار بعضها الآخر..



الفصل الخامس

في اتجاه الجمهورية والاشتراكية

قبل أقل قليلا من نصف قرن من إعلان الجمهورية (١٩٥٢) نشأ في مصر أول حزب جمهوري، وقيل أكثر قليلا من نصف قرن من التطبيقات الاشتراكية (١٩٦١) كان تكوين أول جماعة سياسية تحت اسم «الحزب الاشتراكي المبارك».

معنى ذلك ببساطة أن المتغيرات الوطنية الكبرى لا تأتي من فراغ، وأن ظاهرة «التواصل التاريخي» قائمة مهما أنكرها طرف أو تنكر لها طرف آخر، وأن الحياة تكتب لمتغير يتسق مع حركة التاريخ، ويتوقف نبضها عند متغير آخر يحدث بشكل انقلابي.

ومثل هذه الجماعات السياسية التي ترفض قيود الماضي، ثم تتجاوز أبعاد الواقع لتمستشرف آفاق المستقبل، وفي مصر بالذات، تتطلب وقفة تأمل، وأهم ما نخرج به من هذه الوقفة أنها رغم تأثيرها المستقبلي، فقد كانت خلال الفترة الوجيزة التي عاشتها محاصرة ومحصورة.

أما «الحصار» فقد فرضته أوضاع سياسية وقوى اجتماعية..

من الأوضاع السياسية ما كان «موروثاً» ومنها ما كان «قائماً»، ويبدو «الإرث» في ظاهرة من أخطر الظواهر التي عرفتتها مصر خلال القرن

التاسع عشر، فمع إنشاء الدولة الحديثة ابتداء من مطلع هذا القرن، ومن قيام الحكومة المركزية، أخذت هذه الحكومة زمام المبادرة في عمليات التغيير، وهي عمليات امتدت لتشمل جوانب الإدارة والاقتصاد والتعليم، وكان لها بالطبع دورها في تغير البناء الاجتماعي.

اعتاد المصريون نتيجة لذلك أن يأتيهم التغيير من أعلى، أما أن يدعو للتغيير أفراد من خارج السلطة، فأمير لم يكن يُقبله بسهولة المنويون بالشئون العامة حتى ممن نالوا نصيباً من الثقافة، ولمعوا دوراً في الحياة الحزبية في تلك المرحلة. من الأوضاع السياسية أيضاً أن قوى السلطة، شرعية كانت والخديوة، أو فعلية «سلطات الاحتلال»، بكل ما امتلكنه من صلاحيات لم تكن لتقبل بوجود تلك الجماعات طلياً (١).

الأهم من ذلك أن زعامات الحزبين السياسيين الكبارين لم تكن على استعداد لاحتضان مثل هذه التيارات.

الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل كان يدفع عن نفسه دائماً تهمة التطرف، واحتضان مثل هذه التيارات كان بمنعق العصر قمة التطرف، ثم في عهد محمد فريد، رغم ما عرف عن الرجل من نشاطات في تنظيم العمل النقابي لم يكن منتظراً أن يرعى هذه التيارات فارتباطاته الثمانية وتوجهاته الإسلامية كانت بطبيعتها متناقضة معها.

أضف إلى ذلك أن زعامات الحزب الوطني كانت ترى في هذه التيارات تشتيئاً للجهد الوطني الذي ينبغي تكريمه لقضية الجلاء، وكان لديها من المبررات ما يدعو للشكك في التيارين، منها أن رجال «الحزب الجمهوري» قد اتفقوا من جريدة «الأحرار» التي كان يصدرها «الحزب الوطني الحر» الموالي للإنجليز منبراً لعرض أفكارهم، وأنه كان يتم الترويج بالأساس للفكر الاشتراكي من جانب عناصر وجرائد سورية، مثل جريدة «الأخبار» التي كان يصدرها «يوسف الخازن» ويحررها سوريون، ولم يكن للحزب الوطني ثقة كبيرة في هؤلاء.

واتخذ «حزب الأمة» الموقف نفسه وإن كان لأسباب أخرى، ويشير الدهشة أن «الجريدة» قد كتبت عن الاشتراكية قبل نشوء «الحزب الاشتراكي المبارك»، ويشكل أنضج كثيرًا من الطرح الاشتراكي الذي قدمه مؤسس هذا الحزب، كما يلتفت النظر المحاولات الدوية من جانب رجال «الحزب الجمهوري» للثقارب مع «حزب الأمة»: فقد كتب مؤسس الحزب مرة يعلق على إحدى خطب لطفي السيد بأن «قلوب أعضاء حزب الأمة ترقص طربًا لذكر الجمهورية»، «و» واستطرد في المنامبة نفسها بأن «الأمة هو أقرب الأحزاب الجمهورية وأن الحزب الجمهوري لا يعترف بأى من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى هذا الحزب».

رغم ذلك فإن حزب الأمة بدوره عزف عن احتضان التيارين أو أحدهما، سواء لأن ما كان يدبجه كتاب «الجريدة» من مقالات عن الاشتراكية، رغم تأثيره المستقبلي كان من قبيل الترف الفكري لملتفتين، أو بعكم أن الأعيان وأبناء حزب الأمة عمومًا لم يكونوا مؤهلين لتبنى مثل هذه التيارات التي تتناقض مع موقعهم الاجتماعي.

وأما «المحصر» فقد امتد إلى مؤسسى الحزبين، كمًا وكيفًا، من ناحية الكم فالواضح من استقراء ما كتبوه أو كتب عنهم أنهم انحصروا في مجموعة محدودة للغاية، ربما لا تزيد على أصابع اليد الواحدة «و»، فلم يشر الباحثون سوى على اسمين أو ثلاثة من رجال الحزب الجمهوري، بينما لم يعرف سوى اسم واحد في الحزب الاشتراكي هو اسم مؤسس الحزب نفسه.

ويالتمسبة للكيف نلاحظ أن رجال هذه الأحزاب الراديكالية كانوا محصورين في نطاق بعض الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين أتيت لهم فرصة تلقى تون من التعليم الحديث، ثم تحمسوا للثقافة الغربية بشكل الضح في تصرفاتهم وبرامج أحزابهم.

ورغم الحصار والمحاصرة فإنهما اقتصرتا على فترة التجربة الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤)، ذلك أن تلك الأحزاب ذات المضمون المتعمق مع حركة التاريخ لا تذهب إلى فراغ ولا تتشأ دون جنود.

الجهنم

معلوم أن «عالم الممثلة» الذي عاشته مصر نحو ثلاثة قرون قبل مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ قد أخذت قوائمها في التدهار مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى..

ولم يمض وقت طويل حتى هبت رياح التغيير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحلت أنظمة جديدة، إدارية وعسكرية وتعليمية واقتصادية، محل الأنظمة المتداعية، وأبرزت تلك الأنظمة قوى اجتماعية جديدة متميزة عن تلك القوى التي كانت سائدة من قبل، وواكب كل ذلك احتكاك شديد بالغرب مما ولد أفكارًا جديدة اتسمت في البداية بقدر كبير من الإبهام غير أنها في نهاية الأمر أعلنت عن نفسها بدرجة من الجراءة تدعو إلى الإعجاب وإن كانت لا تثير الدهشة.

مصدر «الإعجاب» أن أصحاب تلك الأفكار قد جهروا بها رغم كل أسباب الحصار والمحاصرة، أما سبب «عدم الاندهاش» فهو أن هؤلاء لم يكونوا أبناء الجيل الأول من أصحابها، فقد كانوا في الغالب أبناء جيل ثالث أو رابع.

بالنسبة للفكر الجمهوري فبالإمكان رصد أربعة أجيال: الجيل الذي «اصطدم» به مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى إلى مصر، وقد عبر عن هذا الجيل المؤرخ المصري الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، في كتابه المعروف «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، وذلك في حديثه في أكثر من موقع عن «الجمهور الفرنسي» أي الجمهورية الفرنسية، وقد بدأ «اصطدام» أبناء هذا الجيل بالفكرة بحكم أن المصريين لم يعرفوا بطول تاريخهم الممتد قبل ذلك سوى أنظمة الحكم الوراثية.

أعقب ذلك للجيل الذي «عاش» الفكرة واستوعب مضمونها وكتب عنها بالتفصيل وهو جيل أبناء البعثات المصرية إلى أوروبا منذ عهد محمد علي وحتى عهد إسماعيل، ويرمز لهذا الجيل «الشيخ رفاعة رافع

المطهطاوي، بما كتبه عن النظام الجمهوري، خاصة في «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» الصادر عام ١٨٢٤، والذي جاء فيه: «.. من الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة لملك أصلا، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

رمز له أيضاً آخرون أكثر جرأة من رفاة رغم أنهم أقل شهرة! مثل على ذلك قصة الطبيب المصري الذي التقى به المستعرب الفرنسي «فلجونس فريسنيل» عام ١٨٢٦ ووصفه بأنه جمهوري النزعة «ولم يتحدث إلا عن خلق الباشا وإقامة حكومة ديمقراطية صالحة في أرض القراعنة. وأبدى إعجابه بما تم إحرازه في عصر التنوير».

ونصل إلى الجيل الذي حاول «تنفيذ» الفكرة، وهو جيل الساخطين على استبداد إسماعيل، والثوار على أوتوقراطية توفيق مثل المجموعة الأولى خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الشيخين المعروفين: الأفغاني ومحمد عبيد، وتحفظ أغلب المراجع التاريخية قصة مسمى الرجلين إلى اغتيال إسماعيل وإعلان الجمهورية.

المجموعة الثانية مثلها عرابي، أو على الأقل عدد من الضباط الشبان المحيطين به، وتتعدد المصادر التي تحدثت عن عزم هؤلاء على خلع توفيق وإعلان الجمهورية نختار منها هذه الوثيقة وهي على هيئة تقرير من «ضبطية مصر» جاء فيه: «الشائعات العمومية مقتضاه أن عزل الخديو متفق عليه وأنه في هذا الأسبوع يصدر قرار نواب الأمة المصرية بذلك.. ولقد ذهب بعض الناس إلى أنه بعد عزل الخديو ستطلب الأهالي تنصيب حكومة جمهورية ويكون رئيسها سعادة أحمد باشا عرابي».

وتم أول احتكاك مصري «بالفكر الاشتراكي» من خلال جماعة «السان سيمونيين» الذين هاجروا بأفكارهم إلى مصر وحاولوا تنفيذها في البلاد خلال العقد الرابع من القرن الماضي، وخلفوا بصمة، ولو شاحبة، على الفكر السياسي المصري.

تزداد البصمة الاشتراكية وضوحاً مع الجيل الثاني عبر عنه أيضاً شيخنا المتيد، رفاعة الطهطاوي، في كتاباته المتأخرة، وعلى وجه التحديد في كتاب «مناهج الأبواب المصرية في مباحث الآداب المصرية» الصادر عام ١٨٦٩، ويرى عديدون أن الرجل قدم في هذا الكتاب لوناً من الفكر الاشتراكي المعتدل.

وتصبح البصمة «علامة» على طريق الفكر السياسي المصري بما قدمته مجموعة المثقفين من رجال «الجريدة» ممن يشكلون جيلاً ثالثاً، من دراسات حول الاشتراكية بتصنيفاتها المختلفة أو ما سموه «السوسيالية» في البداية ثم الاشتراكية بعد ذلك، وصولاً إلى المتطرف أو ما سموه «بالكومية» وإن لم يستخدموا لفظة الشيوعية.

مع تماهب الأجيال على هذا النحو لم يكن غريباً أن يظهر في مصر خلال التجربة الحزبية الأولى أحزاب تدعو للجمهورية أو الاشتراكية.

الحزب الجمهوري:

في يوم الأربعاء ٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ نشرت جريدة «الإجيشيان جازيت» ذات العلاقات الوثيقة بدار المندوب السامي خبراً مفاده «أن جماعة من الوطنيين يبحثون أمر إنشاء الحزب الجمهوري».

بعد ذلك بثلاثة أيام نشرت «الأخبار».. وكان يصدرها ويحررها سوريون، النبا مرة أخرى وأعلنت ترحيبها الشديد بقيام الحزب الجديد «إن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الإنسان».

شجع هذا الاهتمام من جانب الصحفيين الشايعين للذين تصديا لتأسيس الحزب الجديد، محمد غانم ومحفوظ... شجعهما على الكتابة والدعوة لتكوين «الحزب الجمهوري».

وفي خلال أقل من شهرين «ديسمبر ١٩٠٧ - فبراير ١٩٠٨» كانت الجماعة الجديدة قد نفتت أنظار العديدين، غالبية من المستكرين وأقلية

من المتحلفين، وكان على رأس هؤلاء المستكرين بالطبع جريدة «المؤيد»
لسان حال حزب الخفيو «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

ومن متابئة ما كتب عن الحزب الجديد، قراءة واستقراء، يمكن أولاً
التعرف على هوية المؤسسين، ويمكن ثانياً إدراك أبعاد الرؤية التي
طرحها، ويمكن أخيراً تحديد مواقفه التي نبعت من هذه الرؤية.

ونبدأ أولاً بالمؤسسين، وقد عرّفنا منهما اثنين، والواضح أن ضامن
ومحفوظ، وكانا من خريجي الحقوق الفرنسية أو طلابها، لم تربطهما
بالطبقة العليا، أو الأعيان، روابط الانتماء.

يبدو ذلك في الهجمات الحادة التي شنوها على هذه الطبقة، فقد كتب
«محمد غانم» في ٢ مايو عام ١٩٠٨ يرثى «قاسم أمين» ما نصه:

«مات ولو قيل لنا انهو بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون
من مال الأمة عالة عليها وحملات ثقيلة على أبنائها يأخذون من أبنائها
ال ملايين من الجنيهات لينفقوها في ملاهي باريز وملاعب مونت كارلو
وغهرهما على الخمر والميسر والمريات المتنوعة.

ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف في جوف الصعيد تحت نار
الشمس في الصيف الهجير يتصيب عرقاً من الجهد في العمل. لو علموا
أنه يغلى قواء نصيباً وجوعاً ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم
بالقناطير فيصرفونه في لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله في هذه الأمة
المسكينة التي أساموا إليها بقدر ما أحسنت إليهم».

ولا يكتب مثل هذا الكلام رجل له أي انتماء لطبقة الأعيان من كبار
الملاك.

وهي مقابل عدم الانتماء الاجتماعي للأعيان كان الجمهوريون منتمين،
وربما أكثر من اللازم للثقافة الغريبة، وبالذات الفرنسية.

بدا ذلك واضحاً من أخذهم بشعار الثورة الفرنسية «حرية - إخاء -
مساواة» ومن اشتراك الحزب في احتفالات الجالية الفرنسية التي كانت
تعقد في حديقة الأزبكية يوم ١٤ يوليو احتفالاً بالعيد القومي الفرنسي.

ننشى بعد ذلك إلى «الرؤية» التى تقدم بها الجمهوريون والتى كانت بمثابة برنامج الحزب، ذلك أن «محمد غانم» لم يدبج لحزبه برنامجاً مطولاً شأن سائر الأحزاب.

وقد رأى أعضاء «الحزب الجمهورى» أن تدرج الأمة الطبيعى يمر بثلاث مراحل.

أولها: «نيل الدستور» وهو ما اعتبره الحزب مطلباً ملعاً وضرورياً.

ثانيها: «الاستقلال التام»، وتتضح طبيعة فهم الحزب للاستقلال التام من خلال موقفه من الحملة التى تعرض لها أحمد لطفى السيد بسبب مناداته بالمطلب نفسه، فبينما شنت سائر الصحف المعيرة عن الأحزاب حملة ضارية ضد مفكرى حزب الأمة لما فى مطلبه من خروج على دولة الخلافة مما دعاه إلى التراجع، فإن الحزب الجمهورى قد خالف سائر الأحزاب وطالب بأن يكون لعبارة «الاستقلال التام» مضمونها بالاستقلال القملى عن سائر محاولات التسلط الخارجى، بريطانياً كان أو عثمانياً.

ثالثتها: أن تبلغ الحركة الوطنية غايتها فتعلن «الجمهورية»، وهذا ما تصور رجال الحزب بأنه «أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية».

ونصل أخيراً إلى المواقف، ونختار منها موقفين، أحدهما من أسرة محمد على وثانيهما من سلطات الاحتلال.

فقد نهج الحزب الجمهورى خط العداء الصريح تجاه أسرة محمد على، ولم يتردد فى شن هجمات صحفية حادة عليها فى وقت كانت الأحزاب الأخرى تصرص، مهما بلغ عداؤها للخديو، أن يكون هذا العداء ضمن حدود معينة لا تصل إلى حد الهجوم الصريح.

العكس من ذلك فعله الجمهوريون، فرئيس الحزب يكتب فى ٢٧ مايو ١٩٠٨ فى «الأحرار» وتحت عنوان «صحيفة سوداء من فطائح الاستبداد» يهاجم مؤسس الأسرة ويقول إن همه فى جميع أعماله كان طلب المنفعة

لشخصه وحصر الملك والثروة في ذريته فتجع في سعيه وترك عائلة متشعبة الفروع ذات ملك واسع وثروة طائلة، ولكنها لم تأخذ الحيطة لصيانة هذا الملك وأصبحت في الحالة التي نراها الآن». ويهاجم وكيل الحزب «محفوظ» الخديو إسماعيل ويؤكد أنه اغتصب مليوناً وربع المليون من الأقدنة من مجموع الأراضي التي كانت تزرع في مصر في عهده والبالغ مساحتها خمسة ملايين من الأقدنة.

ونأتى لموقف «الحزب الجمهوري» من سلطات الاحتلال، وقد رحبت أطراف عديدة بالجمهوريين على أساس أن عداؤهم قبل أي شيء، وبعد أي شيء، موجه للعرش الخديوي وفي فترة الخلاف بين قصر الدوبارة وقصر عابدين تصور عديدون من أنصار الاحتلال أن الحزب الجديد يحسب لهم بحكم عداوته لخصومهم.

وهذا التصور هو الذي دفع الصحف المؤيدة للاحتلال للترحيب بالحزب الجديد، الإجيشيان جازيت أول من أشار للحزب الجمهوري، والأخبار التي فتحت له صدرها بيت دعوته من خلال أعمدتها، وأخيراً «الأحرار» صحيفة الحزب الوطني الحر نصير الاحتلال، والتي أصبحت تقريباً المنبر الأساسي للجمهوريين.

غير أن هذا التصور تحطم على أرض مبادئ الجمهوريين. ففي أول نوفمبر عام ١٩٠٨ أراد رئيس الحزب «محمد غانم» توجيه حملة ضد اللورد كرومر بمناسبة صدور كتاب الأخير تحت عنوان «مصر الحديثة».

وكان رد وحيد بك صاحب الأحرار أن أعاد المقال لرئيس الجمهوريين «مشفوفاً بالرفض والانتقاد».

وإذا كان هذا الموقف قد أكد أن الجمهوريين غلبوا مبادئهم على مصالحهم فإنه في الوقت نفسه عجل باختلافهم من التشارع السياسي المصري، ذلك أن هذا النوع من «أحزاب المبادئ» لا يعيش دون لسان بيت من خلاله أفكاره، وكان معنى الحرمان من هذا اللسان أن فرصة التبشير بمبادئه ونشرها بين أوساط المؤيدين قد ضاعت.

الحزب الاشتراكي المبارك:

كانما كانت هناك خطة شاركت فيها سائر أطراف العمل السياسى فى مصر بهدف فرض لون من «التمتيم الإعلامى» على ذلك الحزب الذى أسسه فى تلك المرحلة من العمل الحزبى الدكتور حسن جمال الدين تحت اسم «الحزب الاشتراكي المبارك».

يدعونا لهذا القول إنه بينما لقيت أحزاب شديدة الهمشية تأييداً من الصحافة الموالية للخدو ولإنجليز فأخذت لها أعمدتها، وأثارت المناقشات حولها، وتستقطب سائر أخبارها، فإن تلك الصحافة قد تجاهلت تماماً حزب الدكتور جمال الدين.

على الجانب الآخر فإن سلطات الاحتلال تجاهلت فى وثائقها كل ما يمت لهذا الحزب بصلة.

المصدر الأساسى، وإن لم يكن الوحيد، الذى يستقى منه الباحثون معلوماتهم عن «الحزب الاشتراكي المبارك» هو كتاب المسترج. الكسندر، الذى كان فى مصر خلال تلك الفترة من الحياة الحزبية، تحت عنوان «الحقيقة حول مصر».

ولا تفسير لهذا الموقف إلا على ضوء الاعتبارات الآتية:

١ - إن الجو العام فى مصر وقتذاك كان يسمح، وبإلحاح، أن يلتصق مثل هذا الحزب نجاحاً كبيراً، فقد نشط فى تلك الفترة العمل النقابى بشكل لم يحدث من قبل، فمن نقابة «نصافى المسجائر»، إلى مجموعة «فلة المباني» التى عقد أبنائها اجتماعاً كبيراً فى حديقة الأزكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ تردد فيه القول إن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية»، ثم ساروا فى مظاهرة بالشوارع يهتفون «جماعين يا فتدينا»، إلى مجموعات عمال المطابع، وعمال عناير بولاق، وعمال ورش القلمة، وعمال الترام الكهربائى، وكان هذا النجاح المحتمل مصدر توجسمات لسائر أطراف العمل السياسى.

٢ - إن مجموعات المثقفين من أبناء «حزب الأمة» الذين كتبوا كثيرًا عن الاشتراكية لم يكونوا على استعداد لتجاوز حدود الكتابة إلى العمل التطبيقي، فقد كانوا ضد هذه النقطة «من أصحاب المذاهب الكتابية» على حد التعبير الذي شاع بين المنتسبين للأحزاب في تلك الفترة. ولعلها أفة ظلت تلازم العمل الاشتراكي منذ ذلك الوقت المبكر، وهي أن «الاشتراكية» كانت ترفًا للمثقفين أكثر مما كانت نهجًا للكادحين.

٣ - إن الدكتور جمن جمال الدين قد اختار الميدان الخطأ لنشر دعوته وتأييف حزبه، فهو بدلا من أن تكون المدينة المصرية وجموع تنظيمات العمال الجديدة مهداته توجه إلى الريف اقتناعًا منه أن المطلوعين الحقيقيين في مصر هم الفلاحون. ورغم صحة هذا الاقتناع فإن أبناء الريف المصري لم يكونوا مهئين لاستيعاب أي فكر اشتراكي.

وقد انحصرت المواد الثلاث عشرة التي تضمنها برنامج «الحزب الاشتراكي المبارك» على الفلاحين، فطالب بتحسين أحوالهم، وحصولهم على نصيب من هائد الأرض، ومنح معاشات للمعجرة والمرضى منهم، كما طالب بتقنين العلاقة بين المالك والفلاحين فلا يجبر الأولون الآخرين على العمل فوق طاقتهم، وحق الفلاحين في الشكوى من سوء معاملة المالك، وفحص السلطان لمالات «الشراكة» بين الجانبين.

ويلاحظ هنا أن برنامج الحزب لم ينظر إلى «الاشتراكية» على أساس برنامج مستكمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصري وإنما اتخذها من زاوية إنسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذري، وذلك في داخل إطار الريف. ولا شك أن غلبة هذه الدوافع هي التي دعت الدكتور جمال الدين إلى تسمية حزبه بالمبارك.

ثم إن محاولات مؤسس الحزب لوضع اشتراكيته موضع التطبيق كانت أقرب إلى محاولات فردية منها إلى عمل سياسي منظم، فهو قد نزل إلى الشرقية داعيًا الفلاحين للانضمام إليه. وهي محاولته تضم هؤلاء اتباع

أسلوب الإقناع الفردي، أو تقديم مد يد العون المادي لبعضهم، وهو في هذا الأسلوب لم يعتمد سوى على نفسه، ومهما كانت قدرته على الإقناع أو حجم المال الذي يستطيع إنفاقه على هؤلاء فإنها أخيراً كانت محصورة في شخصه.

ويمكن في نهاية هذا الاستعراض الوجيز للحزب الاشتراكي المبارك القول بأن الدكتور حسن جمال الدين لم يكن على مستوى دعوته، وإن كان ذلك لا يحرمه فضل المحاولة الأولى في إخراج الاشتراكية من حيز النظرية إلى نطاق الدعوة لتطبيق النظرية، بل أكثر من ذلك المسمى للقيام بجانب من هذا التطبيق، رغم ما كان في الدعوة وفي المعنى من قصور حاولت أن تتلافاه التنظيمات الاشتراكية في التجارب الحزبية التالية.



التجربة الثانية

١٩١٩-١٩٥٣

- رصد المتغيرات.
- الوفد من الثورة إلى الثورة.
- الوفد والمنشقون.
- الحزب الوطني . أسير التاريخ.
- .. وللملوك أحزابهم.
- الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب.

الفصل السادس

رصد المتغيرات

١٩١٩-١٩٥٣

ما أعقب «الثورة العربية» من احتلال بريطاني لمصر عام ١٨٨٢ أجهض «حياة حزبية» كانت في مرحلتها الجنينية، وأجل مولد هذه الحياة لربع قرن كامل (١٩٠٧).

على النقيض من ذلك أنجبت ثورة ١٩١٩ «ما يمكن توصيفه «بحياة حزبية» مستكملة القسيمات متدفقة الحيوية.

وهناك أكثر من تفسير لذلك الإنجاز الذي ميز ثورة ١٩١٩ في تأثيراتها الحزبية عن سابقتها المعروفة بالثورة العربية.

١ - الاختلاف بين طبقة الثورتين، فبينما كانت الثورة العربية عسكرية بالزعامة وبالمواجهة الأساسية، كانت ثورة ١٩١٩ شعبية بالمبادرة والمسيرة، وكان معتمداً أن تفرز مثل هذه الطبقة منظمات شعبية تعبر عنها، وكانت الأحزاب التجسيد الأمثل لهذه المنظمات.

٢ - ومن الاختلاف بين طبقة الثورتين إلى الاختلاف بين نتائجهما، فثورة ١٨٨٢ أعقبها الاحتلال البريطاني للبلاد، بكل مبروداته الإحباطية.

بينما انتهت ثورة ١٩١٩ بإلغاء الحماية البريطانية على البلاد وإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣، وهى نتائج إيجابية يقيناً بالمقارنة بنتائج الثورة الأولى، ويكفى تبياناً لبعض هذه النتائج أنها فنتت لأول مرة العلاقة بين الأحزاب والسلطة، وهو أمر لم يكن وارداً فى التجربة الحزبية الأولى.

٢ - يرجع كفة تجربة ما بعد ثورة ١٩١٩ أنها نشأت ووراثتها «ماضى حزبي» امتدّت منه بعض زواياها على عكس سابقتها التى كانت بلا ماضى تقريباً.

والماضى لم يخلف فقط استمرار «الحزب الوطنى» خلال التجربة الثانية، أو استمرار حزب آخر، وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة. أهم من ذلك أن الماضى قد خلف ممارسات استرشد بها حزبيو التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أو متعلقة بالأداء.

وقد تميزت الحياة الحزبية التى أعقبت ثورة ١٩١٩، أو ما نسميه بالتجربة الثانية «بطول العمر» بينما لم يتجاوز عمر تجربة ما قبل الحرب الأولى السنوات السبع بلغ عمر التجربة الثانية أربعة وثلاثين عاماً بالتمام والكمال، وكان معنى ذلك أن صمر تجربة ١٩١٩ - ١٩٥٣ قد بلغ نحو خمسة أمثال تجربة ١٩٠٧ - ١٩١٤.

وإذا كان هذا «العمر الأطول» قد أتى بنتيجة لما أشرنا إليه من أفضلية ظروف التجربة الثانية، فإنه فى الوقت نفسه قد خلف آثاراً لا يمكن تجاهلها. على المستوى الخارجى، فقد شهدت الفترة متغيرات دولية واسعة، كانت ذات تأثير مختلف على التجربة الحزبية الثانية، ويكفى فى هذا الصدد عقد مقارنة بسيطة يتضح منها أن الحزب الوطنى باعتباره الممثل الأساسى للتجربة الحزبية الأولى قد خرج بالقضية الوطنية

ليمرضها على أوروبا، بينما نلاحظ في خلال التجربة الثانية أن أوروبا هي التي قدمت بأفكارها إلى مصر مما بدا هي التنظيمات الحزبية التي تأثرت بالتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، أو التجارب الفاشية في كل من إيطاليا وألمانيا.

أما على الصعيد الداخلي فقد أتاحت السنوات الطويلة الفرصة لتغييرات اجتماعية كان من الضروري أن يكون لها انعكاساتها على تركيب الأحزاب القديمة أو تكوين الأحزاب الجديدة، ثم على حركة الأحزاب صومًا، قديمها وجديدها.

معنى ذلك أنه قد أسهم في صياغة التجربة الحزبية الثانية، هي تقديرنا أمران أولهما: العلاقة بثورة ١٩١٩، والثاني: طول التجربة النسبي، مما يدعو إلى متابعتها من خلالهما.

مواليد: ١٩١٩

العلاقة البنوية بين غالبية أحزاب التجربة الثانية وبين ثورة ١٩١٩ كانت ظاهرة إلى حد شكلت معه معلماً أساسياً من معالم الحقبة السياسية.

ونبدأ «بالوفد» أكبر أحزاب المرحلة وأكثرها اتصالاً بالثورة بحكم نشأته في أحضانها، ولنا هنا ملاحظة مؤداها أن أحداث الثورة هي التي صنعت الوفد أكثر مما صنعها.

توضيحاً لهذه الملاحظة فإنه كان مفروضاً عندما بدأ التفكير في الوفد أنه هيئة مؤقتة تتشكل للذهاب إلى باريس وعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح الذي انعقد لتسوية شئون عالم ما بعد الحرب، ولم يكن هذا الوفد حزباً، كما أنه لم يتكون على هيئة حزب.

وتتفنى الصفة الحزبية إذا علمنا أن الرجال الثلاثة «زغلول وشعراوي وعبد العزيز فهمي» الذين تصدوا للقاء ١٢ نوفمبر ١٩١٨ مع المندوب

السامى فى القاهرة قد قاموا بذلك بصفتهم أعضاء فى الجمعية التشريعية التى توقفت جلساتها مع إعلان الحماية، وليس بصفة حزبية.

ثم إنه لما تكون الوفد، وكانت غالبية أعضائه فى البداية من حزب الأمة، سعت زعامته إلى ضم عناصر من الحزب الوطنى، بالإضافة إلى عناصر من الأقباط، حتى يكون ممثلاً للأمة ووكيلاً لها، لا ممثلاً لحزب بعينه.

يؤكد أيضاً العزوف عن «التكوين الحزبى» أن الوفد قد استمر بعد ذلك بدون «برنامج» وتبدو أهمية هذا المعلم الحزبى بملاحظة أن بعض أحزاب التجربة الأولى كانت تصدر برامجها قبل أن تتكون، وأحياناً كانت تصدر برامجها دون أن تتكون «له بمعنى أن برنامج الحزب كان ركناً أساسياً لتكوين الحزب.

رغم ذلك فإن تطورات الثورة وتشكيل لجان الوفد قد أدى فى النهاية إلى تحوله إلى حزب سياسى مما يؤكد المقولة التى حرصنا على إثباتها فى بداية الملاحظة، وهى أن ثورة ١٩١٩ هى التى أنجبت حزب الوفد أكثر مما صنع الوفد مجريات الثورة.

وإذا كان الوفد من مواليد ١٩١٩ فقد ظلت سائر الأحزاب التى انشقت عنه تتبارى فى إثبات نسبها للثورة، بل وأكثر من ذلك تسعى إلى التأكيد على أن علاقتها بما حدث عام ١٩١٩ أقوى كثيراً من علاقة الوفد.

والمتتبع لتطورات الخلاف بين المجموعة التى أسست «حزب الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢ وبين سعد زغلول يتبين بسهولة هذه الحقيقة، وفى فترة الخلاف الأولى فى لندن بدا كأن «سعد» هو الذى خرج من الوفد وليس هؤلاء، ثم إن عدد المنضمين «لعدلى يكن» كان أكبر من عدد الذين بقوا مع سعد زغلول، وبالتالي فقد كان هؤلاء أسبابهم فيما رأوه من أن ما حدث كان رفضاً من جانب غالبية الوفد لاستبدال رئيسه، وهم

بالتالى ظلوا يرون أصالة تمثيلهم للأمة مما بدا مع نشوء فكرة قيام الحزب الجديد.

فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٢١، تلقى أحد أعضاء الوفد الذى كان يرأسه عدلى يكن فى لندن، وهو عبد اللطيف المكباتى، برقية من عيدالمزير فهمى ورفاقه، الذين كانوا فى القاهرة، تدعوه إلى العودة إلى مصر لأنهم بصدد «تجديد هيئة أخرى للوفد تشترع فى العمل والجهاد» بمعنى آخر أن حزب الأحرار الدستوريين مع بروز فكرة نشأته حرم من رجائه على إثبات نصيبهم لعام ١٩١٩.

ومن الأحرار الدستوريين إلى «الهيئة السعدية» التى تشكلت أواخر عام ١٩٢٧، ويتأكد إصرار قيادة الحزب الجديد على تأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩، من أن زعيميه «أحمد ماهر والنقراشى» كانا من الجهاز السرى للثورة، ومن حرص أحد هذين الزعيمين، محمود فهمى النقراشى، على إبراز صلة القرى بينه وبين زعيم الثورة سعد زغلول، ومن التمسك بأن ينسب الحزب الجديد لهذا الزعيم حتى تسمى «بالهيئة السعدية» وتسمى أعضاؤه بالسعديين، وبينما تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع ما بين الوفد وبين ١٩١٩ من أوامر فسموا الوفديين «بالنحاسيين» نسبة إلى «مصطفى النحاس» الذين خرجوا على زعامته، وكأنما أرادوا القول إنهم لم يخرجوا عن ثورة ١٩١٩ وإنما انشقوا على زعامة خرجت من مبادئها.

لم يشذ عن نفس النهج رجال الانشقاق الأخير الذين خرجوا عام ١٩٤٢ عن الوفد، بزعامه سكرتير الحزب العتيد «مكرم عبيد» فمن ناحية بدا حرص الرجل على تأكيد نصيبه لعام ١٩١٩ من استمرار التمسك بالتسمية التى ظلت تطلقها عليه دوائر الوفد طوال الحقبة السابقة، «ابن سعد البكر».. ومن ناحية أخرى جاءت التسمية التى أطلقها مكرم ورجائه على أنفسهم معبرة عن نفس الاتجاه.. «الكتلة الوفدية».

ورغم أن فترة التجربة الحزبية الثانية قد صرفت أحزاب لا تتناسب لثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطني، أو الأحزاب الملكية «الاتحاد والشعب» أو الجماعات الأيديولوجية «الإخوان - الماركسيون - مصر الفتاة» فإن مواليد عام ١٩١٩ ظلوا يلعبون الدور الأساسي في الشارع السياسي المصري حتى عام ١٩٣٦ على الأقل، كما استمروا الممثلين الأساسيين للأحزاب في مؤسسات السلطة «البرلمان والوزارة» باستثناء عهد صدقي الذي امتد بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٤، مما يشكل المعلم الثاني من معالم تأثير ثورة ١٩١٩ على التجربة الحزبية الثانية.

الحزبية والسلطة:

باستثناءات قليلة جداً كان تركيب الوزارة والبرلمان المصريين ابتداء من وزارة زغلول الأولى «يناير ١٩٢٤» إلى وزارة النحاس الأخيرة «يناير ١٩٥٢» تركيبياً حزبيًا وهو أمر يختلف كلية عن التجربة الحزبية الأولى حيث كانت العلاقة بين الأحزاب والسلطة غائبة بشكل يكاد يكون كاملاً.

فيما استثناء وزارة توفيق نسيم الثالثة «نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦» ووزارة علي ماهر الأولى «يناير - مايو ١٩٣٦» ووزارة حسين سرى الرابعة «نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠»، لم تتشكل وزارة واحدة دون أن تكون وزارة حزبية بالكامل، أو بداخلها تمثيل حزبي قوي.

ويبدو مدى قوة الأساس الحزبي في تشكيل الوزارات من ملاحظة مهمة، وهي أن الوزارات التي تشكلت دون هذا الأساس سعت إلى اختلاقه.

يقدم المثل على هذا وزارات العهد الزبيري «١٩٢٤ - ١٩٢٦» ووزارات عهد صدقي «١٩٣٠ - ١٩٣٤».

وزارة «أحمد زيور» الأولى تشكلت من رجال الملك ومن حزب الأحرار الدستوريين وبعد شهر ونصف فقط من التشكيل تسارع المجموعة الأولى

في الوزارة، وبناء على إحصاءات ملكية، إلى إقامة حزبها الذي عرف باسم «حزب الاتحاد» حتى يتوفر لها قوامها الحزبي.

وتكرر نفس الظاهرة بعد أقل من خمسة أشهر من انقلاب صدقي حين قام في نوفمبر عام ١٩٣٦ بتأسيس «حزب الشعب» على نفس النمط تقريباً الذي ظهر به «حزب الاتحاد».

نفس الظاهرة عرفت في البرلمان المصرية، فبامتداد الحقبة إما «لا برلمان» في فترات تعطيل الحياة النيابية، وإما «برلمان حزبي» بغض النظر عن تركيبته الحزبية سواء كان برلمان ذا أغلبية وفدية، أو برلماناً انعقدت أغلبيته للأحزاب المناهضة للوفد «من المنشقين أو الأحزاب الملكية» أو برلماناً غلبت عليه روح الائتلاف الحزبي كما حدث في الفترة بين العودة للحياة البرلمانية بعد سقوط عهد زيور عام ١٩٢٦ وبين تعطيلها مرة أخرى بقيام عهد «الهد الحديدي»، الذي يقترن باسم محمد محمود عام ١٩٢٨.

وقد ترتب على هذه العلاقة المضوية بين الأحزاب وبين مؤسسات السلطة التشريعية وال تنفيذية مجموعة من النتائج أثر بعضها على الأحزاب نفسها، وأثر بعضها على البرلمان، وأثر بعضها الأخير على الوزارة.

أما «الأحزاب» فقد تأثرت في جانبين أولهما: بظهور أحزاب جديدة حاول «قصر صابدين» من خلالها الاستيلاء على البرلمان والوزارة. وقد تمثل هذا في «حزب الاتحاد» الذي تأسس عام ١٩٢٥، و«حزب الشعب» الذي تشكل بعد ذلك بخمسة سنوات، وهي الأحزاب التي اصطلاح على تسميتها بالأحزاب الملكية.

الجانب الثاني من التأثير بدأ في أن أشهر الانشقاقات عن الوفد كان ميدانها مؤسسة من مؤسسات السلطة، فقد كان إخراج «محمود فهمي النقراشي» وزير المواصلات من الوزارة النحاسية الرابعة التي أعيد تأليفها في أول أغسطس عام ١٩٢٧ توطئة لانشقاق الجماعة التي أسست «الهيئة

السعدية، بعد ذلك يشهور قليلة، ثم إن استبعاد «مكرم عبيد» من الوزارة النحاسية السادسة التي أعيد تشكيلها في ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ كان خطوة أساسية في طريق الانشقاق أدى إلى إنشاء «الكتلة الوفدية».

ومن التأثير على الأحزاب إلى التأثير على «البرلمان» وقد أدى تحزيب البرلمان إلى مجموعة من الظواهر الشديدة التراوح، بعضها إيجابي وأغلبها سلبي.

فقد اتخذ البرلمان المصري، خاصة في مجلس النواب، الشكل المعروف للحياة النيابية من حيث وجود أغلبية ومعارضة، وقد صدر ذلك الشكل من منطلقات حزبية، وهي ظاهرة إيجابية.

عرف البرلمان المصري أيضاً ما عرفته البرلمانات العريقة من مناقشات وأسئلة واستجابات، وكانت تتم جميعاً في إطار حزبي، كما عرفت المجموعة البرلمانية التي تشكلت على أساس الانتماء الحزبي، وهي ظاهرة إيجابية أخرى.

بالمقابل فقد تعددت الظواهر السلبية والتي نتجت أساساً من تبرم الملك والإنجليز بالممارسات الديمقراطية.

من هذه الظواهر ما عمد إليه «قصر عابدين» بمباركة من قصر الدويارة، من تعطيل الحياة البرلمانية، وحدث هذا مرتين في عهد الملك فؤاد، أولهما في عهد زيور «١٩٢٤ - ١٩٢٦» وثانيتهما في عهد محمد محمود «١٩٢٨ - ١٩٢٩»، حتى يتخلص من الأغلبية التي انعطت للوفد في البرلمانات السابقة، منها ثانياً تغيير الدستور فيما جرى عام ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار ما عرف بدستور صدقي ليضمن قيام برلمان يتمتع بأغلبية من رجال الأحزاب الموالية للملك.

منها ثالثاً ما عمد إليه «قصر عابدين» من حل البرلمانات التي تمتعت بأغلبية حزبية لا يرضى عنها فيما تكرر بشكل يكاد يكون ثابتاً بامتداد التجربة البرلمانية بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٥٢.

منها أخيراً التقليد الذى ساد بتدخل الإدارة فى الانتخابات، وكان التدخل «بالضغوط» ميكراً منذ ممارسة إسماعيل صدقى وزير الداخلية فى وزارة زيور لها فى ثانى انتخابات برلمانية ١٩٢٥، أو التدخل «بالتزوير» والذى افترقه أية درجة من الحياء فى أول انتخابات تجرى فى عهد الملك فاروق ١٩٣٨، ومثل هذا التدخل كان مقصوداً به استبعاد أحزاب بعينها ومنح أحزاب أخرى أغلبية لا تستحقها، وتكفى الإشارة هنا إلى أن كلا من رئيس الوفد «النحاس» ومكبرتيه «مكرم عبيد» قد سقطا فى انتخابات ١٩٣٨.

وتميزت التجربة الحزبية الثانية، كما سبق التنويه، بالعمر الطويل «٢٤ سنة» مما جعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات التى حدثت على هذا المدى الزمنى، خارجية كانت أو داخلية، مما يستوجب تتبع هذا التأثير.

المتغيرات العالمية ومعطياتها:

ثلاثة أحداث عالمية كبرى وقعت فى السنوات الأولى من التجربة الحزبية الثانية فى مصر وأثرت فى مسيرة هذه التجربة. أولها ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا وما ترتب عليها من ظهور أول دولة شيوعية فى العالم، وثانيها استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢ وما استتبعه من تماظم موجة المد الفاشى فى أوروبا ثم فى أنحاء أخرى من العالم، وثالثها إلغاء الخلافة على أيدي كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ وما تمخض عنه من ردود فعل فى العالم الإسلامى على وجه الخصوص.

انعكس أثر الحدث الأول فى تكوين «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢٠ وتمثيله فى «المؤتمر الشيوعى الرابع» الذى انعقد فى موسكو، ثم ما تلا ذلك من تغيير الاسم إلى «الحزب الشيوعى المصرى» فى ديسمبر ١٩٢٢ واهتمامه بمبادئ الكومنترن التى نادى بها لينين.

ويبدو تآثر التنظيمات الشيوعية فى مصر، سواء كانت أحزاباً معنونة أو تجمعات سرية، بما يجرى فى الاتحاد السوفيتى، من أن نشاط هذه

التخطيطات قد ارتبطت بسياسات الدولة الاشتراكية الأم. فالتواكب ظاهر بين تلك السياسات وبين ارتفاع موجات مد هذا النشاط أو انحصارها. فترة نشاط الحزب الاشتراكي في مصر بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ قد واكبت الفترة الليبيرية، أو فترة الدعوة «المثورة العالمية» من جانب الدولة الاشتراكية الأولى.

نفس التواكب ملحوظ بين الانتصارات التي أحرزها الاتحاد السوفييتي على النازي خلال الحرب العالمية الثانية واتساع العالم الاشتراكي في أعقابها وبين الموجة الثانية من موجات مد النشاط الشيوعي في مصر، وإن قلب عليه في هذه المرحلة الطابع السري.

الحدث الثاني المتمثل في انتشار الفاشية، فكراً وسياسة ونظاماً في أوروبا، خلف أثره بقيام «جماعة مصر الفتاة» عام ١٩٢٢ وهو عام استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا.

فإذا كان التطرف القومي الركيزة الأساسية من ركائز الفكر الفاشي فإن «مصر الفتاة» قد تطرعت في هذا السبيل حتى أنها دعت المنضمين إليها للتعصب لقوميتهم «إلى حد الجنون» وأن تكون غايتهم «أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والمبودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام».

وإذا كانت جماعات الميليشيا، أو أصحاب القمصان الملونة، الإطار الأساسي الذي تحركت داخله الأنظمة الفاشية، فإن تنظيم «أصحاب القمصان الخضراء» قد خلق نفس الإطار الذي تحركت داخله جماعة مصر الفتاة.

يبقى «الإخوان المسلمون» ويتفق الذين أرحوا لحركتهم أن سبباً من أهم أسباب تكوين الجماعة كان «إلغاء الخلافة» من جانب الحكومة التركية عام ١٩٢٤، وما استتبع ذلك من فصل الدين عن الدولة من جانب أتاتورك، وتزايد الاتجاهات العقلانية في مصر والتي سببت في معارك

متماقبة خلال العامين التاليين.. معركة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي وضعه الشيخ على عبد الرازق والصادر عام ١٩٢٥، تلتها معركة كتاب «الشعر الجاهلي» الذي ألفه طه حسين والصادر عام ١٩٢٦م.

ويؤكد الاستعراض السابق أن أثر «المتغيرات العالمية» على التجربة الحزبية الثانية قد تركز في الجماعات ذات الطابع الأيديولوجي وهو أمر طبيعي بحكم أن العقائد ذات طابع عام، إسلامياً كان أو عالمياً، على عكس الحال مع الأحزاب التي جعلت القضية الوطنية شاغلها الأول والأخير. وبالتالي كانت أقل تأثراً بما يجري في العالم من دعاوى عقيدية، بل يمكن الذهاب إلى ما هو أكثر من ذلك بملاحظة أن تلك الأحزاب قد عادت الجماعات العقيدية ونفرت من تنظيماتها وتشككت في سياساتها ونواياها.

يبقى تحفظ أخير وهو أن المتغيرات العالمية مهما بلغت خطورتها لا تصنع أحزاباً أو جماعات سياسية دون أن تسبقها تغييرات داخلية على نفس مستواها، ولاشك أن هذه التغييرات هي التي أدت إلى دخول عناصر جديدة في العمل الحزبي كانت بمثابة الدماء التي جرت في عروق الجماعات الأيديولوجية وغيرها من التنظيمات الحزبية.

والهدون جدد:

الأعيان والأهندية، أو كبار الملاك والمثقفون كانوا الركيزتين الاجتماعيتين اللتين قامت عليهما التجربة الحزبية الأولى. وقد استمرت هاتان المجموعتان تلعبان دوراً قيادياً خلال التجربة الثانية، غير أن العمل الحزبي، خاصة بالنسبة للتنظيمات الأيديولوجية، قد عرف شرائح اجتماعية جديدة لم تسهم بنور ملحوظ في هذا العمل من قبل.

بالنسبة «لكبار الملاك» وهم من كانت تتجاوز ملكيتهم المائة فدان، تشير الإحصاءات إلى زيادة عددهم من ١٧٩١ مالكا عام ١٩١٤ إلى ١٤٥٤ مالكا عام ١٩٤٥، أي بنسبة وصلت إلى ٦٣٩ في المائة.

ومع ١ لزيادة فى الحجم عرفت هذه الطبقة تغيرات نوعية كان أظهارها الاشتغال فى تجارة القطن، ويقدم آل فرغلى وآل يحيى نموذجاً لذلك، والاشتغال فى الأعمال المالية، ومعلوم أن مؤسسى «بنك مصر» الأساسيين كانوا ثمانية من كبار الملاك، أما صناعات القزل والتمنج فقد كان لهم فيها الدور الأكبر، وتكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مجموعة من هؤلاء أصبحت خلال عام ١٩٢٧ وحدة ثلاث شركات، مصر للكتان ومصر لنسيج الحرير ومصر لغزل ونسج القطن.

كان معنى ذلك أن طبقة الأعيان قد نمت كمّاً وكيفاً مما انعكس على إسهامها فى التجربة الحزبية الثانية وأعطى لهذا الإسهام سمات خاصة.

سمة أولى: حاز هؤلاء النصيب الأكبر من عضوية مجالس إدارات الأحزاب البرلمانية، سواء كان الوفد، أو الأحزاب المنشقة، أو الأحزاب التى أنفها متاصرو الملك.

سمة ثانية: حرصت بعض عائلات كبار الملاك على أن يكون لها ممثلون فى أكثر من حزب من الأحزاب الكبيرة، وذلك حتى لاتضار فى مصالحها نتيجة لانتقال السلطة من حزب لآخر.

سمة ثالثة: تنقلت بعض الشخصيات من كبار الملاك من حزب لآخر جرياً وراء تحقيق المصالح، وقد بلغت تنقلات بعضهم أربع مرات فى فترة لاتتجاوز السنوات الست «صالح ملوم وسيف النصير موسى بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣١».

سمة رابعة: بالرغم من أن الجماعات الأيديولوجية «الإخوان المسلمون، مصر الفتاة، الماركسيون» لم تكن من الأحزاب التى لعب فيها الأعيان دوراً ملحوظاً، غير أنه تواجد شكل ما من العلاقات بينها وبين بعض عناصر هذه الطبقة. فيذكر الذين أرخوا لحركة الإخوان مؤسسيها كان يتصل ببعض الأعيان فى مرحلة الإسماعيلية، أما «مصر الفتاة» فالمعضو الوحيد الذى دخل مجلس النواب ممثلاً لها، كان من كبار الملاك، يبقى الماركسيون

وقد انضم إلى صفوفهم عدد من المثقفين من أبناء كبار الملاك، ناهيك عن تماطف أحد الباشوات معهم حتى أطلقت الصحف عليه ائباشا الأحمر.

بالنسبة «للمثقفين» فقد أصابهم نفس الزيادة الحجمية والتنوعية.

فما يتصل «بالحجم» ودون الحاجة للعودة إلى الإحصاءات تكفى الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت ظهور ثلاث جامعات، بدءاً بالجامعة المصرية التي عرفت بعد ذلك باسم جماعة هؤاد الأول والتي تأسست عام ١٩٢٥، ومروراً بجامعة هاروق الأول بالإسكندرية ووصولاً إلى جامعة إبراهيم باشا الكبير التي عرفت فيما بعد باسم جامعة عين شمس، والتي تأسست عام ١٩٥٠ وكانت تلك الجامعات ميداناً من أهم ميادين ممارسة النشاطات الحزبية. والاقتتال الحزبي أيضاً.

وقد أدى التوسع في التعليم، خاصة التعليم الجامعي، إلى انخراط فئات جديدة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة في المؤسسات التعليمية الجديدة، ومن هؤلاء خرجت أغلبية الشباب التي أسست الأحزاب الأيديولوجية، فمثلاً كان أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ابن كاتب حسابات، وكان آخر من مؤسس نفس الجماعة ابن جاويش في البوليس. كما كان معلوماً أن أعضاء الخلايا الماركسية التي تكونت في الجامعة خلال فترة الحرب قد انتموا في أغلبهم لنفس الشريحة الاجتماعية، كذا الطلاب من الإخوان الذين نما عددهم في الجامعة على نحو ملحوظ في فترة ما بعد الحرب.

من المثقفين أيضاً «أصحاب المهن الحرة» وكان المحامون أكثرهم تسمية، وبالتالي أكثرهم إسهاماً في العمل الحزبي، وكان هؤلاء قد شكلوا نقاباتهم عام ١٩١٢ والتي أصبحت منذ ذلك الوقت مركزاً من أهم مراكز العمل الحزبي. وقد كانت انتخابات النقيب مناسبة حزبية مهمة للتنافس وإن ظل الوفد يفوز بالمنصب.

ومع هاتين المجموعتين اللتين شاركتا في التجريبتين عرفت التجربة الثانية مجموعات أخرى وقدت إليها وأسهمت في إثراء العمل الحزبي بها.

من هؤلاء الوافدين «الحرفيون وصغار التجار» وقد نجح «الشيخ حسن البناء» في استقطاب أعداد قليلة من هذه الشرائح الاجتماعية إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد عمد في هذا إلى أساليب التأثير الشخصي جنباً إلى جنب مع وسائل الإقناع الدينى.

منهم أيضاً «العمال» وكان من البديهي أن يكون هؤلاء الهدف الرئيسى للأحزاب الاشتراكية والتجمعات الماركسية التى عرفتها مصر فى تلك الفترة.

ومعلوم أن الحزب الاشتراكى المصرى، الذى تسمى بالحزب الشيوعى المصرى، هو الذى قاد حركة الاعتصام التى قام بها العمال المصريون عام ١٩٢٤، ومعلوم أيضاً أنه من أول التنظيمات الماركسية التى تأسست فى أواخر الحرب الثانية «١٩٤٥» كان «طلبة العمال» الذى تشكل من عدد من المثقفين والقيادات العمالية.

وتقديراً لأهمية دور العمال فى الحركة الحزبية نجح الوفد خلال العشرينيات فى إقامة تنظيمات لهم تحت كنفه، وهى التنظيمات التى تولى مسئوليتها عبد الرحمن فهمى القطب الوفدى المشهور، غير أن الطريف فى الأمر المحاولة التى أدت إلى إنشاء ما عرف «بحزب العمال» برئاسة أحمد أبناء الأسرة المالكة، النبيل عياد حليم. وبالرغم مما فى ذلك العمل من مفارقة فإنه يدل على مدى شعور سائر الأطراف المعنية بالعمل الحزبى بأهمية دور الطبقة العاملة فيه.

عموماً فإن إسهام كل هذه «القوى الاجتماعية» القديمة منه والجديدة، فى التجربة الحزبية الثانية قد أفرد لهذه التجربة مكانة متميزة فى التاريخ المصرى المعاصر.



الفصل السابع

الوفد من الثورة إلى الشروة

الوفد وليد ثورة ١٩١٩، وبالتالي فقد كان حزب شئى القوى الاجتماعية والسياسية والمدنية التي انخرطت فيها، ملاك اراضٍ ومثقفون وعمال وفلاحون، أعضاء أغلب أحزاب التجربة الأولى، أقباط ومسلمون، وقد نتج من هذه العلاقة العضوية أن كان الوفد مع نشأته «تجمعًا وطنيًا» أكثر منه «حزبًا سياسيًا».

وقد استغرق التحول من «التجمع» إلى «الحزب» أكثر من خمس سنوات، كما خلقت ظروف الولادة بصماتها على الزعامة والتنظيم.

والتحول إلى الحزب قد جرى في ٢٦ إبريل عام ١٩٢٤ بمقد اجتماع لأعضاء الوفد في مجلس النواب من أجل وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية.. وقد اتفق في هذا الاجتماع على أن يكون اسم الحزب «هيئة الوفديين»، وأن يكون له ناد باسم «النادى السمدى»، كما اتفق على تكوين لجنة تنفيذية من النواب الوفديين ومن ممثلين للمديريات تتخضهم الجمعية العمومية التي اجتمعت في ٢٧ مايو عام ١٩٢٤ ووافق أعضاؤها بالإجماع على فكرة إنشاء النادى السمدى ومشروع قانون الهيئة التنفيذية.

ومن خلال هذه الخطوات تم تحويل الوفد إلى حزب سياسي من الناحية الواقعية وإن لم يضع برنامجاً له.

وبينما تأخرت ولادة الحزب كل ذلك الوقت فقد كانت ولادة الزعيم من وسط أحداث الثورة سابقة على ولادة الحزب. وقد نتج عن ذلك أن جاء تكوين الحزب وليداً لإرادة الزعيم، فاجتماع ٢٦ إبريل وإن كان قد دعا إليه «حمد الباسل» وكيل الوفد، فإن هذه الدعوة قد وجهت بإيعاء من سعد زغلول نفسه.

نتيجة أخرى بدت في المكانة العريضة التي احتلها رئيس الحزب حتى وصفت الوثائق البريطانية بسعد زغلول «بعملاق العمالقة»، وسمى الوفديون سعد «ببني الوطنية»، كما تمتع مع النحاس باللقاب «زعيم الأمة» و«الرئيس الجليل»، وسمى مكرم النحاس «بالزعيم المقدس»، أكثر من ذلك ففي أعقاب وفاة سعد كان النحاس عندما يذكر اسمه يردفه بـ «رضي الله عنه».

وليس بالنعوت والتسميات فقط وإنما بالصلاحيات أيضاً، فقد نص قانون الحزب على أن الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويعاقد على نظامه، ويشرف على أعمال لجانه وسكرتيريه وأمانة صندوقه والموظفين. كما أعطى القانون الرئيس حق دعوة الوفد للاجتماع والبت في القرارات العاجلة وترجيح الجانب الذي ينضم إليه في حالة تساوي الأصوات. وأخيراً حظر القانون على أعضاء الوفد الإدلاء بأحاديث عامة باسمه قبل عرضها على الرئيس.

ثم إنه ليس بالنعوت والتسميات أو بالصلاحيات وإنما بالمواقف كذلك، فقد عرفت حقبة رئاسة سعد الانشقاق الكبير مع أنصار عدلى الدين كونوا أغلبية الوفد، رغم ذلك ظل سعد هو الوفد، وفي حقبة رئاسة النحاس حدثت الانشقاقات الثلاثة (١٩٣٢، ١٩٣٧، ١٩٤٢) وتصور القاشمون بكل منها أنهم يتخلصون بانقلاباتهم من رئيس الوفد؛ فبقى النحاس وخرجوا هم.

ومن خلال الثورة، ومن خلال الرئيس، تمتع الوفد بتنظيم لم يتمتع به أى حزب من أحزاب التجربة.

ونترك للتقارير السرية لدار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة تقييم هذا التنظيم، فقد جاء فى تقرير مؤرخ فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ يقيم نتائج أول انتخابات جرت لبرلمان مصرى، «السبب الأساسى لفوز الزغلوليين الساحق فى الانتخابات تنظيمهم فى لجان ولجان فرعية سواء فى المدن أو فى الريف، وهو تنظيم لا يعطى به أى حزب آخر».

وتبدو أهمية هذا التنظيم فى أنه كان يصطنع لكل مرحلة ما يناسبها، فالجهاز السرى كان من أهم أجهزة الوفد خلال مرحلة الثورة (١٩٢٠ - ١٩٢٤)، وجماعة «القمصان الزرقاء» انبثقت عن الحزب الكبير كجماعة ميليشيا، لمواجهة جماعة «القمصان الخضراء» التابعة لمصر الفتاة، والتي حاول خصوم الوفد استخدامها لضربه (١٩٢٣ - ١٩٢٧)، ناهيك عن «لجان الشبان الوفديين» و«لجان النساء الوفديات» التى استمرت تشكل بعض ركائز الحزب طوال فترة التجربة الثانية.

بين القصرين:

فى الفترة السابقة على إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ اقتسم قصر الدويارة وقصر عابدين السلطة أحيانا وتصارعا عليها فى أغلب الأحيان، ولم يكن هناك ثالث حتى قيام ثورة ١٩١٩ عندما أصبح «بيت الأمة» مقر الوفد ورمزه، هذا الثالث، وكان على البيت الجديد مواجهة القصرين.

وقد أثرت هذه المواجهة على تاريخ الوفد أيضا تأثير، فعلى قصر الدويارة حدث لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير بين وينجت المندوب السامى وزعماء الوفد الثلاثة يتقدمهم سعد زغلول مما كان بمثابة تحرير لشهادة ميلاد الوفد.

ومن قصر الدوبارة خرج «اللتبي» في موكبه الشهير يقدم الإنذار لوزارة سعد بعد اغتيال السردار في نوفمبر عام ١٩٢٤ مما أدى إلى الإطاحة بأول وزارة وهدية.

ومع قصر الدوبارة جرت جولات مفاوضات كان أخطرها الجولة الأخيرة بين النحاس باشا رئيس الوفد وبين السير ما يلز لاميسون المندوب السامي البريطاني في القاهرة والتي انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ الشهيرة.

أثر في الوفد أيضاً أشد التأثير مبادرة نفس الرجل، بعد أن أصبح اللورد كيلرن بدلاً من السير ما يلز لاميسون. في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ حين أجبر الملك فاروق على دعوة زعيم الوفد بتأليف الوزارة الجديدة.

فوق كل ذلك فقد كان لقصر الدوبارة دوره الغائب في تقرير سياسات مصر في أغلب سنى التجربة الحزبية الثانية، وهو دور كان يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على وضعية الوفد؛ فملرات المتعاقبة التي أعيد فيها قصر عابدين الوفد عن السلطة لم يكن الملك ليجرؤ على أن يتخذ الإجراءات الدستورية، أو اللادستورية التي تؤدي إلى هذه الأبعاد دون موافقة أو إيعاء بالموافقة من جانب قصر الدوبارة. وكان هناك اتصال عضوي بين فشل جولات المفاوضات التي يجريها الوفد مع الإنجليز وبين السماح للملك باستبعاد الوفد عن السلطة. أما العلاقة بين بيت الأمة وقصر عابدين فقد كانت بالأساس علاقة مواجهة طوال فترة التجربة الحزبية الثانية، وإن اختلفت طبيعة هذه المواجهة تبعاً لسياسات سيد قصر عابدين من جهة، وأسباب القوم والضعف الكامنة في بيت الأمة من جهة أخرى.

«بيت الأمة» اعتمد على ممارسة الضغوط الشعبية التي كانت تصل إلى حد تسفير المظاهرات في مواجهة قصر عابدين يهتف المشاركون فيها: «سعد أو الثورة» (١٩٢٤)، أو فيما بعد «النحاس أو الثورة» (١٩٣٧).

بالمقابل فقد تنوعت الأساليب الملكية، فؤاد الأول اتبع أسلوب تعطيل دستور ١٩٢٣ (١٩٢٤ - ١٩٢٦، ١٩٢٨ - ١٩٢٩). أو إلغائه (١٩٣٠ - ١٩٣٤) لمنع الوفد من دخول السلطة. اتبع أيضاً خطة إقامة أحزاب تدين بالولاء للملك لمناوئة حزب «بيت الأمة». واتبع فاروق الأول أساليب جديدة، وتقرّر من بين ما تقرّر به بتزوير الانتخابات ضد الوفد فيما جرى عام ١٩٢٨ حين لم يحصل الوفد إلا على اثني عشر مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٦٤ مقعداً. الأمر الذي دفع السير ما يلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة أن يكتب في تقرير له: «لقد طبخت حكومة محمد محمود نتائج الانتخابات»، مما دفع الوفد بعد ذلك إلى رفض خوض أي انتخابات لا تجريها حكومة وطنية أو حكومة محايدة يرضى عنها الوفد.

في الوقت نفسه فقد توحّدت سياسة القصر في المهدين تجاه الوفد وذلك في أمرين؛ سياسة إقالة الوزارات الوفدية التي تكررت أربع مرات، منها مرة في عهد فؤاد «وزارة النحاس الأولى في يونيو ١٩٢٨» وثلاث مرات في عهد فاروق «وزارة النحاس الرابعة في ديسمبر ١٩٣٧» والسادسة في أكتوبر ١٩٤٤ والأخيرة في يناير ١٩٥٢؛ الآخر محاولات «الاستيلاء على الوفد من الداخل»، وقد جرت إحداها في عهد فؤاد (١٩٢٨) من خلال محمد محمود الذي تصور أن وفاة سعد قد تركت فراغاً في زعامة الوفد يمكن له شغله والاستيلاء على الوفد بالتالي، وجرت الثانية في أوائل عهد فاروق (١٩٣٧) من خلال أحمد ماهر والنقراشي، فقد طرحا وقتذاك فكرة بأن يقوم الرجلان بتأليف وزارة وطنية محل وزارة النحاس وإن لم يتم خروجها إلى حيز التنفيذ.

وبين القصرين، الدويارة وعابدين، مضى الوفد يشق طريقه في بحر السياسات المصرية بكل أنوائه.

عبء السلطة:

ملاحظة أبداها أحد معاصري التجربة الحزبية الثائية جاء فيها «أن الوفد في المعارضة أقوى منه في السلطة»، والملاحظة تستحق وقفة تأمل ومحاولة تفسير.

والتأمل يثبت صحة المقولة، ونحن لانتأقش هنا ما ترتب على وجود الوفد في السلطة من تعرضه لضربات أجنحة السلطة الأخرى «الملك أو الإنجليز»، أو تشهير الأحزاب المنافسة، بقدر ما نتعرض لمظاهر الضعف التي ألمت بالوفد من داخله خلال فترات توليه السلطة.

كان أخطر هذه المظاهر اتهام خصوم الوفد للحزب بأنه يمارس في البرلمانات التي يفوز بأغلبيتها ما أسموه «بديكتاتورية الأغلبية». وقد اتبع هذا الاتهام من مجموعة من الحقائق منها تلك الأغلبية الساحقة التي كان يفوز بها الوفديون في أغلب الانتخابات التي خاضوها دون تدخل من الإدارة، فقد زادت هذه الأغلبية على ٩٠% في أول انتخابات جرت في ظل الدستور والتي أعلنت في ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ولم تقل عن ٧٢% في آخر انتخابات العهد الدستوري والتي عقدت في يناير عام ١٩٥٠، ورغم انخفاض نسبة الفوز فقد ظلت كاسحة.

وقد أغرى الفوز الكاسح الوفد على التقسام بممارسات غير «ديمقراطية»: كان منها مصادرة حرية النواب المعارضين في إبداء الرأي داخل المجلس حتى وصل الأمر إلى ضرب أحدهم، وهو «فريد زعلوك» في جلسة ١٤ إبريل عام ١٩٤٣. وكان منها أيضاً السعي للتخلص من آخرين بإبطال عضويتهم للمجلس، ومن أشهر ما قام به الوفد في هذا الصدد إسقاط عضوية محمد محمود - في برلمان عام ١٩٢٤، ونترك للجنرال اللنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة توصيف العمل، فقد كتب في رسالة سرية لحكومته «تم إسقاط عضوية محمد محمود باشا في جلسة ١٧ إبريل (١٩٢٤) بأغلبية ١٢٣ صوتاً مقابل ٣٩.. والواضح أن

الأغلبية الوفدية قد اتخذت هذا الموقف لأسباب سياسية، وإسقاط عضوية مكرم عبيد في مايو عام ١٩٤٣، بعد خلافه مع النحاس. وقد دبح قرار الإسقاط في عبارات بليغة قال فيها «يعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت في البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٣٤» والمثلان يعتبران من أكثر الأمثلة تجسيدا لسوء استخدام قوة الأغلبية البرلمانية.

منها أيضاً سوء السمعة التي كانت تلحق بالوفد نتيجة لبعض الممارسات الوزارية، وكانت «قضية الاستثناءات» من أخطر القضايا التي أسهمت في صنع «سوء السمعة»، وكان للوفديين منطلقهم في هذا الشأن وهو أن أنصارهم يتعرضون لاضطهادات شديدة خلال فترات حكم وزارات الأقلية أو وزارات الأحزاب الملكية، وأنه من الطبيعي تمويض هؤلاء في فترات الحكم الوفدية.

ورغم ما في هذا المنطق من وجهة إلا أن استخدام الاستثناءات على نطاق واسع كان من أسباب تفجير الخلاف داخل الوزارة الوفدية نفسها فيما جرى في وزارة النحاس الخامسة «فبراير - مايو ١٩٤٣»، وهو الخلاف الذي أدى إلى إصدار مكرم «لكتاب الأسود» في محاولة «لنشر الفسيل القذر»، وقد كتب اللورد كيلرن السفير البريطاني في القاهرة يعلق على إقالة الوزارة النحاسية السادسة في أكتوبر ١٩٤٤: «إن عمل الملك فاروق قد قوبل بالرضا نتيجة للشعور بأن الإدارة الوفدية قد اعتراها الفساد».

دفعت إغراءات السلطة أيضاً «الحزب الأكبر» على القيام بممارسات حزبية أعانت خصومه أكثر مما أفادته، من بين تلك الممارسات ما قام به الوفد من تكوين جماعة «القمصان الزرقاء» عام ١٩٣٤ على نسق عسكري، وبالرغم من أن إنشاء هذه الجماعة كان نموذجاً لتمدد أساليب العمل الحزبي من جانب الوفد، فقد تغلب عائدتها السلبية على عائدتها الإيجابية فهي من ناحية كانت تناقض الطابع الديمقراطي الذي حرص الوفد على

التمسك به، وكانت كمن تدفع به إلى صف الأحزاب الفاشية، وهي من ناحية أخرى قد أضفت على الحزب لوناً كثيفاً بسبب الفوضى التي أحدثتها في الشوارع، وهي الفوضى الناتجة عن الاقتتال بين فصائلها، أو عن الصدامات بينها وبين أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة.

أخيراً فإن الصراعات الشخصية لرجال الوفد على السلطة قد أدت إلى أكبر الانشقاقات التي أصابته وهو ممسك بزمامها، الانشقاق السعدي خلال الوزارة الرابعة (١٩٣٧)، وانشقاق الكتلة الوفدية خلال الوزارة النحاسية الخامسة (١٩٤٢).

ونعل كل ذلك يفسر ما صدرنا به هذه الدراسة من أن ظاهرة «الحزب الأكبر» كانت مضمومة من رصيد الوفد، ربما بنفس الدرجة التي كانت محسوبة له، والتحقيقة فإن الخصم من هذا الرصيد قد سار بسرعة أكبر بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ وتحول وقد الثورة إلى وفد الثروة.

من الثورة إلى الثروة:

«معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا» عام ١٩٣٦ كانت منعطفاً خطيراً في تاريخ الوفد، فقد أقام «الحزب الأكبر» دعائمه باعتبار «وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها».

كيف تتماسك الدعائم ولم تعد هناك قضية؟

واكب عقد المعاهدة حدث آخر على جانب كبير من الأهمية حين ضم الوفد عددًا من كبار ملاك الأراضي الزراعية في نفس العام. كان من هؤلاء فؤاد سراج الدين، محمد المغازي عبد ربه، بشرى حنا، محمد الحفنى الطرزي، أحمد مصطفى عمرو، فهمى ويصا، كمال علما، سيد بهنس، ومحمد محمود خليل. ومع التسليم بأن كبار الملاك ظلوا يشكلون النسبة الغالبة من الزعامة الوفدية قبل ١٩٣٦، غير أن دخول هذه المجموعة الأخيرة قد أثر في مسيرة الوفد أشد التأثير.

بدأ هذا التأثير في تكوين الحزب، وهي صحافته، وأخيرًا في سياسته.

بالنسبة «للتكوين» فقد عرف الوفد انشاقين قبل عام ١٩٣٦ كما عرف آخرين بعده وبينما خرج من الانشاقين الأولين «العديليين» ١٩٢١، السبعة ونصف ١٩٢٢، من عرفوا بالعناصر المعتدلة، خرج من الانشاقين الآخرين العناصر التي عرفت بصلايتها الوطنية وتاريخها الحزبي، «أحمد ماهر والنقراشي» عام ١٩٢٧ كانوا من أقطاب الجهاز السري للثورة، ثم مكرم عبيد «المجاهد الكبير» عام ١٩٤٢، فقد بقيت العناصر الجديدة ولم يكن لها ماضٍ وطني! مما يمكن القول معه أنه قد خرجت عناصر الثورة ودخلت عناصر الثروة.

ومن التكوين إلى «الصحافة»، وبينما نلاحظ أنه قبل عام ١٩٢٦ كانت تتضمن الصحف للوفد، مثل الأخبار والبلاغ وكوكب الشرق والجهاد وروزاليوسف، فإنه بعد ذلك التاريخ اصطنع الحزب الصحف وعرف لأول مرة ظاهرة الصحيفة «الناطقة بلسان الوفد»، مثل «المصري» في فترة، و«الوفد المصري» في فترة أخرى بالإضافة إلى «صوت الأمة».

ولاشك أنه كان من مسببات هذه الظاهرة ما عرفته الثلاثينيات من خروج عدد من أهم صحف الحزب عليه «روزا ليوسف والبلاغ»، غير أنه لأجدال أيضا أن صدور الصحف الناطقة بلسان الحزب في مرحلة ما بعد ١٩٢٦ قد مكن منه القدرة الملحوظة على تمويلها من جانب «عناصر الثروة» التي دخلت الوفد في تلك المرحلة ثم ماثبت أن استولت عليه.

عرفت نفس المرحلة ظاهرة أخرى في الصحافة وهي ظهور ما يمكن تسميته بالصحافة «اللاوفدية» ردا على ظهور الصحف الناطقة على لسان الوفد. صحيح أنه كان هناك دائمًا صحافة الأحزاب المتنافسة للوفد والتي كانت لا تكف عن الهجوم عليه، أما ظهور صحيفة مستقلة لا هم لها إلا الهجوم على الوفد فقد كان أمرًا جديدًا، وتقدم «أخبار اليوم» بعد صدورها في نوفمبر عام ١٩٤٤ النموذج الأمثل لهذه الظاهرة.

تبقى ظاهرة ثالثة عرفتھا صحافة الوفد فى نفس الحقبة، وهى أنه لم يكن فى إمكان أية قوة جديدة تجاهل التراث الليبرالى للحزب، وهو التراث الذى أدى إلى بروز مجموعة الشباب الذين عرفوا بالطليعة الوفدية والذين عبروا عن أنفسهم من خلال جريدة «الوفد المصرى» التى رأس تحريرها الدكتور محمد مندور، وكان من أهم كتابها عزيز فهمى، غير أنه من الواضح أن ما تم توفيره لهذه المجموعة كان «حرية التعبير» ل«قدرة التعبير».

أثر دخول عناصر الثروة أخيراً على سياسات الوفد، ومع ما كان يقدمه الحزب من إصلاحات سياسية أو إدارية فإن أصحاب الثروة ممن استولوا على الحزب كانوا أشد حرصاً على مصالحهم.

ندلل على هذا بما جاء فى تقرير اللورد كيلرن عن عام ١٩٤٢. فقد قال الرجل بالنسب: «استطاع الوفد أن يوفى بمهده فى تنفيذ مشروع إصلاح القضاء، وهو خطوة فى الاتجاه الصحيح.. كما يعمل الهلالى باشا بدأب فى مشروع طموح لإصلاح التعليم.. غير أنه فيما يتصل برفع الحكومة لأسعار الحبوب فقد كانت ولمسوء الحق تستهدف صالح المصلحة القوية من كبار الملاك».

وندلل عليه ثانياً بأنه لم يكن لأى من الانشقاقات السابقة ما كان لانشقاق عام ١٩٤٢ من طابع تبادل الاتهامات باستغلال النفوذ للإثراء، ولأنك أن ما قيل فى هذه الاتهامات، خاصة المتصلة منها بصفقات التمويل إنما كانت تشير لدور المصلحة الجديدة فى استخدام السلطة لزيادة ثرواتها.

وندلل عليه ثالثاً بالطابع الذى شلب على وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ . ١٩٥٢).. طابع المساومات والصيغ التوفيقية، وهو طابع يتقنه أصحاب الثروة أكثر من رجال الثورة.

ومثل هذا التحول من الثورة إلى الثروة قد وجه ضربة في صميم ليس للوفد وإنما للتجربة الحزبية برمتها مما يفسر تماثل أحكام الإدانة للفكرة الحزبية من جانب مفكرى الحقبة، مثل الأستاذ توفيق الحكيم، ومما يفسر ضعف ردود الفعل للعمل الذى قام به رجال العهد الجديد عام ١٩٥٢ بالإجهاز على تجربة حزبية كانت قد بلغت كهولتها في الرابعة والثلاثين.



الفصل الثامن

الوفد والمنشقون

عانى الوفد من أربعة انشقاقات أفرزت ثلاثة من الأحزاب هي: الأحرار الدستوريون (١٩٢٢)، الهيئة السعيدية (١٩٣٨) والكتلة الوفدية (١٩٤٣).

وكان بالإمكان أن تقدم الظاهرة معطيات إيجابية للتجربة لو كانت فرزاً قبل أن تكون إفراراً، فالفرز علامة صحيحة بحكم أنه في النهاية يضع كل فصيلة من الحزب الكبير في مكانها الصحيح تبعاً لانتماها الاجتماعي أما الإفرار فمرض مرضى يمكن التأكد في طبيعته من أمرين، أولهما: أسباب الظاهرة وثانيهما: نتائجها.

أما عن أسباب الظاهرة فيتفق معظم من أخضعها للدراسة على شلبة النزاع الشخصية عليها، فالانشقاق الأول كان بالأساس انشقاقاً بين سعد وعدلى ١٩٢١ وبدا الثاني أول ما عرف بالانشقاق السبعة ونصف بخلاف بين مكرم عبيد، سكرتير الحزب، ونجيب الفرايلى أحد أقطابه ١٩٣٢ واتبعت الثالث من خلاف بين مكرم أيضاً وبين محمود فهنمى النقراشى ١٩٣٧ وفي الأخير كان الخلاف بين أشهر صديقين في السياسة المصرية النحاس رئيس الحزب ومكرم سكرتيه ١٩٤٢.

صحيح أنه قد خرج في الانشقاقين الأولين العناصر المعتدلة بينما طرد في الانشقاقين الأخيرين العناصر ذات التاريخ الثوري، غير أن الخلافات التي أدت إلى هذا الإخراج أو الطرد لم تكن مبدئية بقدر ما كانت شخصية.

فالخلاف بين زغلول ويكن كانت له جذوره الشخصية منذ أن كان الوفد في باريس ١٩١٩ بشهادة سعد التي جاءت في مذكراته وكان نصها: «لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التثريق أكبر من هيئة الوفد.. أن كل عضو من الوفد أصبح يظن نفسه قائداً للأمة».

ثم تطور الأمر فيما هو معروف إلى الخلاف حول رئاسة أي من الرجلين لوفد المفاوضات. والصدام بين مكرم والفرايلى نتج عن تقاعس الثاني عن الاستمرار في الدفاع مع الأول في قضية القنابل، والصدام الثالث نتج عن أسباب الغيرة ظلت كامنة بين مكرم والنقراشى منذ ١٩٢٧ بعد أن أصبح الأول سكرتيراً للوفد وهو ما كان مطمحاً للثاني. أما الخلاف الأخير فترجمه أغلب الكتابات المعاصرة، بما فيها الوثائق المصرية الإنجليزية إلى الفهرة الشخصية التي دبت بين مكرم والسيدة زينب الوكيل قرينة النحاس باشا.

ويتضح والطابع الشخصي في هذه الانقسامات مما حدث عندما أسس المنقسمون بعضهم، أو أسمتهم الوثائق البريطانية بأسماء زعمائهم، فكان هناك السعديون والمعدليون في الانقسام الأول، بينما قرأنا عن النحاسيين والسعديين في الانقسام الثاني، ووصلنا إلى النحاسيين والمكرميين في الانقسام الأخير.

ومع أن الوثائق البريطانية أسست ما جرى في الوفد وما تمخض عنه من ظهور الأحزاب الثلاثة بالانشقاق، ومع أن الصحف المعاصرة تبنت نفس التوصيف، ومع أن الكتابات التاريخية، الأكاديمية أو غير الأكاديمية، أخذت بالنسبية.. رغم كل ذلك فإنه على ضوء الدشخيص السابق يحق

لنا القول بأن ما جرى خلال أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٣٧ و ١٩٤٢ كان تشرداً للوفد أكثر منه انشقاقاً في صفوفه.

يتأكد ذلك من أن الأحزاب التي خرجت من صفوف الوفد لم تكن إلا مجموعات وفدية استمرت في مبادئها الأساسية والوسائل التي اصطلحتها لتحقيق هذه المبادئ هي نفس مبادئ ووسائل الوفد.

وبالإمكان التثبت من هذه الحقيقة أنه باستثناء الأحرار الدستوريين لم يضع أي من الأحزاب المنشقة برنامجاً له، واعتبر كل من المسعدين والكتليين برامجهم هي « مبادئ الوفد الأصلية ».

ويتحول التثبت إلى يقين من خلال ما جرى عام ١٩٤١ حين كلف حزب الأحرار الدستوريين مفكره المشهور «عبدالمعز باشا فهمي» أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ بوضع دراسة عن برامج الأحزاب فاكشف أنه لافرق بينهما الأمر الذي دفع الدكتور محمد حميد هيكل رئيس الأحرار إلى مفاتحة رئيس الوفد في حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها إلى حظيرة الوفد.

ويزداد اليقين رسوخاً من رصد ما جرى عام ١٩٤٧ أي بعد انشقاق الكتلة الوفدية بأكثر من أربع سنوات، حين التقى مكرم عبيد مع النحاس باشا في جنازة محمد صبري أبو علم وتعاقد الرجلان وبدأ أن هناك اتجاهها قوياً لعودة الكتليين إلى صفوف الوفد، ولم يمنع تلك العودة إلا أسباب شخصية أيضاً، ذلك أن مكان ومكانة مكرم ومناصريه كان قد احتلها أشخاص آخرون.

من أسباب الظاهرة أيضاً السلطات الواسعة التي تمتع بها رئيس الحزب، سواء كان سميد زغلول أو مصطفى النحاس، ويشير الدهشة أن أغلبية الوفد في الانشقاقين الأول والثاني كانت ضد الرئيس والمفروض في مثل هذه الحالة أن ينصاع الرئيس للأغلبية أو يطرح، ولكن ما حدث

كان العكس، ففي الحالتين خرجت الأغلبية وبقي الرئیس بعد أن خاض كل من سعد والنحاس المعركة مع منافسيهما، الأول عام ١٩٢١ أى بعد تكليف الوفد برياسته بنحو ثلاث سنوات، والثاني عام ١٩٣٢ بعد أن احتل مقعد زغلول بنحو خمس سنوات.

ولم يكن هناك بد من انعكاس أسباب الظاهرة على نتائجها، وعلينا كانت الأسباب سلبية فلا مندوحة من أن تكون النتائج بنفس القدر من السلبية.

ونحن لانتاقش النتائج بالنسبة للحياة السياسية أو الحركة الوطنية في مصر خلال تلك الحقبة، وإنما نتتبع انعكاسات هذه السلبية على الحياة الحزبية.

وأول ما نسلحه في هذا الشأن أن ظاهرة التشرذم قد أوقعت الوفد في خصومات داخلية خاصة مع المنشقين الذين خرجوا، أو بالأحرى أخرجوا منه بعد ١٩٢٦ وهي خصومات نالت من مكانة الحزب الكبير وانتقصت من جماهيريته. مثل على ذلك ما جرى من تبادل الاتهامات بين الشرازم الوفدية ١٩٣٧، ١٩٤٢، مثل آخر ما حدث من اتهام كل طرف لخصمه بأنه لا يمثل الأمة المصرية مما وصل إلى المحافل الدولية (برقية النحاس المشهورة إلى سكرتير الأمم المتحدة بهذا المعنى خلال وجود النقراشي لمرض القضية المصرية في مجلس الأمن ١٩٤٧).

من ناحية أخرى فإن هذا التشرذم فتح الباب واسعاً أمام قوى كانت بطبيعتها مناهضة للحركة الوطنية، الملك والإنجليز، للتدخل في شئون الأحزاب الجديدة، بل إن يد القصر لم تكن بعيدة عن أحداث تلك الانشقاقات خاصة إخراج ماهر والنقراشي عام ١٩٣٧، وعلى الأخص إقصاء مكرم بعد ذلك بخمس سنوات، إذ تؤكد جميع الدراسات أن «أحمد حسنين باشا» رئيس الديوان الملكي كان «الفاسل الأول» لهذا الإقصاء.

أضف إلى كل ذلك أن الأحزاب المنشقة كما أسمتها الوثائق، أو أحزاب الأقلية كما أسمتها دوائر الوفد، والشرذمات الوفدية كما تشخصها هذه الدراسة، حاولت أن تلعب دور البديل في الحياة الحزبية، وهي لم تتجح يقينا في أداء هذا الدور، والأخطر من ذلك أنها أضعفت دور «الأصيل» مما انعكست آثاره على الحياة الحزبية المصرية، وكانت آثارا بالملب. وفي إطار هذا التشخيص نتابع الدور البديل لأحزاب الانشقاق الثلاثة في الحياة السياسية المصرية.

الأحزاب الدستوريون

وانقسام الشخصية

الحزب الذي وضع رجاله دستور ١٩٢٣ كان أول من شارك في تعطيله ١٩٢٤ ثم كان أول من أوقف المصل به ١٩٢٨ . ١٩٢٩ وأخيرا كان أول من توأما في تزوير انتخاباته ١٩٢٨ .

والحزب الذي أقام سمعته على التصدي لأوتوقراطية القصر كان أول من شارك في وزارات زيور الملكية وأكثر من استجواب لمحاولات كل من هؤاد وفاروق لإبعاد الوفد عن السلطة .

والحزب الذي شكل رجاله غالبية الوفد المصري عام ١٩١٩ كان السيف المسلط الذي استخدمه الإنجليز طوال الوقت واستخدمه الملك بعض الوقت في ضرب الوفد .

ويمثل «الأحزاب الدستوريون» بذلك ظاهرة مرضية قلما انتبه لها دارسو التاريخ المصري المعاصر، وتعتى بها انفصاماً في الشخصية عاش بها الحزب أغلب أعوامه الثلاثين، ولنبداً القصة من أولها .

جمع البداية ساد بين الأحرار تصور مؤداه أنهم الجانب الأرجح وأن المستقبل معهم وضد سعد، وكان لهذا التصور ما يبرره، فمن الناحية الاجتماعية ضم الحزب «أوفر الناس مالا وأعزهم نفرا» على حد تعبير

والسياسة، الصحفية الناطقة بلسان الدستوريين، ومن الناحية السياسية كان للحزب تجربة ماضية، فقد كان رجاله هم «عمد حزب الأمة»، ثم إنهم لم يقصروا في الجهاد فقد كانوا بصحبة سعد في المنفى، وعلى أبواب مؤتمر الصلح في باريس، وعلى مائدة المفاوضات في لندن.

تأسيساً على هذا التصور كانت مبادرتهم بإنشاء الحزب ١٩٢٢ قبل أن يبنى الوفد هيكله الحزبي ١٩٢٤. وكان تحركهم للتفاوض مع الإنجليز معاً مهد لتصديق تصريح ٢٨ فبراير وكان تشكيلهم للأغلبية العظمى من لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣.

غير أن هذا التصور قد تبدد داخل صناديق أول انتخابات تجري بمقتضى الدستور الذى وضعوه، فرغم نظام التصويت على درجتين الذى ضمنوه هذا الدستور اعتقاداً منهم بأنه سوف يكفل لهم الأغلبية داخل البرلمان كانت المفاجأة عندما لم ينجح سوى ١١ مرشحاً دستورياً من أعضاء المجلس البالغ ٢١٤ عضواً مما سبب «خيبة أمل بلغت حد الفجعة» على حد تعبير مؤرخ الأحرار الدستوريين، أو كما قال الدكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة الحزب: «نتائج الانتخابات زعزعت من ثقتنا إلى غير حد» ومن الخيبة وتزعزع الثقة بدأ الانقسام وعلى امتداد تاريخ الحزب شارك في المؤسسات الدستورية من منطلقات متناقضة.

ونبدأ «بالوزارة» فقد دخلها أول مرة في وزارة زيور الثانية مارس ١٩٢٥ مؤثلاً مع «الاتحاد» الحزب الملكى. وينقلب الموقف في وزارات عدلى الثانية وثروت الثانية والنحاس الأولى يونية ١٩٢٦. يونية ١٩٢٨ عندما دخلها مؤثلاً مع الوفد، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى يحدث فيها مثل هذا الائتلاف بين الوفد وجماعة من المنشقين عليه.

وينكس الدستوريون على أعقابهم مرة أخرى في وزارة محمد محمود الأولى يونية ١٩٢٨. أكتوبر ١٩٢٩ التى تتشكل من الأحرار والاتحاديين للمرة الثانية وكانت آخر الوزارات التى شاركوا فيها إبان عهد الملك فؤاد.

أما في عهد فاروق فقد بدأ الدستوريون «طلاب سلطة» بالأساس إذ شاركوا في وزارات العهد مؤتلفين مع كل القوى السياسية التي كانت قائمة قبل بداية العهد أو ظهرت خلاله، حزب الشعب الملكي الاتجاه، والحزب الوطني، ثم الهيئة السعدية والكتلة الوفدية.

ونشئ «البرلمان» وقد دخله الدستوريون ببداية متواضعة للغاية بعد حصولهم على ١١ مقعدا في انتخابات ١٩٢٤ لم يبق منهم سوى ثمانية أعضاء بعد طرد عضو من المجلس وخروج عضوين على الحزب. وفي الانتخابات التي جرت في مارس من العام التالي ورغم الضغوط الهائلة التي مارسها «إسماعيل صدقي» وزير الداخلية لصالح أحزاب الحكومة، وكان الأحرار منها، فلم يحصلوا إلا على أربعين مقعدا ودخلوا المجلس الذي لم يستمر لأكثر من ثمانين ساعات (١) ونصل إلى انتخابات ١٩٢٦ والتي دخلها الحزب بعد اتفاق مع الوفد على ألا يناقسه في خمس وأربعين دائرة ورغم ذلك فاز الأحرار في خمس وعشرين منها فقط.

وأمام هذه الإحباطات المتتالية بدأت بعض دوائر الحزب تتحدث عن «إفلاس الديمقراطية»، وكانت هذه الدوائر هي التي صنعت أول تعطيل سافر لدستور ١٩٢٢ فيما عرف بعهد «اليد الحديدية» من خلال وزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩.

وبعد سبع سنوات كاملة عاد الحزب إلى المجلس بخمسة عشر نائبا وذلك في الانتخابات التي جرت في إبريل ١٩٣٦ بعد سقوط عهد صدقي وعودة العمل بدستور ١٩٢٣.

ولم يتمتع الأحرار بوجود في البرلمان المصري كما تمتعوا في عهد فاروق، فقد حصلوا على أكثر من ٨٠ مقعدا في انتخابات ١٩٣٨، وعلى أكثر من ٧٠ مقعدا في انتخابات ١٩٤٥.

وكان وراء هذا الفوز التزوير السافر في الانتخابات الأولى وانسحاب الوفدي من الانتخابات الثانية.

ويؤكد المستعراض السابق التناقضات التي وقع فيها «الأحرار الدستوريون» والتي صنمت ظاهرة الانقسام بين ما يرغب وما يمكن، وبين ما يقول وما يفعل.

غير أن هذه الظاهرة وإن كان ملمعاً أساسياً للحزب إلا أنها لم تكن كل ملامحه.

فمن ملامح الحزب موقف يكاد يكون ثابتاً في حسن العلاقة مع الإنجليز، أو ما أسماه الأخيرون «بخط الاعتدال الذي التزم به الحزب»، ولا شك أن دار المندوب السامي قد سعدت كثيراً برئاسة «محمد محمود»، الإنجليزى الثقافة للأحرار الدستوريين، وهى رئاسة احتلت أغلب سنى عمر الحزب ١٩٢٩ - ١٩٤١ وبلغت النظر هنا أن الرجل كثيراً ما كان يصل للسلطة استرضاء للإنجليز، وكثيراً ما كان يبقى فيها رغم أنف جميع الأطراف، بمن فيهم الملك باستثناء الإنجليز.

من ملامح الأحرار الدستوريين أيضاً أنه قد ورث من حزب الأمة كونه «حزباً شعبياً» يقوم على الصفوة من كبار الملاك والمثقفين، وقد انعكس هذا الملمح على المسيرة التاريخية للحزب.

١ - فقد كان دائماً بلا قاعدة، وقد وصفه المستر كير القائم بأعمال المندوب السامي البريطانى فى القاهرة فى تقرير له مؤرخ فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ بقوله: «العديليون فى الحقيقة ليسوا حزباً سياسياً بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة ذات القناعات الخاصة».

وقد جرت محاولات عديدة من جانب الأحرار لتوفير هذه القاعدة دون فائدة، منها محاولة استقطاب مجموعات من الشباب التى كانت تنظيمات جديدة منذ الثلاثينيات فيما جرى من جانب محمد محمود لجذب شباب «مصر الفتاة»، ومنها محاولة تطعيم الحزب بمجموعات أخرى من الشباب والتي وصلت عام ١٩٤٥ إلى إصدار هؤلاء لصحيفة باسمهم، ولكن لم تجد المحاولات.

٢ - أثر ذلك على مكانة «رئيس الحزب» ذلك أن «الأحرار الدستوريين» كان الحزب الوحيد الذي تمتعت فيه النخبة بسلطة أقوى من الرئيس مما يمكن الاستدلال عليه من تماقب أكثر من شخصية على رئاسته؛ عدلى يكن، عبدالعزيز فهمي، محمد محمود، عيد العزيز فهمي مرة أخرى، وأخيراً الدكتور محمد حسين هيكل، ويلاحظ أنهم جميعاً باستثناء محمد محمود قد تركوا رئاسة الحزب قبل أن تلحقهم يد المنون مثل الرؤساء الآخرين، ومما يمكن الاستدلال عليه من أن النخبة كان بإمكانها أحياناً الوقوف أمام رغبات الرئيس، مثل على ذلك رفض الدكتور هيكل رئيس تحرير السياسة نشر مقالات أحمد محمود عام ١٩٢٧، وكان وقتذاك نائباً لرئيس الحزب وقائماً بأعمال الرئيس، ومما يمكن الاستدلال عليه أخيراً من أن الحزب قد بقي لتعزو أربع سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٦، ١٩٢٩، دون رئيس، ورفض ذلك لم يتداع بنهائه.

وتسجيل هذا الملح يتطلب تحليلاً وتحفظاً.. فجماهيريّة الحزب كانت تحسب في مصر بالأساس لرصيد الرئيس الذي يستطيع تحريك الجماهير ضد منافسيه على القمة من الراغبين في مشاركته الزعامة. غير أنه ينبغي مع ذلك تسجيل تحفظ، وهو أن تلك القاعدة التي أوردناها في هذا الملح لم تنطبق تماماً في عهد رئاسة محمد محمود للحزب، ولأسباب عديدة، فهو قد تميز عن عدلى يكن بقدرته التنظيمية وتكوينه النضالي. وغلب عبدالعزيز فهمي بأصوله الاجتماعية المتعددة من الشريعة العليا من كبار الملاك، برز عن الدكتور هيكل بمكانته السياسية التي صنعتها مناصب عليا تولاها، كرئاسة الوزارة لأكثر من مرة، وهو لم يصل إليه الدكتور.

٢ - لعب المثقفون دوراً في حزب الأحرار لم يلعبوه في أي حزب آخر، ومع ما هو معلوم من أن «السياسة» صحيفة الحزب التي كان يحررها هؤلاء اكتسبت مكانة متقدمة في عالم الصحافة لم يكتسبها الحزب في عالم السياسة فإن دور المثقفين المتفرد في الأحرار يمكن الاستدلال عليه

من أنهم قادوا الحزب في أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» أكثر مما عملوا في إطاره، فقد كان تبنى «السياسة» للشيخ على عبدالرازق وموقفها الصلب في الدفاع عن أفكاره، هو الذي قاد أخيراً إلى خروج الدستوريين من وزارة زيور وانفضاض الائتلاف مع حزب الاتحاد، وهو ما لم يكن مخططاً له في سياسات الحزب، كما يمكن الاستدلال على الدور نفسه من أن آخر رؤساء الحزب، الدكتور محمد حمدين هيكل كان أبرز مثفيه.

الهيئة السعدية

رجال العواصف

لم يمش رجلان في عين العاصفة بقدر ما عاش مؤسسا الهيئة السعدية، الدكتور أحمد ماهر «الوطني الصامت» كما أسماه سعد زغلول، ومحمود فهمي النقراشي «رجل كل المواقف» كما أسمته صحف الوفد، وقد ظلت العاصفة تلاحق الرجلين بامتداد تاريخهما السياسي، فقد قبض عليهما عام ١٩٢٢ بتهمة الاشتراك في اغتيال بعض رجال الأحرار الدستوريين، كما قبض عليهما عام ١٩٢٤ في قضية اغتيال السيرلي ستاك، وبقيتا رهن المحاكمة خلال العامين التاليين.

واستمرت السلطات الإنجليزية في القاهرة بعد ذلك تتمتع الرجلين وتسمى لمنع توليها المناصب العامة أو اشتراكهما في وفود المفاوضات المصرية، وإن لم تتجعد تماماً في مساعها.

ويؤسس الرجلان الهيئة السعدية أوائل ١٩٢٨ وتستمر الحياة العاصفة، ففي ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٤ ولأول مرة في تاريخ مصر المعاصر ينزل رئيس الوزراء إلى الجامعة لمواجهة بنفسه، ودون أية حراسة، مظاهرات الطلاب المعادية، وكان الدكتور أحمد ماهر، وفي ٢٤ فبراير عام ١٩٤٥ يلقي نفس الرجل مصيره في أول حادث اغتيال لرئيس وزراء مصري منذ حادث بطروس غالي فبراير ١٩١٠. وفي ٩ فبراير ١٩٤٦

تفجر في وجه الحياة السياسية المصرية «حادثة كوبري عباس» الشهيرة التي التصقت باسم رئيس الوزارة، محمود فهمي النقراشي، وفي مايو عام ١٩٤٨ تدخل مصر حرب فلسطين على عهد الرجل نفسه، وبعد شهرين قليلة وفي ٢٨ ديسمبر من السنة نفسها يقع النقراشي ضحية لحادث اغتيال آخر يلحق برفيقه، وينفس الطريقة العاصفة، بعد أقل من أربع سنوات.

ومع تاريخ الرجلين العاصف كانت هناك قدراتهما التي نوهت بها الوثائق البريطانية فوصفت ماهر «بالبرلماني المتمكن» ورات لدى النقراشي «إمكانات تنظيمية لا تبارى»!

وكان محتملاً أن تؤثر طبيعة الرجلين وقدراتهما على الهيئة السعدية جنباً إلى جنب مع ظروف المرحلة التي عاشها الحزب الجديد ١٩٢٨ - ١٩٥٢.

من هذه الظروف مواجهة مصر لتطورات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ومنها دخولها لحرب فلسطين ١٩٤٨، ومنها التآكل الظاهر للنموذج البرلماني بعد الحرب وما ترتب عليه، ومنها نمو قوى حزبية جديدة ذات طابع أيديولوجي لعبت دوراً مهماً في الشارع السياسي المصري.

ومن الفهم لمطبيعة ماهر والنقراشي وتاريخيهما ومن الإدراك لظروف المرحلة، بالإمكان تعقب حياة الهيئة السعدية من أولها لآخرها.

وأهم ما نخرج به من هذا التعقب ضعف دور «البديل» للوفد، الذي كان يقوم به الدستوريون واحتلال السعديين بسرعة لهذا الدور.

ساعد على ذلك مرض محمد محمود ثم وفاته ١٩٤٠ - ١٩٤١، واقتتاد الأحرار للزعيم القوى، بالإضافة إلى غياب القدرة التنظيمية من الأصل.

وقد تم احتلال السعديين لمكان الدستوريين ومكانتهم بسرعة ملحوظة، فقد حازوا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٢٨، والتي زوّرتها حكومة محمد محمود، على عدد من المقاعد يقارب مقاعد الدستوريين (٨٠)، رغم أنهم لم يكونوا من أحزاب الحكومة.

واستمر التواجد السعدي في البرلمان المصري في تصاعد حتى إنهم حصلوا في انتخاب ١٩٤٥ على ١٢٥ مقعداً مقابل ٧٤ فقط للدستوريين، وهي الانتخابات التي قاطعها الوفد، ولم يكن هناك بد من دخول السعديين إلى الوزارة، وهو ما حدث في وزارة محمد محمود الرابعة التي تشكلت في ٢٤ يونيو ١٩٢٨ التي دخلوها مع الدستوريين (خمس وخمسة بالإضافة إلى ثلاثة مستقلين). وبعد أن سقطت وزارة محمد محمود كانت الهيئة السعدية الحزب الوحيد في وزارات علي ماهر وحسن صبري.

ويزداد التواجد السعدي في الوزارة بعد سقوط الوفد في أكتوبر عام ١٩٤٤، فقد تولى رئيس الهيئة السعدية رئاسة خمس وزارات (وزارتان برئاسة أحمد ماهر وآخران برئاسة النقراشي وخامسة برئاسة إبراهيم عبد الهادي).

غير أن دور البديل والوجود السعدي القوي في السلطة كان محسوساً على الحزب ولهم له، فهو من ناحية قد اعتمد على قوة السلطة مما لم يشجعه إلى استخدام قدرات للتنظيم الجماهيري كان يملكها زعماءه، وهو من ناحية أخرى قد اتخذ قرار اشتراك مصر في حرب فلسطين دون أن يكون لرئيس الوزراء النقراشي باشا، أي دور في صنع القرار، وهو أخيراً قد اتخذ موقفاً متشدداً خلال الحرب العالمية الثانية لجر مصر إلى صف الاشتراك في الحرب مع بريطانيا بينما كان زعيماء قد استمدوا شهرتهما من قبل من مواقفهما الصلبة ضد الإنجليز.

وقد أدت كل تلك المتغيرات إلى إهتقاد السعديين للشعبية مما يتضح من ضعف توزيع الصحف الناطقة باسمهم، الدستور ثم الأساس، بالرغم من استمانتها يكيار الكتاب مثل عباس العقاد. صحيح أن صحيفة «أخبار اليوم» الناجحة قد حاولت منذ صدورها في أواخر ١٩٤٤ الترويج للحزب غير أن ذلك لم يكن كافياً.

ثم إنها أدت أخيراً إلى تحول الحزب، خاصة بعد اغتيال النقراشي، إلى شيع حزب الأمر الذي دفع القصر عام ١٩٤٩ إلى الاستفتاء عن

البديل والصودة للأصيل مما مهد لرجوع الوفد... وكان هذا الاستفتاء بمثابة النهاية الحقيقية لحزب المسمدين رغم أنه بقي من الناحية الرسمية حتى إلغاء الأحزاب عام ١٩٥٣.

الكتلة الوفدية، مكرميون أولاً وآخرين

بالرغم من أن الانشقاق الرابع الذي قاده مكرم عبيد قد بدأ في صيف ١٩٤٢ غير أنه استمر لأكثر من عامين وحتى أكتوبر عام ١٩٤٤ مجرد انشقاق.

السبب أن مكرم عبيد ورجاله الذين هجروا أزمة الكتاب الأسود واجهوا حكومة وقديّة تتمتع بكل أسباب السلطة المستمدة من الأحكام العرفية التي اقتضتها ظروف الحرب، من ثم فقد ألقى من ألقى منهم في المعتقل بمن فيهم مكرم نفسه وطورد الآخرون.

بإقالة وزارة النحاس السادسة وتشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ خرج مكرم من المعتقل لوزارة المالية كما تولى رجاله ثلاثة مناصب وزارية أخرى.

وفي ظل هذا التحول الدرامى سُمي مكرم حزبه، وكان «الكتلة الوفدية»، بعد أن كان بعض أنصاره قد تسموا «بالكتلة المستقلة»، وفي الظروف نفسها انضم عدد جديد من النواب الوفديين السابقين إلى الحزب الجديد، وتصور مكرم بهذا أنه «وريث الوفد» على حد تقرير للورد كيلرن.

قوى من هذا التصور أن حزبه قد نال من المقاعد الوزارية العدد نفسه الذي ناله كل من المسمدين والأحرار، أكثر من ذلك فإن القصر قد ظاهر مكرم ومجموعته عندما أصر على توزيع مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي كان مزمعاً أن تجرى في أوائل ١٩٤٥ فتنازل المكرميون العدد نفسه الذي خصص للمسمدين والأحرار (٥٥ لكل).

وتجري الانتخابات، ورغم عدم دخول السعديين والأحرار في المنافسة في الدوائر التي خصصت للكتلة، ورغم مقاطعة الوفد للانتخابات، لم يحصل رجال الكتلة إلا على ٢٩ مقعداً من مجموع المقاعد الخمسة والخمسين ومن مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعداً، بنسبة لا تزيد على ١١٪.

وكان معنى تلك النتيجة تحول التصورات المتفائلة إلى سراب، وكان لذلك أسبابه.

أهم تلك الأسباب، في رأينا، ذلك الانحياز الواضح الذي أبداه مكرم تجاه القصر فور خروجه من المعتقل. وترك لتقرير الأسبوعي رقم ٩٧ الذي كتبه اللورد كيلرن وصف ما جرى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٤، بعد يوم واحد من الإفراج عن مكرم، قال المنضير البريطاني «وجه مكرم عبيد خطبة من شرفة وزارة المالية طالب فيها الحضور أولاً بالهتاف بحياة الملك فاروق.. وقال إنه سوف يعمل في المستقبل هو وزملاؤه على الوفاء بمتطلبات الملك التي جاءت في تأليف مرسوم الوزارة.. وأنه سوف يعمل على تحسين حال العمال بشروط إسقاط هؤاد سراج الدين من رئاسة نقاباتهم لأن قائدهم الصحيح هو الملك فاروق العامل الأول».

ومثل هذا الخطاب وغيره من التصرفات المكرمية التي نضحت بالولاء للقصر قد قلبت تاريخاً طويلاً من الصلابة الوطنية صنعه الرجل، وكانت لابد في النهاية أن تنعكس بالسلب على حجم حزبه.

سبب آخر تمثل في تلك المفالة في المزج بين مكرم والكتلة حتى بدا الحزب وكأنه «ملكية خاصة» لرئيسه، وبالتالي غلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة في مسيرة الكتلة مما عجل بنهايته.

فقد دخلت «الكتلة» الوزارة من منطلق شخصي تماماً مما أثر تأثيراً كبيراً على انسجامها في تلك الفترة. ذلك أن مكرم عبيد «المجاهد الكبير وابن سعد زغلول البكر» بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة

وهي أنه كان كبيراً بالحزب الشعبي لا العكس، كما أنه من ناحية أخرى ظل ينظر إلى زملائه في الوزارة من خلال حجم كل منهم في إطار وجوده داخل الحزب الكبير، وكان حجمه في هذا الإطار أكبر كثيراً من حجم أحمد ماهر والنقراشي زعيمى المعديين.

ولاشك أن هذا الفهم وتلك النظرة قد سببا كثيراً من المتاعب خاصة للوزارة التى ترأسها النقراشي بعد اغتيال ماهر لدرجة أنه قد سبب استقالة الوزارة، وكان من بين أسباب استقالتها انسحاب مكرم عبيد ورجال الكتلة الوفدية منها في ١٤ فبراير ١٩٤٦، وكان هذا الانسحاب آخر عهد لمكرم أو حزب الكتلة في الوزارة.

أما بالنسبة للصحافة فإن إصدار جريدة «الكتلة» عام ١٩٤٤ قد غلب عليه تماماً الطابع الشخصى، فبالإضافة إلى أن صاحبها كان مكرم باشا نفسه، فإن شخصية الرجل قد طغت على كل صفحة من صفحات الجريدة صحيح أن «مكرم عبيد» كان من أصحاب القدرة البلاغية الشهيرة خلال تلك الحقبة، بيد أن هذه القدرة وحدها كان يمكن أن تكفل توزيع الصحيفة لبعض الوقت وبين بعض الأوساط، ثم تأخذ بعد ذلك حجم الحزب فتصبح صحيفة صغيرة لحزب صغير.

يبقى السبب الأخير من أسباب تضائل أهمية حزب آخر من المنشقين وهو أن الزمن لم يكن في صالح هذا النوع من الأحزاب، فالكتلة ظهرت في وقت كان التيار السياسى العام قد أخذ في الاتجاه إلى الجماعات الأيديولوجية، وهو تحول قد أثر في الوفد نفسه وكان من البديهي أن يؤثر بشكل أعمق في مجموعات المنشقين عنه.



الفصل التاسع

الحزب الوطني أسير التاريخ

لنيس بالتاريخ وحده تحيا الأحزاب... حقيقة عجز الحزب الوطنى خلال التجربة الثانية عن استيعابها مما أثره تاريخه فى تلك المرحلة أياها تأثير. واستقرأ تاريخ الحزب الوطنى على امتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٣. يؤكد أنه وقع أسيرًا لتاريخه خلال التجربة الأولى «١٩٠٧ - ١٩١٤»، ويضمسر بالتالى ما أصابه من هزال رغم المحاولات التى جرت خلال الأربعينيات ومطلع الخمسينيات للفكالك من الأسر، ويبدو مدى الهزال من أكثر من حقيقة.

١ - على امتداد الفترة موضع الدراسة شارك الحزب الوطنى فى أغلب انتخابات المرحلة، بما فيها انتخابات صدى «١٩٣٠»، التى شاطمتها سائر الأحزاب.

رغم ذلك فإن مجموع المقاعد التى كان يحصل عليه كانت لا تزيد فى الأغلب على أصابع اليد الواحدة «٤ من ٢١٤ فى أول انتخابات عام ١٩٢٤»، وقد تتعدى ذلك أحيانًا ولكنها لا تزيد على أصابع اليدين «٦ مقاعد من ٣١٩ فى آخر انتخابات عام ١٩٥٠»، وهى فى الحالتين لم تزد نسبتها على ٢٪..

الأكثر من ذلك أن تلك المقاعد القليلة كان يحصل عليها أصحابها من أعضاء الحزب الوطني بمكانتهم الأسرية أو الشخصية «الصوفاني - الرافعي - أباطة» أكثر مما كانوا يحصلون عليها بصفتهم الحزبية.

٢ - لم يدخل الحزب الوزارة ولنحو عشرين عاماً بعد بدء التجربة الثانية، وكان أول دخوله عام ١٩٢٨ حين شارك رئيسه «حافظ رمضان» في وزارة محمد محمود الثانية، ثم في وزارة حسن صبري (١٩٤٠)، ثم في وزارات أحمد ماهر والنقراشي (١٩٤٤ - ١٩٤٥)، ومرة واحدة دخل الحزب بوزيرين هما محمد زكي علي وعبد الرحمن الرافعي في وزارة حسن سري الثالثة التي عمرت أقل من أربعة أشهر «يوليو - نوفمبر ١٩٤٩».

وحتى هذا الدخول الشاحب للفاية لم يحدث نتيجة لمكانة الحزب السياسية، بقدر ما حدث نتيجة لسياسات القصر في تلك الفترة القائمة على تجميع صفوف أحزاب الأقلية ضد الوفد. ونتيجة لسياسات زعامة الحزب التي اضطفت طوال الوقت بروح الانحياز لمرأى عابدين.

٣ - لم يتمتع الحزب بجمهورية تذكر خلال تلك المرحلة وقد سلم رجاله بذلك حتى أنهم قبلوا أن تنشر صحيفتهم «الواء الجديد» في عددها الثاني الصادر في ٢٥ فبراير عام ١٩٤٩ رأياً بهذا المعنى في حزبهم. وكان هذا الرأي للأستاذ «إحسان عبد القدوس» الصحفي المعروف، والذي قال بالحرف الواحد «... رأيي في الحزب الوطني أنه «حزب طيب وابن حلال» أقولها وعلى شفتي الابتسامة نفسها التي أقابل بها رجلاً طيب الأخلاق نقي الضمير قوي المبادئ صريح الرأي. ولكن نيمس له بأس ولا يخشى منه خطر؛ لأنه خجول مغلس عديم الأنصار عديم الحيلة».

وكان على الحزب الوطني خلال التجربة الثانية أن يسعى منذ البداية إلى تعديل توجهاته الأمامية التي كانت سائدة قبل عام ١٩١٤ ولم تعد بأي حال تتلاءم مع أوضاع ما بعد ١٩١٩، وعلى الرغم من بعض النجاح

الذي أصاب هذا المعنى فإن مجموع مواقف حزب «حافظ رمضان» ووسائله ظلت أسيرة لمواقف ووسائل حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وكانت مياه كثيرة قد جرت تحت الجسور ولم تعد الأيام نفس الأيام.

وكما أن تعديل التوجهات يستحق الدراسة فإن جمود المواقف والوسائل يتطلب الرصد، ثم أخيراً فإن المحاولة التي جرت لهنز الجمود والفكك من الأسر تستوجب التسجيل.

تعديل التوجهات

قامت التوجهات الأساسية للحزب الوطني قبل ١٩١٩ على ثلاث ركائز، أولاهما، عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال البريطاني، ناهيك عن الحماية، والعمل على تدويل القضية المصرية. وقامت الركيزة الثانية على التمسك بالجامعة الإسلامية وعلى النظر للخلافة العثمانية باعتبارها مركز هذه الجامعة، أما الركيزة الثالثة والتي ظهرت خلال الحرب أكثر من أي وقت مضى، فقد قامت على عدم الاعتراف بفير الخديو عباس الثاني حاكماً شرعياً على البلاد، وقد تأسس هذا الموقف على اعتبارين.. أولهما: عودة تحسين العلاقة بين الحزب وبين الخديو مرة أخرى خلال ظروف الحرب نتيجة لوجود الحزب وعباس الثاني في المعسكر نفسه.. معسكر الانحياز للدولة العثمانية ضد الإنجليز، وحلفائهم، وثانيهما: رفض الاعتراف بالحكام الذين خلفوا عباس الثاني ممن نصبهم الإنجليز، السلطان حسين كامل ثم السلطان فوزد الأول؛ لأن معنى الاعتراف بهذا الاعتراف بنظام الحماية الذي ترتب عليه خلع عباس الثاني وحكم هذين السلطانين على التوالي.

ومع نهاية الحرب، ثم هيام ثورة ١٩١٩، واجه الحزب الوطني عالماً غير العالم الذي عرفه، فديبلوماسية القرن التاسع عشر التي كانت تقوم على التوازنات والتكتلات التي لعب عليها الحزب حل محلها دبلوماسية جديدة كانت بريطانيا قطبها، وفكرة الجامعة الإسلامية كانت قد تضرعت

ليقوم بدلاً عنها الانتماء الوطنى الذى جسده ثورة ١٩١٩، وسادة قصر عابدين، باسم السلاطين أو الملوك، كانوا قد ولدوا وجودهم الذى صنعه الحكام الإنجليز.. باختصار فقد تقوضت ركائز العالم الذى عرفوه إبان التجربة الحزبية الأولى وحلت محله ركائز أخرى تطلبت تعديلات فى التوجهات، ولم يكن ذلك ليتم بسهولة، فقد استغرق نحو أربع سنوات، خاصة إذا ما وضعنا فى الحسبان أن الحزب كان قد فقد رئيسه بعد وفاة فريد، وأنه كان يعلم شعله بعد الانفصام الذى شهدته فترة الحرب بين زعامته التى هاجرت إلى المنفى وبين قواعد الموجودة فى مصر.. ودعونا نتابع عملية الللممة وتعديل التوجهات.

بدأت عودة الحزب الوطنى إلى نشاطه فى مصر فى أوائل عام ١٩٢٠ من خلال صحيفتين صغيرتين هما «المحرسة» التى كانت تصدر فى القاهرة، و«الأمة» التى كانت تصدر فى الإسكندرية، ومن مقال طويل عن برنامج الحزب نشرته الصحيفة الأولى فى ١٧ فبراير عام ١٩٢٠ يتضح استمرار تمسك قيادته بمبادئها القديم عالم التعاطف مع تركيا والإيمان بدولية المعاملة المصرية.

ويبقى التمسك بالرداء القديم خلال العام التالى، فرغم اتساع نشاط الحزب، ورغم صدور صحيفة ناطقة بلسانه، هى «اللواء المصرى» التى كان يملكها ويرأس تحريرها «حافظ بك رمضان» عضو اللجنة الإدارية للحزب، فقد استمر الحزب على رفضه الاعتراف بالمتغيرات التى أصابت وضع مصر منذ إعلان الحماية البريطانية عليها قبل ذلك بسبع سنوات، وقد أوقفه هذا الرفض فى مازق فى سبتمبر عام ١٩٢١ حين تبادل نائب رئيس الحزب «على فهمى كامل» مع الخديو عباس عدداً من البرقيات تجاهلاً فيها تماماً السلطان فؤاد مما دعا السلطات العسكرية البريطانية إلى إصدار أوامرها بطرد كامل من البلاد «لانتهاكه حقوق عظمة السلطان»، ثم تبعت ذلك بتعطيل اللواء لستة شهور لتجاهلها «حق سيادة عظمة السلطان».

خلال عام ١٩٢٢ ويعد عودة اللواء المصري للظهور في ٢٢ مارس كان «حافظ رمضان» محور نشاط الحزب، وإن بقي رجاله، رغم صدور تصريح ٢٨ فبراير، يدعون لدولية القضية المصرية في الوقت نفسه تزايد طرحهم لشعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء والاستقلال الكامل لمصر والسودان توابعهما من منابع النيل إلى مصبه».

في أكتوبر من العام نفسه وجهت الدعوة لعدد من رجال الحزب للمغفر إلى تركيا والتباحث مع المسؤولين فيها بشأن تمثيل مصر في مؤتمر لوزان الذي عقد في العام التالي، وهناك التقى هؤلاء مع اتباع سعد زغلول وشكلت المجموعتان وفدًا واحدًا عرف «بالوفد المصري».

ومن فندق الإكمالسيور بروما أصدر الوفدان ما أسماه «الميثاق الوطني» في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢. وقد أصبح هذا الميثاق برنامجًا للحزب الوطني خلال فترة التجربة الثانية، وقد تضمن ثمانية مبادئ تشدد على ضرورة الجلاء وحيدة قناة السويس، وعدم الاعتراف باتفاقيتي ١٨٩٩ ومقاومة أي محاولة للتفاوض مع بريطانيا، وكان خطوة مهمة في طريق تعديل التوجهات.

في ٨ مايو عام ١٩٢٣ حدث شيء مهم في تاريخ الحزب الوطني وذلك حين اجتمع ١٧ من أعضاء اللجنة الإدارية وقاموا بانتخاب حافظ بك رمضان رئيسًا للحزب وذلك أثناء غياب نائبه رئيس الحزب خارج مصر، على فهمي كامل في لوزان وأحمد لطفي في استنبول، وكان بذلك الرئيس الثالث والأخير بعد مصطفى كامل ومحمد فريد.

ومصدر قيمة هذا الحدث ليس في أن الحزب قد ملأ منصب الرئاسة بعد خلوه بأربع سنوات، وخطأ بذلك خطوة مهمة نحو الملمة الشمل، الأهم من ذلك أن «الوطنيين» قد تمكنوا من خلال ذلك العمل، وفي أعقابها، من تعديل أغلب توجهات الحزب القديمة، خاصة ما اتصل منها بعلاقاته التقليدية بتركيا وولائه المعهود للخديو.

سجلت التقارير المصرية البريطانية هذا التحول، فقد جاء في تقرير منها مؤرخ في يوليو ١٩٢٣ ما نصه «يمضى الحزب الوطنى الآن تحت قيادة حافظ رمضان إلى إنهاء روابطه الخارجية مع الكماليين (تركيا) والخديو المصطفى، ومن هنا جاء اعتشاف رئيس الحزب بالملك فؤاد». وتضمن تقرير آخر مؤرخ في إبريل ١٩٢٤ ما نصه «هناك اتجاه إلى صفوف الحزب الوطنى نحو التغلص من الأعضاء السابقين ممن لهم علاقة خاصة بالخديو السابق مثل على فهمى كامل وأحمد لطفى».

ورغم تعديل التوجهات الأساسية للحزب الوطنى بعد ١٩٢٣ فقد ظل أسيرًا لتاريخه قبل ١٩١٩ مما يمكن تبينه بسهولة من متابعة مسيرة الحزب خلال التجربة الثانية.

جمود المواقف وثبات الوسائل:

المواقف التى اتخذها الحزب الوطنى خلال الثلاثين عامًا الممتدة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ تجاه الإنجليز أو القصر أو الوفد قد تأثرت بشكل حاد بتاريخه خلال التجربة الأولى، وليس من تفسير لمدى منطقية بعض هذه المواقف إلا بالرجوع لذلك التاريخ.

ونبدأ بموقف الحزب تجاه الإنجليز حين رفع شعاره المشهور «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» وهذا الموقف مقبول عندما يملك الحزب الذى تبناه بدائل أخرى لبلوغ الأهداف الوطنية، وتكثف المقاتلة الاقتصادية، أو تحريك الشارع المصرى ضد الوجود الاستعماري، وقد يصل الأمر إلى تفجير أعمال العنف الشامل فى ثورة شعبية كما حدث فى ثورة ١٩١٩.

أما أن يكون هذا الموقف بدون بديل فهو يتحول إلى شكل «الدون كيشوتية» الذى يتسم باللامنطقية.

وقد وضع هذا الموقف الحزب الوطنى فى عزلة واضحة عن سائر الأحزاب البرلمانية حتى إنه كان الحزب الوحيد الذى عارض معاهدة ١٩٢٦ وصوت نوابه فى مجلس النواب ضدها.

ولا تفسير لمثل هذا الموقف إلا القناعة التي ورثها «الوطنيون» عن أسلافهم زعماء الحزب في تجربته الأولى، وتقوم هذه القناعة على أن الوجود البريطاني «غير شرعي» وأن أي تفاوض معه قد يفضي عليه شرعية رأوا أنه في شديد الحاجة إليها.

ومثل هذه القناعة كانت في مكانها في ضوء وضع مصر الدولي قبل عام ١٩١٤، أما بعد إعلان الحماية في ذلك العام والمتغيرات التي عرقتها البلاد بدءاً من ثورة ١٩١٩ ووصولاً إلى الاعتراف باستقلال مصر في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، فإن استمرار الموقف نفسه إنما كان يحمل قدرًا من التصلب القائم على عدم استيعاب تلك المتغيرات أكثر مما كان يحمل من أسباب الصلابة الوطنية التي رمز لها الحزب في مرحلته الأولى.

وقع «الحزب الوطني» أيضًا في أسر تاريخه بالنسبة لموقفه من «قصر عابدين» والذي اتسم على العموم، وباستثناءات بسيطة، بالعلاقة الودية مع سيد القصر.

وما حدث في الفترة ما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢ من اشتداد العداء بين الحزب وبين هؤلاء الأول ثم يكن خروجًا عن خط هذه العلاقة بقدر ما كان خلافًا حول سيد القصر الشرعي.. الخديو مخلوع عباس الثاني الذي استمد شرعيته من فرمان توليته أم السلطان القائم هؤلاء الذي حصل على عرشه بإرادة إنجليزية.. وبعد أن حسمت هذه القضية عادت العلاقة بين الحزب وسراي عابدين إلى ودها التقليدي..

والعلاقة الودية بين القصر وبين الحزب الوطني خلال التجربة الأولى كان لها ما يبررها خاصة فيما اتصل بالتعاون بين الطرفين في مواجهة الوجود الإنجليزي.. غير أنه خلال التجربة الثانية لم يكن لاستمرار العلاقة نفسها مبرر واحد وذلك لأكثر من سبب.

فمن ناحية شهدت فترة الثلاثين عامًا، عمر الحزب في تجربته الثانية، غلبة روح التعاون الذي كان يصل أحيانًا إلى حد التحالف بين الملك هؤلاء

أو الملك فاروق من بعده وبين الإنجليز، وهو تحالف أمّله المواقف المشتركة بين الطرفين ضد الحركة الوطنية التي كان يمثلها الوفد.

ومن ناحية أخرى أدت محاولات استئثار قصر عابدين بالسلطة والنزوع إلى شكل من الحكم الأوتوقراطي إلى سعى أغلب القوى الوطنية إلى مقاومة هذا الاتجاه، ولم يكن الحزب الوطني إحداها..

ولاشك أن مثل هذا الموقف قد أوقع الحزب العتيق في حرج، وقد وصل هذا الحرج إلى مداه نتيجة لموقف «الوطنيين» من عهد صدقي، فقد تصرّدوا بتأييد هذا «العهد الملكي» رغم إدانته من جانب كافة أطراف العمل الوطني في مصر. والأخطر من ذلك أنهم شاركوا في برلمان صدقي فكانوا الحزب الوحيد الذي دخل هذا البرلمان حيث حصل على ثمانية مقاعد، جنباً إلى جنب مع حزبي «الملك» «الشعب» الذي حصل على ٨١ مقعداً «والاتحاد» الذي فاز في ٢٨ دائرة.

ومثل هذا التحالف مع قصر عابدين والذي كان سبباً من أسباب قوة الحزب الوطني، خاصة على عهد مصطفى كامل، كان من أهم عناصر ضعفه على عهد حافظ رمضان، ففي الميامة لا تعرف التحالفات الدائمة ولكن تعرف المصالح الدائمة، وهو النرس الذي لم يستوعبه «الوطنيون» خلال التجربة الحزبية الثانية، جموداً عند موقف تاريخي كانت قد تغيرت الظروف التي صنعته.

ووقع «الحزب الوطني» في أسر التاريخ في موقفه من الوفد، فبعد سبع سنوات في المنفى، وبعد تفجر ثورة ١٩١٩ عاد «الوطنيون» ليجدوا المكان الذي احتلوه قبل الحرب كحزب أغلبية وقد استولى عليه آخرون.

وبدلاً من أن يتفهموا الدواعي التاريخية التي أدت إلى التغيير، وبدلاً من أن يستوعبوا الواقع الجديد ويعملوا على التكيف معه، امتلأت نفوسهم بالمرارة واتخذوا موقف العدا على طول الخط تجاه من احتلوا موقعهم في التجربة الأولى.

صحيح أنه مع قيام الثورة ساندت بعض عناصر الحزب الوطنى الوفد ورجاله، ويقدم أمين الراضى نموذجًا لهذا عندما جعل من جريدته «الأخبار» الصحيفة الناطقة باسم الوفد. ولكن قبل أن يمضى وقت طويل يأخذ «الوطنيون» بمن فيهم أمين الراضى صف العداء من الوفد ويتجمدون فيه بامتداد بقية سنوات التجربة، ولم يفوت أى من الطرفين الفرصة للتيل من الآخر.

ففى اعتاق عودة الشيخ جاويش إلى مصر عام ١٩٢٢، ورؤاسته لتحرير اللواء فى العام التالى، تنشب معركة مع الصحافة الوفدية تتهمه فيها بأنه «آلة فى يد السياسة الإنجليزية تستعمله فى تقسيم الوحدة القومية» وفى عام ١٩٢٤ تسبب مجموعة النواب المحدودة، من أعضاء الحزب فى البرلمان على رأسهم عبدالرحمن الراضى، مضايقات شديدة لوزارة سعد، وفى عام ١٩٢٥ ينجح السعديون فى إسقاط أحمد لطفى وكيل الحزب الوطنى فى انتخابات نقابة المحامين.

ويرحل سعد ويبقى خط العداء ثابتًا، وفى عام ١٩٢٨ تنفجر معركة صحفية، كان قطبها الأول الكاتب الوفدى وقتذاك عباس العقاد، وكان قطبها من جانب الحزب الوطنى أحمد رفيق الذى وصف العقاد بأنه «العامل المأجور» وفى عام ١٩٣١ يدخل «الوطنيون» برلمان صدقى نكابة فى الوفد، ويكونون بعد ذلك بضع سنوات فى طليعة القوى المعارضة لماهدة ١٩٣٦ التى وقعها رئيس الوفد، ويهتبلون عام ١٩٤٢ حادث ٤ فبراير المشهور للتشهير بالزعامة الوفدية ويستمررون على نفس النهج حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية.

ونتج عن جمود موقف الحزب الوطنى فى صف العداء للوفد أن تحالف مع شتى القوى التى عادت «الحزب الكبير» مهما كان موقع هذه القوة.

فهو وإن تحالف مع الملك أصلاً بحكم علاقة تقليدية بالود مع قصر عابدين فقد قوى هذا التحالف وصنع استمراريته عداء مشترك من الطرفين للوفد.

وهو قد تحالف مع جماعة مصر الفتاة منذ ظهورها خلال الثلاثينيات نتيجة للموقف المتشدد لشباب هذه الجماعة في عدائهم للوفد.

وهو أخيراً قد تحالف مع الأحزاب المنشقة، الدستوريين والسعديين والكتليين، واختلف معها في وزارات ما قبل ١٩٤٢، لا لسبب إلا أن هذا الائتلاف كان موجهاً أساساً ضد الوفد.

والجمود عند صف العداء قد دفع الحزب إلى هذه المواقف المتناقضة مما كان محسوساً بالقطع على الحزب الوطنى.

وكما وقع حزب رمضان أسيراً لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد في مواقفه، فقد وقع بنفس الدرجة في الأمر التاريخى لحزب التجربة الأولى في أساليبه.

ويثير دهشة الباحثين أن أهم الاغتيالات السياسية في تاريخ مصر المعاصر قام بها أعضاء من الحزب الوطنى أو ممن انتمىوا إليه.. أهم حادثة اغتيال قبل الحرب الأولى كانت اغتيال رئيس النظار المصرى بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ قام بها «إبراهيم الوردانى» عضو الحزب الوطنى.

وشهدت فترة التجربة الحزبية الثانية أريعاً من جرائم الاغتيالات السياسية الكبرى، أشهرها ستاك سردار الجيش المصرى، وحاكم عام السودان عام ١٩٢٤، الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٥)، أمين باشا عثمان، وزير المالية فى وزارة النحاس السادسة وأقرب الساسة المصريين للمسامرة البريطانية (١٩٤٦)، محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٨).

وياستثاء النقراشى الذى اغتاله «الإخوان المسلمون»، فإن الجرائم الثلاث الأولى ارتكبتها أعضاء من الحزب الوطنى خلال المرحلة الثانية..

الجمعية التي قامت باغتيال السردار توكنت من أولاد عنايت (عبد الحميد وعبد الفتاح) وانضم إليهما عدد من شباب الحزب الوطني مثل الحاج أحمد رمضان زيان ومحمود عثمان وإبراهيم موسى، ولم ينكر أهم أعضاء هذه الجمعية، شفيق منصور، انتماءه السياسي للحزب الوطني أثناء التحقيق معه.

محمود عيسى عوض الله قاتل أحمد ماهر كان محامياً شاباً من أعضاء الحزب الوطني أيضاً.

عصبة الشباب التي تولت اغتيال أمين عثمان على رأسهم حسين توفيق وأنور السادات وسعد الدين كامل كانت قد استقطبتهم قبل الحادث إحدى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطني.

ولجوء الحزب الوطني لأسلوب الاغتيال السياسي خلال التجربة الأولى كان مفهوماً على ضوء ما لجأت إليه السلطة من سياسات قمعية تجاهه، أما استمرار لجوئه لنفس الأسلوب في عهد وزارة الشعب (١٩٢٤)، أو في عهد ماهر والنقراشي (١٩٤٥ - ١٩٤٦) وهي عهود كان الحزب الوطني ممثلاً فيها من خلال اشتراك رئيسه حافظ رمضان في وزاراتها فهو الأمر غير المفهوم.

وليس من تفسير لذلك التناقض سوى أن العمل السري الذي كان من أهم وسائل العمل الحزبي «للوطنيين» خلال التجربة الأولى، قد استمر بواسطة الأهم لهذا العمل خلال التجربة الثانية، وهو لون من أسرار التاريخ.

ولا يكفى هذا التفسير بالنسبة لاغتيال أحمد ماهر وأمين عثمان حين كان الحزب ممثلاً في السلطة من خلال زعامته ولا تفسير لذلك إلا أن انقساماً قد حدث بين هذه الزعامة وبين القواعد الشبابية التي كانت قد انضمت إليه مؤخراً، مما يمثل محاولة من جانب هؤلاء للفسكك من أسرار التاريخ.

محاولات الفكاك من الأسر ،

علاقة خاصة للغاية نشأت بين الحزب الوطنى وجماعة مصر الفتاة التى برزت على الساحة السياسية فى مصر عام ١٩٣٢ .

ومصدر هذه الخصوصية أن جماعة الشباب التى كونت مصر الفتاة استلهمت روح مصطفى كامل وكانت تحتفل به كل عام، واتخذت موقفاً عدائياً من الوفد مما كان يتطابق مع موقف الحزب الوطنى .

أما مظهر الخصوصية فقد بدأ فى تقارب الحزب مع الجماعة والذي بدأ باحتضان نشاطاتها بفتح أبواب جمعية الشباب المسلمين، التى كان يرأسها عبدالحميد سعيد عضو مجلس النواب عن الحزب الوطنى، لشباب الجماعة لعقد اجتماعاتهم. وانتقل إلى الدفاع عنها فى البرلمان فيما حدث عام ١٩٣٦ حين تصدى نواب الحزب لاتهام النحاس لمصر الفتاة بالمعالة لإيطاليا، ووصل إلى درجة من الالتحام حين اتفق الطرفان عام ١٩٤٠ على توحيد جهودهما بأن تضمهما لجان واحدة فى الأقاليم .

ونصل إلى أهمية هذه الخصوصية بمتابعة ماجرى قبيل نهاية الحرب الثانية بخروج فصيلة من مصر الفتاة يتزعمها فتحي رضوان عن الجماعة وانضمامها للحزب الوطنى، فقد كان ما قامت به هذه المجموعة التى انضم إليها «نور الدين طراف» المحاولة الجادة الوحيدة للحزب الوطنى خلال تجربته الثانية للفكاك من أسر تجربته الأولى .

ولا يعنى «الفكاك من الأسر» الخروج عن مبادئ حزب مصطفى كامل وإنما يعنى عدم الالتزام بمواقف كانت تناسب مرحلة واستخدامها فى مرحلة أخرى مختلفة .

بالإمكان التمييز بين مرحلتين من مراحل نشاط مجموعة الشباب بزعامة فتحي رضوان داخل الحزب العتيد .

امتدت المرحلة الأولى بين عامى ١٩٤٤، و١٩٤٩ حين أصدر هؤلاء الشباب صحيفة «الواء الجديد» التى صدرت أولاً أسبوعية مع وعد

بصدورها يومية، غير أن الصحيفة تعثرت وتوقفت عن الصدور عام ١٩٤٦، ثم عادت مرة أخرى لتصدر شهرية في يناير عام ١٩٤٩ واستمرت في الصدور على هذا النحو الشهري حتى مايو من نفس السنة، وكانت الصحيفة طوال هذا الوقت متبركا للحزب ولسانا لحاله يكتب فيها حافظ رمضان وفكري أباطة وعبد الرحمن الرافعي من القيادات القديمة كما يكتب فيها يوسف حلمي ونور الدين طراف وسعد الدين كامل من الجيل الجديد بالإضافة طبعاً إلى فتحي رضوان صاحب الجريدة ورئيس تحريرها.

وبدأت المرحلة الثانية في مايو عام ١٩٤٩ حين نشرت اللواء الجديد بياناً يهاجم مد أجل الأحكام العرفية الذي قرره الحكومة لعام آخر، وقد صدر هذا البيان عما عرف «باللجنة العليا لشباب الحزب الوطني»، وكان هذا البيان بمثابة إعلان بخروج جماعة الشباب عن قيادات الحزب القديمة التي جمعتها داخل مواقف التجربة الأولى.

بدا ذلك من الشكل الثوري الذي انتهجته اللجنة العليا للحزب الوطني واستمر حتى مطلع عام ١٩٥٢. وقد تمثل هذا الشكل في المقالات الملتهية التي امتلأت بها صفحات اللواء الجديد والتي امتدت إلى القصر لأول مرة، وكما تمثل أيضاً في جولات فتحي رضوان في العاصمة والأقاليم يلقي الخطب ويثير المشاعر.

ومثل هذا التحول في سياسات الحزب الوطني والذي صنعتته قيادة جديدة وأفرز مواقف جديدة أهل الحزب بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ للمشاركة في السلطة كما لم يشارك فيها من قبل.

ففي الوزارة التي ألفها «محمد نجيب» في سبتمبر ١٩٥٢ شارك ستة من أبناء الحزب من مجموع الوزراء البالغ ستة عشر، كان منهم فتحي رضوان ونور الدين طراف، ويمكن القول إن الحيوية التي دفعتها مجموعة الشباب في عروق الحزب هي التي أغرت حكام «المعهد الجديد» على الاستمانة برجاله على هذا النطاق الواسع وإن كانت تلك الاستمانة لم

تستغرق وقتاً طويلاً، خاصة بعد إلغاء الأحزاب بعد شهور قليلة وانقضاء التجربة الحزبية الثانية برمتها.

■ ■ ■

الفصل العاشر

وللملوك أحزابهم

«التاريخ يعيد نفسه»، مقولة ثبت خطأها علميًا، وقد أكدت ظاهرة الأحزاب الملكية على مدى التجريبتين الحزبيتين في مصر، الأولى والثانية، هذا الخطأ.

القصر في التجربة الأولى، وفي عهد الخديو عباس الثاني، اصطنع حزبًا خاصًا هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية». والقصر في التجربة الثانية، على عهد فؤاد الأول وابنه فاروق الأول، اصطنع أكثر من حزب: الاتحاد (١٩٢٥) ثم الشعب (١٩٢٠) ثم الاتحاد الشعبي (١٩٢٨).

ويمكن لأصحاب المقولة أن يتلمسوا وجوه التشابه بين أحزاب القصر في التجريبتين، فهي - على الجانب الأول - قد نشأت في مجموعها لتأكيد سلطة سيد قصر صابدين، وحقه في المشاركة في الحكم بتصيب أو في، إن لم يكن التصيب الأو في! على الجانب الآخر تأسست الأحزاب الأربعة انبعاثًا من دوافع متشابهة:

١- ميرات أوتوقراطي تمتع به الحكام من أبناء أسرة محمد علي، ولم يستطع هؤلاء استيعاب المتغيرات التاريخية، وتصوروا جميعًا وبدون

استثناء أنهم قادرون على الاستئثار بنقص القدر من السلطة الذي كان لأملهم. كل ما حدث تغير في ذرائع هذا الاستئثار، فمعهد على عندما طالبه السيد «عمر مكرم» بالصلاح لمقاومة الغزو الإنجليزي للبلاد أطلق قوله المشهورة «ليس على الرعية حمل السلاح» ونصب نفسه نائباً عن المصريين في كل ما يمس شئونهم. ثم بعد قرن وربع من الزمان قال أحد أحفاده، وهو فؤاد الأول، في محادثة جرت عام ١٩٢١ بينه وبين السير برسي لورين، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، أن «النظام الديمقراطي الغربي لا يصلح المصريين وأنه يجب أن يكون لهم نظامهم الخاص» مدافعاً في ذلك عن دستور صدق الذي تمتع من خلاله القصر بسلطات واسعة.

٢- فتاعة جمهرة من المشتغلين بالسياسة المصرية أن «قصر عابدين» هو أكثر المؤسسات السياسية ثباتاً في مصر، وأن الاستقلال به أدعى لتحقيق مصالحهم من الانضمام لأية مؤسسة أخرى.

وقد ضمت هذه الجمهرة شريحتين أساسيتين، أولاهما: عدد من كبار الملوك الذين تخوفوا على مصالحهم. وتقدم في هذا الشأن شهادة المندوب السامي البريطاني في القاهرة، الفيلد مارشال اللبي، التي تضمنتها تقرير سري وجهه إلى لندن في ٢٥ يناير عام ١٩٢٥ عن تأسيس حزب الاتحاد، جاء بالحرف الواحد «انضم للحزب الجديد عدد من أعيان الريف مولوه بسخاء نذكر منهم البدرأوى عاشور باشا أكبر ملاك الأراضي في الدلتا، وقد انتخب في البرلمان الماضي عن الأحرار الدستوريين، ولتخوفه من أن يؤدي ذلك إلى حرمان أراضيه من حاجتها من الري من جانب الحكومة الزغلولية حرص على أن يكون أكبر الممولين للتدري السعدي»!

الشريحة الثانية تضم كبار الموظفين الذين دفعهم تكوينهم الوظيفي إلى النظر للقصر باعتباره رأس البيروقراطية المصرية، وكان من المنطقي - في نظرهم - أن يكون رأساً للمؤسسات السياسية هذا من جانب، أما

على الجانب الآخر فقد حرك هؤلاء دوافع الملموح الوظيفي إذ رأوا أن انضمامهم لحزب الملك سوف يفتح لهم باب انضمامهم ارتقاء السلم الوظيفي واسماً.

ويمكن القول أن نفس القناعات والشرائح والدوافع كانت واحدة في التجريبيين، وفي الأحزاب الأربعة.

٣- عداوة مشتركة جمعت القصر ورجال أحزابه ضد حزبي الأغلبية في التجريبيين، الوطنى في أولاهما والوفد في الثانية.

في التجربة الأولى كان ما بين عباس الثانى والشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح عداوتهما للحزب الوطنى، الأول بعد أن شعر بتزايد شعبية الحزب ورفض مصطفى كامل لبعض سياساته، والثانى كانت الخصومة بينه وبين كامل قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل حين امتنع عن فتح صفحات جريدته المؤيد للزعيم الوطنى.

أما في التجربة الثانية فالرجال الذين أسسوا حزب الاتحاد أو حزب الشعب كانوا من أعد خصوم الوفد ... إسماعيل صدقى، يحيى إبراهيم، حلمى عيسى، ثم إن المحرك الأساسى للملك فؤاد لتأسيس هذين الحزبين كانت عداوته للحزب الكبير، فكلهما قد أنشئ في ظروف تفجر العلاقات بين القصر والوفد.

٤- تناقض واضح بين مسميات الأحزاب الملكية وبين حقيقتها، وقد اشتركت جميعها في هذا التناقض، أولها وقد قام على مساندة أوتوقراطية القصر شاء أصحابه أن يسموه «الإصلاح على المبادئ الدستورية»، والثانى الذى انتزع عدداً من أعضاء الوفد والأحرار الدستوريين ليشكل حزباً ثالثاً أسماه رجاله «الاتحاد»، أما الحزب الذى أسسه صدقى باسم «الشعب» فقد كان هو والعهد الذى يمثلته أقل اليهود تمثيلاً للشعب وأكثرها عداً له!

بالرغم من كل ذلك «التاريخ لا يعيد نفسه» وتتعدد الأدلة التى تؤكد أنه كان لكل حاكم من أبناء أسرة محمد على سياسته المختلفة في

استخدام «الحياة الحزبية» لترسيخ سلطته، وأن هذا الاختلاف قد نشأ عن تغير الطرف التاريخي، بل أكثر من ذلك أنه في ظل حاكم واحد، وهو فؤاد الأول (١٩١٧-١٩٣٦) اختلفت ظروف وأوضاع الحزب الذي أسسه أوائل عام (١٩٢٥) عن ظروف وأوضاع الحزب الذي قام لمناصرة القصر أواخر ١٩٣٠ حزب «الشعب»، وهذا حساب بالاختلافات، المنطلق الذي تأسس عليه حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» تفتيت عنه تمامًا دواعي الاشتراك في السلطة، فهو لم يكن حزبًا برلمانيًا أو وزاريًا، وهي دواعي كانت أساسية للغاية بالنسبة للأحزاب الملكية في التجربة الثانية.

«حزب الاتحاد» تأسس عام ١٩٢٥ ليمنع الوحد من العودة إلى البرلمان والوزارة بعد تجربة الملك المبررة مع حزب الأغلبية في العام السابق (١٩٢٤).

وقبل المحاولة من خلال حزب الاتحاد هو الذي قاد إلى محاولة عام ١٩٣٠ بتأسيس حزب الشعب واستبدال دستور ١٩٢٣ بدستور آخر يكتل للحزب الملكي الثاني الامتلاء على السلطة وقد نجحت المحاولة هذه المرة، سلطويًا لا شعبيًا

ومن التجربة الأولى إلى التجربة الثانية، ومع ما يبدو أن حزب الشعب مجرد «إعادة» لحزب الاتحاد، خاصة أنه كان وراء كل منهما شخصيات قوية من شخصيات القصر سعى الإنجليز بعد فترة لإبعادها عن عابدين، حزب الاتحاد كان وراء «حسن نضات باشا» رئيس الديوان الملكي بالنيابة. وحزب الشعب بذل جهده في مساندته «زكي الإبراشي باشا» ناظر الخاصة الملكية.

ولكن مع بعض التأمل يتأكد أن إعادة غير واردة لسبب بسيط وهو أن الملك فؤاد لم يكن في حاجة لإقامة حزب مؤيد للقصر بنفس طابع حزب الاتحاد وهذا الحزب الأخير قائم بالفعل. وأي تفكير ميسر ساذج يعي أن مثل هذا العمل بدلا من أن يؤدي إلى وجود حزبين ملكيين في الساحة

السياسية سيؤدي إلى قسم الحزب الملكي القائم فعلاً إلى قسمين مما سيثبته يقيناً إضعافه، ولم يكن الملك هُؤاد بهذه السذاجة... وتؤكد متابعة تاريخ الحزبين اختلاف الأهداف وراء قيام كل منهما مما ستبرزه السطور التالية.

تبقى أخيراً سياسة القصر في عهد فاروق، ويلاحظ أن الدوائر الملكية قد أقلعت في هذا العهد عن اصطناع الأحزاب الملكية وإن لم تهدد «الإرث الحزبي» الذي خلفه لها عهد الملك هُؤاد.

الإقلاق عن اصطناع الأحزاب الملكية دفع إليه أمران..

١- كان وجود الأحزاب الملكية مصندراً دائماً لإقلاق القصر، بل إضعافه. ذلك أن خصوم عابدين الذين كانوا لا يملكون توجيه ضرباتهم «للذات الملكية» بحكم أنها كانت فوق القانون، وجدوا في أحزاب القصر الميدان المناسب لتوجيه الانتقادات، بل والضربات. وقد ساعد هؤلاء الخصوم على تسديد الضربات أن الأحزاب الملكية كانت بالأساس أحزاب حكم، ثم أنها تولت السلطة في فترات تنازلات سياسية كما حدث في عهد حزب الاتحاد (١٩٢٥-١٩٣٦) الذي أعقب حادث اغتيال السردار وما تبعه من تنازلات، حتى أن زيور أسعى سياسته «بإنقاذ ما يمكن إنقاذه» أو في فترات كمعاد اقتصادي فيما جرى في عهد حزب الشعب (١٩٣٠ - ١٩٣٤) الذي واكب الأزمة الاقتصادية العالمية.

٢- اختلفت سياسات «أحمد حسنين باشا»، رئيس الديوان الملكي والشخصية الرئيسية في صنع سياسات القصر خلال النصف الأول من عهد فاروق، عن سياسات كل من نشأت والإبراشي، فقد قامت سياسة حسنين على تفتيت الوفد واستخدام الأحزاب التي انشقت عنه في تحالفات حكومية كما حدث بامتداد الفترة بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ثم بين ١٩٤٤ و ١٩٤٩ وقد تأكدت أفضلية هذه السياسة بالنسبة للقصر والتي ظل يتبعها حتى بعد وفاة حسنين، فمن ناحية كانت هذه الأحزاب «الأحرار

الدستوريون - الهيئة السعدية - الكتلة الوفدية - الحزب الوطني، لا تقل استجابة لتدخل القصر في شؤون الحكم عن الأحزاب الملكية في عهد فؤاد، ومن ناحية أخرى فإنه لم يمد بالإمكان اتهام رجال تلك الأحزاب أنهم «صنائع عابدين» ووراءهم ماضيهم السياسي وكان في جانب غير قليل منه معاديا للملك. ومن ناحية أخيرة فإن تمتد هذه المجموعات الحزبية قد أتاح للقصر حرية في المناورة لم يكن يملكها وقت أن كان يحكم أحد الأحزاب التي اسطنتها.

رغم ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت للتخلص من «الإرث الحزبي» الذي خلفه عهد فؤاد، ولهذا التخلص قصة طريفة ترويها لنا الوثائق المصرية البريطانية مما جرى من تأليف ما عرف بحزب الاتحاد الشعبي، وهي قصة تعرض لها عند التصدي بالحديث عن هذا الحزب، ثالث الأحزاب الملكية خلال التجربة الثانية، وإن كنا نبدأ بأولها..

حزب الاتحاد - صناعة ملكية (١٩٢٥):

في فتق سميراميس، وفي يوم ١٠ يناير عام ١٩٢٥ اجتمع ثلاثمائة شخص «من كبار ملاك الأراضي الأغنياء الذين عادوا سياحات الحكومة الزغلولية، وعدد من الوفديين القليلي الأهمية الذين غيروا ولاءهم»، على حد توصيف التقارير البريطانية، وأعلنوا قيام حزب الاتحاد، واعتبروا الاجتماع بمثابة جمعيته العمومية التي اختارت لجنة لإدارة الحزب تتكون من ٢٨ عضوًا، كما وافقت على البرنامج الذي اقترح عليها.

وللحقيقة فإن هذا الحزب كان قد ولد قبل ذلك في مكتب رئيس الديوان في صابدين، حسن باشا نشأت، الذي وصفه اللقب بأنه «المركز غير الرسمي للحزب الجديد».

ولا ينطبق توصيف «الصناعة الملكية» على حزب بقدر ما ينطبق على حزب الاتحاد، فالقصر هو الذي مهد لإقامته، ثم تولى اختيار الأعضاء وإصدار الصحف، واعتبر نفسه أخيرًا مسئولًا عن مصيره.

والتمهيد لإقامة حزب الاتحاد قام قبل إعلان تشكيله الرسمي بنحو شهرين، وفي منتصف نوفمبر عام ١٩٢٤ على وجه التحديد، كان القصر قد تأكد وقتذاك من أمرين.. أولهما: أن ما علقه من آمال على علاقات طيبة مع الزغلوليين لم يمد له ثمة مبرر، سواء للصلاية التي أبداها سعد في التمسك بحقوق الوزارة الدستورية، وللضغوط التي مارستها على الملك وكان آخرها استقالته التي قدمها في نوفمبر عام ١٩٢٤ والتي هجرت الشارع المصري حيث سار المتظاهرون يهتفون «سعد أو الثورة»، وثانيهما: ما علمه من أن المندوب السامي في وضع الاستعداد للانقضاض على الوزارة الوفدية بعد فشل مفاوضات سعد - مكدوناند، خاصة بعد أن أجرى الملك اتصالات مع هذه الدار وألح لهم عن استمداده للتعاون، وأنهم سيجدون لهذا التعاون «قيمة كبيرة»، ولقيت تلميحاته الترحيب.

ومن الإدراك بالتغيرات الجديدة بدأت حركة القصر أولا بالاتجاه نحو اتهام الوفد «بعدم الولاء للعرش»، وسمح «حسن نشأت» أن يتحول الاتهام إلى «قضية» عندما أوعز لشاب وفدي هو «عبدالحليم البيلي» بالتقدم باستقالته لزغلول محتجاً على اتهام زملائه له بأنه على علاقة وثيقة بالقصر وأن ذلك لا يتفق مع ميادئ الحزب، تمحض عن ذلك جدال حاد ولكنه قصير اضطر رئيس الوفد في نهايته أن ينشر تصريحاً بإخلاصه للعرش، وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى وقف خطط نشأت سارت دوائر القصر في طريقها لا تلوى على شيء.

وكانت أولى الخطوات التي أعتبت تفضير القضية السمي لجذب الأنصار، سواء من صفوف الوفد أو من خارجها، فبالإضافة إلى عبدالحليم البيلي انضم محمود غلام وكان من أشد أنصار سعد حماساً، وقد عمل الرجلان بنشاط تحت إشراف نشأت باشا لجذب مزيد من الأعضاء كان أولهم اللواء «موسى فؤاد باشا» عضو مجلس الشيوخ في برلمان ١٩٢٤ تبعه أربعة وعشرون شيخاً.

انزعج الحزب بعد ذلك عددًا غير قليل من كبار الملوك من الأعضاء السابقين في الوفد أو الأحرار الدستوريين، وتضم القائمة كثيرًا من

الأسماء أمثال محمد البدراوي عاشور، سراج النجدي شاهين، عبد المجيد رضوان، أحمد قرشى، سيد على الزناتي، مصطفى خليفة، عبد اللطيف واكد، أحمد عطية الناطر، عبد الرحمن الموم، نعمان الأعصر، زكريا تامق، سيف النصر موسى، حامد الملايلي، سليم خليل بطرس، وقد علق المندوب السامي البريطاني على انضمام هؤلاء بقوله «إن أولئك الذين انضموا لحزب الاتحاد مشهورون بالثروة أكثر مما هم «عروفيون بالكفاءة أو القدرة الادارية». وكان رأيه أن انضمام هؤلاء قد تم تحت الإغراء أو التهديد، وأن الهدف الأهم من وراء انضمامهم أن يكونوا مصدرا لتمويل الحزب الجديد، وهو ما عبر عنه بقوله إنهم «قدموا إسهامات مالية قيمة».

وكان لاختيار كبار الملاك أو «أغنياء الريف» على حد تعبير الوثائق البريطانية. هدف آخر وهو أن يتمكن الحزب من التغلغل في المديرية حيث أسس له لجأتاً تحت رعاية هؤلاء الأغنياء ولا شك أن تصور نشأت في هذا الصدد كان له ما يبرره ذلك أن الانتخابات في الريف المصري، ولأسباب عديدة ليس أهمها انتشار الأمية، تحسمها في كثير من الأحوال قوة المصبيات الأسرية، وهي القوة التي استهدف رئيس الديوان جذبها لصالح حزب الملك.

وبقوة المال وسلطة القصر ولد الحزب الجديد تؤيده ثلاث صمغ، هكذا مرة واحدة.

الصحيفة الأولى التي صدرت في اليوم التالي لقيامه تنطق بلسانه وتسمى باسمه «الاتحاد» وقد رأس تحريرها «عبدالحليم البيلي» النائب الوفدي الذي أطلق إشارة البدء في المعركة مع سعد تمهيداً لقيام الحزب.

الصحيفة الثانية «الليبرالية»، وهي صحيفة فرنسية كان صاحبها «ليون كامسترو» من أشد المؤيدين للوفد. وقد نجحت دوائر القصر في شراء الصحيفة من صاحبها مقابل خمسة آلاف جنيه قبل إعلان تأسيس الحزب بأسبوعين.

الصحيفة الثالثة والأخيرة هي «الشعب المصري» التي كانت تصدر بالإسكندرية، وكانت رائجة خاصة بين الطبقات الدنيا، التي أراد الحزب أن يصل صوته إليها، فعمل على ضم تلك الصحيفة لتكون أحد السنته.

المشكلة الوحيدة التي واجهت القصر لإتمام بناء الحزب كانت العثور على سيامي ذي وزن يقبل برئاسته، وهو ما استغرق نحو شهرين، فقد أقيم الحزب في أوائل يناير ولم يعثر له على رئيس إلا في أوائل مارس عام ١٩٢٥.

وقد دار حسم نشأت بالمنصب يمرضه على أكثر من سياسي من المعادين للوحد، وقد اعتذروا عنه جميعاً، توفيق نسيم رئيس الوزراء السابق، أحمد زيور رئيس الوزراء القائم، وأخيراً عزيز عزت الوزير المصري في لندن.. وقد جاء هذا الرفض إما لخوف هؤلاء الساسة من الدخول في معترك الحياة الحزبية مع قناعتهم بأنهم غير مؤهلين لذلك، وإما لشعورهم أنهم لن يكونوا سوى «عرائس» تحركها أصابع حسن باشا نشأت.

الوحيد الذي قبل المنصب «يحيى باشا إبراهيم» رئيس الوزارة المصرية بين مارس ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤. وكان الملك قد اختاره في هذا المنصب لاعتقاده «بإمكان السيطرة عليه أكثر من أي سياسي بارز آخر»، وهي نفس القناعة التي دهمت لاختياره ثانية، رئيساً لحزب الملك هذه المرة!

ولم يبق بعد كل ذلك سوى استخدام الحزب الجديد فيما أمده له بالدخول في الانتخابات، التي كان مقرراً لها أن تعقد في ١٢ مارس عام ١٩٢٥، متحالفاً مع الأحرار الدستوريين بهدف هزيمة الوحد واكتساب الشرعية الدستورية.

ويقول المندوب العامي ألفريد مارشال اللبني إنه قابل الملك هؤلاء قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ووجد متفائلاً للغاية واثقاً من فوز الاتحاديين بنسبة عالية من المقاعد حتى أنه اعتقد أن التحالف مع الدستوريين مؤقت لأنه سيكون في إمكان حزب الاتحاد الحصول على

الأغلبية التي تمكنه من الحكم. وتجرى الانتخابات ويتأكد بعد انعقاد المجلس في ٢٢ مارس أن حزب الملك لم يحصل هو وحليفه «الأحرار الدستوريون» إلا على أكثر قليلا من ثلث المقاعد «٨٥ من ٢١٤»، وتتبدد الآمال الملكية!

أدى رسوب «حزب الاتحاد» على هذا النحو إلى تدخل القصر وإصدار الأمر الملكي بحل المجلس الجديد. غير أن الإجراء اللادستوري كان في حد ذاته تسليماً بفضل الحزب الذي اصطنعه القصر الذي حاولت دوائره تبرير فشلها بأنها لم تحصل على فرصة كافية للقيام بحملة انتخابية ناجحة، حيث إن الفترة بين قيام الحزب والانتخابات لم تزد على شهرين، ولم يمض وقت طويل حتى يتأكد سقوط هذه الحجة في الانتخابات التي جرت في مايو عام ١٩٢٦، وكان قد انتفضى على الحزب نحو عام ونصف، فلم يحصل في هذه الانتخابات إلا على سبعة مقاعد مقابل ١٩ مقعداً في الانتخابات السابقة عليها، والتفسير أن نشأت كان قد أبعد عن القصر، بل عن مصر كلها، في ديسمبر ١٩٢٥، بالإضافة إلى غياب «إسماعيل صدقي» الذي كان قد ترك وزارة الداخلية في سبتمبر من نفس السنة بعد أن مارس كل الأساليب في الانتخابات لإنتاج الاتحاديين والدستوريين.

واستمر حزب الاتحاد حزباً شديد الهامشية على المستوى البرلماني، فقد نال في الانتخابات التي جرت أواخر ١٩٢٩ ثلاثة مقاعد فقط، وكان على الملك أن يعيد المحاولة بشكل مختلف وهو ما جرى في العام التالي مع قيام الحزب الملكي الثاني برئاسة صدقي.

وقبل الانتقال للحزب الجديد تجدر الإشارة إلى أن حظ الاتحاديين في «الوزارة» كان أفضل كثيراً من حظهم في «البرلمان». فقد كانوا خلال عهد زيور (١٩٢٥ - ١٩٢٦) مع الأحرار الدستوريين يتمتعون بالعدد الأكبر من المقاعد الوزارية، ثم ما لبثوا أن استأثروا تماماً بتلك المقاعد بعد فض الائتلاف مع الدستوريين في سبتمبر عام ١٩٢٥، هي على أي الأحوال ظاهرة طبيعية فوزارات زيور كانت وليدة الإرادة الملكية على عكس البرلمان التي كانت تعبيراً عن الإرادة الشعبية.

حزب الشعب - صمو الشعب (١٩٣٠):

خرج القصر بدروس عديدة من تجربة «حزب الاتحاد»، أولها: أن الشكل الملكي الصارخ للحزب كان محسوباً عليه لا له، أما ثانيها: فقد كان الافتقار لشخصية قيادية قادرة على وضع الحزب في السلطة، ووضع السلطة في جيب الملك، وكان ثالثها: تصورًا من القصر أن محاولته الحزبية الأولى لم تجر بشروطه الخاصة فقد تمت في ظل دستور ١٩٢٣ الذي لا يمنح الملك من السلطة بقدر ما يمنح الإرادة الشعبية كما جرت في غياب تسميق كامل مع البريطانيين.

استيعاباً لهذه الدروس تحرك القصر في محاولته الحزبية الثانية بإعلان قيام «حزب الشعب» في ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٠ واختار لرئاسته «إسماعيل صدقي» الذي كلفه بتشكيل الحزب الجديد بعد أن كان كلفه قبل ذلك بخمسة أشهر بتأليف وزارته الأولى.

وكان الاختيار شديد التوفيق فالرجل، كما جاء في تقييم له من جانب السير يرمسي لورين المندوب السامي البريطاني في القاهرة «سريع البديهة يتمتع بقدرة خلاقة وإدارية كبيرة كما أنه محب للدماش، وقد جعلت منه براعته التي لا تخذله ورياضة جأشه، على الأرجح، أقدر سياسى مصرى بين السياسيين الأحياء».

ومع وجود مثل هذه الشخصية بدا الحزب الجديد منسوباً لصدقي أكثر مما بدا صنيعة للقصر، ثم إن الرجل انطلق يصنع كل الأسباب لإنجاح التجربة فأسقط دستور إفسال حزب الاتحاد ووضع دستوراً جديداً مناسباً للملك ومنسوباً لصدقي، في نفس الوقت تمكن من تحييد دور المندوب السامي وهو ما لم يستطعه القصر في المرة الأولى ويكل هذه السياسات المعادية للشعب ظهر وتحرك حزب الشعب.

قد وضع صدقي كل همه في أن يجمع للحزب الجديد الأنصار والأعضاء. وقد اتجه أولاً إلى حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين

فامستطاع أن يضم إليه عددًا من الاتحاديين، كما تمكن من ضم ستة أعضاء من مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين بالرغم من أن الحزب كلن قد اتخذ قرارًا إجماعيًا بعدم تأييده.

اتجه بعد ذلك إلى طائفة من «أغنياء الريف» كما فعل قبله حزب الاتحاد ولنفس الأسباب فكان من بين من ضممهم أحمد رمزي، عبد الرازق القاسبي، مصطفى المنياوي، سلطان السعدي، علي فهمي، وهيب دوس، حبيب دوس، إبراهيم المليجي، جعفر أبو جازية ومسلطان بهنس وآخرون، خاصة من الأحرار الدستوريين.

ولجأ صدقي بعد ذلك إلى طرق القسر والإرغام فأوجب على العمدة والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراكه واشترائه جريدته بل وكلف أعضاء الحزب بإعداد كشوف بالأشخاص الذين يرضخون للرغبة أو الرهبة ويرفع هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لترشيحهم للانضمام إلى الحزب.

وسعيًا وراء انتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له في كل مركز من المراكز، كما صدرت له صحيفة يومية بنقش اسمه «الشعب»، تبع ذلك أن صدر قانون الحزب من سبع مواد، وأهم الملاحظات عليها أنها قد اتسمت بالعمومية، كما أنها نصت على تأييد حقوق العرش مما جاء في المبدأ الخامس. وهو نص لم يرد في برنامج أي حزب آخر بما فيها حزب الاتحاد.

ومنذ البداية لاحظ المراقبون أن حزب الشعب قد حظى بالتأييد من شقيقه الملكي، حزب الاتحاد، ففي الاحتفال الذي عقد في منزل محمود بك الطوير في ١١ ديسمبر ١٩٣٠ بمناسبة انتخاب صدقي رئيسًا للحزب ألقى حلمي عيسى الوزير الاتحادي خطبة قصيرة عبر فيها عن شعور الرضاء من جانب حزبه بعد أن تواجد في الساحة شقيق قوى هو حزب الشعب.

وكان الحزب الجديد بطل الانتخابات التي جرت بعد ذلك، وهي الانتخابات التي قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ولم يشارك فيها سوى الحزبين الشقيقين، الاتحاد والشعب، بالإضافة للحزب الوطني وفي ظل هذه الظروف حصل الحزبان الملكييان على ١١٩ مقعداً من مجموع المائة والخمسين لمبرلمان صدقي، نال حزب الشعب منها ٨١ مقعداً بينما حصل الاتحاد على ٣٨ مقعداً.

وفي العلاقة بين الحزبين الملكييين وبين وزارة صدقي كان الوضع مقبولاً، أي أنه بدلا من أن تدخل تلك الأحزاب الانتخابات فتفوز فتشكل الوزارة، شكلت أولا الوزارة ثم وضعت الدستور المناسب ثم دخلت الانتخابات وفازت! ويلاحظ أن عنصر القوة ممثلا في القيادة القادرة، الذي وفره لحزب الشعب، كان على المدى الطويل نسبيا عنصر ضعف للحزب الملكي.

فقد أغرى نجاح صدقي في ضرب قوى المعارضة الرجل على ممارسة بعض السياسات المستقلة عن القصر، وهي السياسات التي أدت إلى شعور الملك فؤاد بخطورة الرجل وإلى عمله على التخلص منه.

انعمت هذه السياسات على حزب الشعب حين عمل إسماعيل صدقي على بث العنيد من أنصاره في مراكزه القبلية تحسبا لأي صدام بينه وبين القصر.

والواضح أن ذكاء الرجل قد خاته في هذا العمل، فما تصوره من أن استقرار النظام الذي أقامه كان وراءه جهده وشخصيته إنما كان تصورا ناقصا، إذ أن هذا الاستمرار قبل أي شيء كان يستند على الرضاء الملكي، وهو ما بدا صدقي يسمخه يوما بعد آخر.

ويتضح خطأ الرجل مما جرى في أعقاب استقالة وزارته الثانية في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ وتولى عهد الفتاح يحيى نائب رئيس الحزب رئاسة الوزارة الجديدة وتذخر الوثائق البريطانية بتفاصيل عن مناورات صدقي للاحتفاظ برئاسة حزب الشعب غير أن هذه المناورات تكسرت بعد قليل

على جدار التصميم الملكي باستبعاد الرجل من هذا المنصب الذى تولاها رئيس الوزراء الجديد والذي أثبت استعداداً للانصياع لتوجيهات القصر واستيعاباً للدرس الذى تلقاه سلفه.

وكان اختفاء صديقى إيداناً بإنهاء عهد الذى عمر لنحو عام آخر حتى نوفمبر ١٩٣٤ء عندما تولى توفيق نسيم رئاسة الوزارة وكان شرطه تعطيل دستور ١٩٣٠، وقد حدث.

ومع سقوط صديقى انتهى من الناحية الواقعية حزب الشعب، صحيح أنه خاض الانتخابات التى جرت عام ١٩٣٦ غير أنه لم يحصل إلا على عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغة ٢٢٢، بينما حصل الوفد على ١٧٩ مقعداً، وكان هذا السقوط طيعياً فالدستور لم يكن دستوره كما أن العهد لم يكن عهده. أضف إلى كل ذلك أن الملك فؤاد كان قد توفى فى إبريل ١٩٣٦ قبل إجراء الانتخابات، وكان واضحاً أن عصراً قد ذهب وأن عصراً آخر قد قدم كان للحزبين الملكيين فيه بقية من دور.

الاتحاد الشعبى ميراث ملكى (١٩٣٨)

نجد القصر سياسة اصطناع الأحزاب الملكية فى عهد فاروق بعد أن اتبع رجاله سياسات جديدة اعتقدوا أنها أكثر فاعلية فى تدعيم النفوذ الملكى غير أنه بقيت مشكلة الحزبين اللذين ورثهما من بين ما ورث من عهد الملك الراحل.

وكان قد دخل على الحزبين بعض التغييرات، رئاسة حزب الاتحاد تولاها محمد حلمى عيسى بعهد وفاة يحيى إبراهيم فى مارس عام ١٩٣٦، فى نفس الوقت عاد صديقى للحياة السياسية كما عاد لرئاسة حزب الشعب.

وقد خاض الحزبان انتخابات إبريل عام ١٩٣٨ فى قائمة واحدة مع الأحرار الدستوريين، وهى قائمة الحكومة، وقد حصل الحزبان الملكيان على ١٩ مقعداً، وكان قد سبق ذلك دخول كل من صديقى وحلمى عيسى

في وزارتي محمد محمود الثانية «ديسمبر ١٩٣٧ - إبريل ١٩٣٨» والثالثة «إبريل - يونيو ١٩٣٨».

خلال تلك الشهور كانت سياسة القصر الجديدة بعدم الاعتماد على الحزبيين الملكيين قد تبلورت، وتألفت وزارة محمد محمود الرابعة والأخيرة «يونية - أغسطس ١٩٣٨» وكان أهم دواعي إعادة التأييد الرغبة في التخلص من ممثلي الحزبيين الذين خرجوا من الوزارة.

وكان صدقي أسرع السياسة فهماً للاتجاهات الملكية الجديدة فقدم استقالاته من رئاسة حزب الشعب في ٨ أغسطس ١٩٣٨ ووجد الحزبان الملكيان إنهما قد أصبحا من الضالة إلى الحد الذي يستوجب ضم الصفوف.

شجعت دوائر عابدين الاتجاه إلى الاندماج، وكان وراء هذا التشجيع رغبة في إذلال الوفد حتى النخاع وهي قصة يرويها المستر بيتمان القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني في رسالة سرية إلى لندن.

يقول بيتمان إن القصر قد أوقع الوفد بقبول الأخير الاشتراك في الانتخابات المزورة التي جرت في إبريل ١٩٣٨، والتي لم يحصل فيها الوفد إلا على ١٢ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغة ٣٦٤.

وبينما كانت أحزاب الحكومة «الأحرار - الاتحاد - الشعب» لها ٩٣ نائباً كان السعديون الحزب الرئيسي من غير أحزاب الحكومة و٨٠ نائباً، وبالتالي لم يكن للوفد حجم يذكر في المعارضة.

في يونية ١٩٣٨ تشكلت وزارة محمد محمود الرابعة من الدستوريين والسعديين وجرت عملية لتبادل المواقع استتبهما أن أصبح الحزبان الملكيان خارج السلطة ولم يكن لأى منهما عدد من النواب يكافئ عدد النواب الوفديين وكانوا وقد أصبحوا وقتذاك ١٢ نائباً، وكان معنى ذلك ببساطة أن يصبح الوفد، رغم ضآلة تمثيله في المجلس، حزب المعارضة الرئيسي.

ومن هنا جاءت تلك الخطوة التي سمى القصر من ورائها إلى أقصى درجة من الإذلال للوفد بتشجيع دمج الحزبين الملكيين ليصبح الحزب الجديد ١٩ نائباً في المجلس ويصبح بالتالي الممثل الحزبي للمعارضة.

وتأثراً بتلك الاعتبارات اندمج الحزبان في نوفمبر عام ١٩٢٨ ليشكل حزب «الاتحاد الشعبي» برئاسة محمد حلمى عيسى رئيس الاتحاد وتم تخفيض برنامج الحزب الجديد في مقال في «آخر ساعة» في ٦ سبتمبر جاء فيه أنه بعد توقيع المعاهدة فلابد من تعديل برنامج الحزب وأن يتركز الاهتمام حول مسائل الدفاع والتعليم والمالية وشئون التعليم.

وقد دخل حلمى عيسى وزارة حسن صبرى «يونية - نوفمبر ١٩٤٠» ثم وزارة حسين سرى الأولى «نوفمبر ١٩٤٠ - يولية ١٩٤١» ممثلاً للحزب الجديد الذى لم يكن له فى الحقيقة وجود فعلى إلا فى شخص رئيسه الذى كان خروجه من منصبه الأخير بمثابة خروج للحزب من الحياة السياسية فى مصر والتخلص من بعض ميراث عهد الملك فؤاد.



الفصل الحادى عشر

الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب

المطريق المسدود الذى وصلت إليه التجربة الحزبية الثانية نشأ عن عجز النظام السياسى القائم على التعامل مع «المجموعات» التى عرفتها هذه التجربة، والتى بدأت فى الظهور منذ مطلع العشرينيات، وأن أصبحت ذات حضور قوى خلال النصف الأول من الأربعينيات وغالبًا بعد الحرب الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

والمجموعة الأيديولوجية التى نمنحها كانت على توالى ظهورها، «الماركسيون» الذين شاركوا فى تأسيس «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢١ مما كان إيذانًا بظهور أول الأحزاب الشيوعية فى مصر تلاهم فى التكوين «الإخوان المسلمون» الذين بدأوا نشاطهم فى الإسماعيلية على يد مؤسس الجماعة «الشيخ حسن البناء» عام ١٩٢٨، وكان آخرهم «جماعة مصر الفتاة» التى أسسها كل من أحمد حسين وفتحي رضوان عام ١٩٢٣.

ووضع هذه المجموعات فى إطار التجربة الحزبية يتطلب أولا التعرف على موقفها من الفكرة الحزبية.. بالنسبة «للماركسيين» فلم ينكروا فى وقت أن هدفهم تشكيل حزب أو أكثر، وهو ما فعلوه خلال العشرينيات

بتأسيس «الحزب الشيوعي المصري» العثى «١٩٢٢»، ثم بعد ذلك بأكثر من ربع قرن يتأسس حزب بنفس الاسم «١٩٤٩»، وكان سرًا فى هذه المرة

نفس الأمر ينطبق على جماعة مصر الفتاة فلم يتأخر زعماءها كثيرًا فى تحويل الجماعة إلى حزب سموه «الحزب الوطنى الإسلامى» «١٩٤٠» ثم تحولوا قرب أواخر الأربعينيات وانتحلوا تسمية حزبية أخرى وكانت «الحزب الاشتراكى» «١٩٤٨».

اختلف الأمر بالنسبة «للإخوان المسلمين» الذين رفضوا منذ البداية الحزبية، بل وأدانوها وأطلق الشيخ حسن البنا قولته المشهورة بأن «لا حزبية فى الإسلام».

رغم ذلك فإن أية دراسة عن الأحزاب السياسية فى مصر لا تستطيع أن تتجاهل جماعة الإخوان سواء لأنها كانت بحكم التركيب والبرنامج والحركة قوة حزبية، أو لأنها شاركت فى العمل الحزبى وأثرت فى مسيرته أيا تأثير بعد قرار المرشد العام أن يكون للجماعة نشاطها السياسى منذ عام ١٩٢٨.

الأحزاب الأيديولوجية والسمات العامة

وقد اختلفت الأحزاب الأيديولوجية بمجموعة من السمات جعلت لها مكانة عن أحزاب «القضية الوطنية» التى خيمت نفسها فى إطار محدود الرؤية والحركة حتى يصح تمييزًا لها عن القوى السياسية العقائدية أن نسميها «بالأحزاب التقليدية».

من تلك السمات أن الأحزاب الأيديولوجية كانت ذات فلسفات اجتماعية أو دينية أو سياسية تجاوزت بها إطار القضية الوطنية، ويعد أن كان موقع كل حزب يتحدد من موقفه من تلك القضية السياسية وأساليبه فى مواجهتها، أصبحت القضية أحد شواغل الأحزاب الجديدة وليس كلها.

ومثل هذا التجاوز صبغ القوة السياسية الجديدة بلون مختلف، فهي من ناحية تأثرت بدرجة أو بأخرى بقوى وتيارات عقائدية عالمية، كالملافة بين الكومنترون والحزب الشيوعي المصري أو بين حكومة روما الفاشية وجماعة مصر الفتاة، وهي من ناحية أخرى أثرت بقدر أو بآخر في البلاد المحيطة فكان لها امتدادات في بعض تلك البلاد، ويقدم الإخوان المسلمون والشيوعيون نموذجاً لذلك من خلال انتشار الجماعة الأولى إلى دول عربية عديدة «سوريا - لبنان - الأردن - اليمن»، ومن خلال امتداد الجماعة الثانية إلى السودان على وجه الخصوص، فالمعلوم أن «الحركة السودانية لتحرير الوطن» «حستو» كانت في بدايتها امتداداً «للمحركة المصرية لتحرير الوطن» «حمتو». وهذا التجاوز سواء كان بالتأثير أو بالتأثير لم تعهده من قبل الأحزاب التقليدية.

سمة أخرى أن تلك الجماعات قامت تعبيراً عن قوى اجتماعية جديدة راضية في المشاركة في الحياة السياسية من خلال الممارسات الحزبية. والفارق بين العمال محمود حمصى العرابى والشحات إبراهيم ومحمود السمكرى الذين أسسوا «الحزب الشيوعي المصري» وبين «حسن البنا» ابن الساعاتى الذى اشتغل بعد ذلك بعلوم الدين، وبين «أحمد حسين» ابن كاتب الحسابات الصغير.. الفارق بين كل هؤلاء وبين الباشوات واليكوات والدكاترة الذين أسسوا الأحزاب التقليدية وتولوا زعامتها فارق كبير ودلالته أكيدة!

ويقودنا ذلك إلى السمة الثالثة وهي أن قيادات الأحزاب الأيديولوجية وأعضاها كانوا مهيبين بحكم أصولهم الاجتماعية وأفكارهم المتقدمة لقبول حركة التغيير، بل وصنعها وهو ما لم يكن مهيباً له بنفس الدرجة «الأحزاب التقليدية» ناهيك عن النظام الملكى.

ومن نظرة سياسية استعملائية، ونظرة اجتماعية غلبت عليها دواعى التمسك بالمصالح الضيقة، تعامل النظام الملكى والأحزاب التقليدية بشكل

خاص مع القوى السياسية الجديدة قاد إلى الطريق الممدود الذي نوهنا بوجوده في استهلال هذه الدراسة.

الأحزاب التقليدية والقوى الجديدة

في البداية تصور قصر عابدين والأحزاب التقليدية، خاصة الأحزاب المعادية للوفد، استغلال مثل هذه القوى الجديدة كأدوات هي صراعاتها على السلطة، وفي البداية أيضاً استجابت الأحزاب المعنانية الوليدة لتلك المحاولات.

مثال على ما جرى خلال الثلاثينيات من جانب القصر والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين لاستخدام أصحاب القمصان الخضراء التايهين لمصر الفتاة لضرب الوفد مما سبب أزمة سياسية كبيرة كانت من أهم الأسباب التي مكنت الملك فاروق من إقالة الوزارة الوفدية في ديسمبر ١٩٣٧.

مثال آخر.. العلاقة الخاصة جداً التي ربطت الإخوان المسلمين بالقصر سواء على عهد فؤاد أو فاروق حتى أنهم كانوا من أكثر العناصر السياسية نشاطاً في الدعوة لإحياء الخلافة وأن يكون الأخير خليفة المسلمين، أضف إلى ذلك العلاقة الوثيقة بين نفس الجماعة والحزب الوطني الذي رأى فيهم قدراً من تجديد شبابه.

مثال ثالث يتجسد في العلاقة المتينة التي ربطت الماركسيين بالوفد خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي علاقة بدت في التنسيق المشترك في العمل السياسي «١٩٤٦ء أو هي احتضان بعض العناصر المعروفة بميلها اليسارية لتعمل من داخل الوفد وتشكل ما عرف «بالطليعة الوفدية».

غير أنه مع نمو الأحزاب الأيديولوجية لم يعد لتلك العلاقات ما يبرزها فقد شعرت زعامتها أنها قادرة على أن تلعب في الشارع السياسي المصري وحدها دون الحاجة إلى التصاق بالقصر أو بأحد الأحزاب التقليدية، ولم يقبل سدة العهد القائم من رجال تلك الأحزاب الخروج

عن وصايتهم، والأخطر من ذلك أنهم لم يتصوروا أن يكون هؤلاء الرجال شركاء سلطة أو زملاء صناعة قرار.

استتبع ذلك موقف شاذ بتصنيف الأحزاب السياسية في مصر في الفترة السابقة على ١٩٥٢ إلى أحزاب برلمانية، وهي الأحزاب التي تدخل البرلمان وتؤلف الوزارة، وكانت الأحزاب التقليدية، وأحزاب غير برلمانية لا يسمح لها بذلك، وهي الجماعات الأيديولوجية. ومثل هذا التصنيف التعمسفي والرافض لقبول حركة التغيير التاريخي كان من المستحيل أن يستقيم دون استخدام أدوات السلطة، خاصة ما اتصل منها بالمؤسسات الأمنية، مما ثرتب عليه نمو واضح لتلك المؤسسات وشهرة لبعض شخصياتها، مثل البوليس السياسي واليكباشي الجزار والعمسكرى الأسود.. إلخ.. وقد قاد الموقف الأحزاب العقائدية إلى مسارات ربما ما كانت تجتازها لو لم تلجأ قوى السلطة إلى تلك السياسة.

من هذه المسارات ما اتصل بالعمل السرى، ولم نجد أيًا من الجماعات الأيديولوجية ثم يلجأ إلى مثل هذا العمل مما خلف أوضح البصمات عليها والتي تفاوتت بين غلبة الجهاز السرى على الجماعة الأصلية حتى تحول إلى «فرانكشتين» المخلوق الذى صنعه صاحبه وعجز عن التحكم فيه، وبين شكوك ومخاوف لعبت دورًا كبيرًا فى شردمة بعض تلك الجماعات.

منها أيضًا ما عمدت إليه بعض تلك الجماعات من إقامة تنظيمات مسلحة بهدف استخدام العنف ردًا على العنف الحكومى، الأمر الذى يتسق تمامًا مع التديهيّة المبروفة فى العمل السياسى والتي تقول أن «العنف يلد عنفًا»، منها أخيرًا ترجمة العمل السرى والتنظيمات المسلحة إلى عمليات تراوحت بين جرائم الاغتيال السياسى وتفجير المنشآت ووصلت إلى ذروتها بحرق العاصمة ٢٦ يناير ١٩٥٢، مما كان إيذانًا بمشوط العهد أو ما عبر عنه أحد المراقبين فى مصر يومذاك بأن «النظام قد احترق مع شبرده»!

ويومها فقط اكتشف القصر والأحزاب التقليدية أنها قد وصلت إلى نهاية الطريق المسدود الذي صنمته بنفسها والذي أثر عليها وصنع أشكالاً مميزة للأحزاب الأيديولوجية.

الماركسيون بين السعى

للتصغير وظاهرة التشرذم

نشطت التنظيمات الماركسية في مصر مرتين.

أولاهما: في النصف الأول من العشرينيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وثانيتهما: في الأربعينيات خلال الحرب العالمية الثانية وهي أعقابها.

ومع ملاحظة ما تمخض عن ظروف الحرب الأولى من قيام أول دولة شيوعية في العالم، وهي الاتحاد السوفيتي، ومع ملاحظة ما حدث خلال الحرب الثانية من ظهور الاتحاد السوفيتي كإحدى القوتين الأعظم في العالم، ومع ملاحظة أن فترات الحروب تشهد خلخلات اجتماعية وفكرية مهمة، ومع ملاحظة أن ظروف الحرب، تؤدي إلى اتساع القاعدة العمالية نتيجة لضعف الواردات وزيادة الاحتياجات الملعية والتوسع في الصناعات المحلية.. مع ملاحظة كل ذلك يمكن تفسير ثوقيات انتعاش النشاط الماركسي في مصر.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ترصد الوثائق السرية البريطانية نشاطاً ماركسياً، أو على حد تعبيرها «أعمال دعاية بلشفية»، وتؤكد هذه الوثائق أن القيام بتلك الأعمال قد اقتصرت على العناصر الأجنبية، خاصة من الإيطاليين.

بيد أنه لا يمضي وقت طويل حتى ينتقل العمل التنظيمي إلى المصريين حين أعلنت مجموعة منهم، أهم أفرادها حمضى المرابى وعلى المنانى وسلامة موسى وعبد الله عنان عن تأسيس «الحزب الاشتراكي المصري» في أغسطس عام ١٩٢٦.

ولم يكن هذا الحزب من واقع عضويته أو مبادئه ماركسياً تماماً، فقد ضم الاتجاهين.. الاشتراكيين المعتدلين ويمثلهم سلامة موسى انفايى العقيدة، والشيوعيين ويمثلهم حسنى العرابى وجوزيف روزنتال الذى وصفته سلطات الأمن بالإسكندرية بأنه «اشتراكى ثورى ذو ميول شيوعية»!

وكان حرياً أن ينتهى هذا الازدواج إلى انشقاق، وهو ما حدث فى يوليو عام ١٩٢٢ حين قررت شعبة الحزب فى الإسكندرية، والتي كانت تمثل الجناح الشيوعى، الخروج على الإدارة المركزية فى القاهرة، وكان هذا الخروج إيذاناً بزوال تأثير العناصر المعتدلة على الحزب واستيلاء الشيوعيين على قيادته الذين قرروا الانضمام إلى «الدولية الثالثة»، ثم ما لبثوا فى ٢١ ديسمبر من نفس العام - ١٩٢٢ - أن غيروا اسم الحزب رسمياً إلى «الحزب الشيوعى المصرى» الذى اعتنق النفاط، الواحد والعشرين التى تمثل المبادئ الأساسية للكونترن.

وقبل أن يستكمل «الحزب الشيوعى المصرى» العامين انقصف عمره! والسبب أنه اصطدم عام ١٩٢٤ «بحكومة الشعب» التى كان يرأسها سعد زغلول، وكان هذا فوق طاقته.

فقد قاد العمال من أعضاء الحزب فى فبراير ومارس من ذلك العام حركة واسعة لاحتلال المصانع التى يعملون بها وإجبار أصحابها على قبول شروطهم، واعتبر سعد تلك الأعمال عمليات اغتصاب وتصدت لها حكومته وانتهى الأمر باعتقال زعماء الحزب ومحاكمتهم وصدر أحكام متفاوتة ضدهم فى أكتوبر عام ١٩٢٤ بهدف «قطع دابر الشيوعية»!

وكالت حكومة «أحمد زيور» الضربة الثانية للحزب بعد إعادة تكوين لجنته المركزية، فقدم أعضاء هذه اللجنة إلى المحاكمة وصدرت ضد أغلبهم أحكام جديدة فى يناير ١٩٢٦ مما كان فعلاً بمثابة النهاية المأسوية «للحزب الشيوعى المصرى» الأول توقف بعدها تكوين الجماعات الماركسية فى مصر حتى الأربعينيات.

مرحلة النشاط المبرى..

بدأت المرحلة الثانية منذ مطلع الأربعينيات واستمرت حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية وكان النشاط الماركسى طوال هذه المرحلة مبرياً تماماً.. وبالإمكان تقسيم هذه المرحلة إلى فترات ثلاث.

تبدأ الفترة الأولى من عام ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب حين تكونت حلقات عديدة للنشاط الشيوعى كان أهمها «حمى» أو «الحركة المصرية للحرر الوطنى» التى أسسها هنرى كوريل، و «اسكرا» أو الشرارة التى رأسها هنلى شفاتز.

فى عام ١٩٤٣ تأسست منظمة «تحرير الشعب» ثم تبعها ظهور مجموعات الطلبة وعصبة الماركسيين والفجر الجديد.

غير أنه عند نهاية الحرب كان هناك ثلاثة تنظيمات ماركسية أساسية هى «طلبة العمال» التى كانت تصدر مجلة الفجر الجديد، و «اسكرا» التى كانت تتكون من المثقفين، ثم «حمى» التى تكونت من تنظيمين هما عصبة الماركسيين وشعب وادى النيل وقد أصدرت صحيفة «أم درمان» التى كان يشرف عليها الأعضاء السودانيون داخل الحركة.

وقد شاركت هذه التنظيمات مشاركة قوية فى أحداث فبراير ١٩٤٦ التى كانت من أهم أسباب استقالة حكومة النقراشى وتشكيل حكومة صدقى والتى تمثل مرحلة جديدة من مراحل نشاط التنظيمات الماركسية.

امتدت الفترة الثانية بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وقد واجه خلالها الماركسيون هجمتين حكوميتين كبيرتين، أولاهما فى وزارة إسماعيل صدقى وثانيتها مع قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وإعلان الأحكام العرفية.

ومع أن التنظيمات الشيوعية قد شهدت فى بداية هذه الفترة محاولات للتوحيد بينها كان أهمها اتحاد حمى واسكرا فى أشهر التنظيمات

الشيوعية التي عرفتها مصر خلال تلك الحقبة، والتي حُرِفَتْ باسم «حدثو» أو الحركة الديمقراطية لتحرير الوطن، غير أن تلك التنظيمات عادت مرة أخرى للانقسام قبل نهاية تلك الفترة، على نحو ربما لم يحدث قبل ذلك.

أما الفترة الثالثة فقد واكبت صورة الوفد إلى الحكم والتي بدأت بالمشاركة في وزارة حسين سري في يولية ١٩٤٩ ثم الاستئثار بالحكم حتى أوائل ١٩٥٢، وهي فترة تميزت بحريات واسعة تمتع بها الماركسيون مع غيرهم من التنظيمات السياسية.

وقد استتبع هذه الحرية انبعاث نشاط حجم التنظيمات الشيوعية، «حدثو» مثلاً زاد حجمها بين فبراير ١٩٥٠ ونهاية عام ١٩٥٢ أكثر من عشر مرات «من ١٠٠ : ٢٠٠ عضو إلى ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ عضو» وأصبح لها فروع في نحو مائة قرية بالإضافة إلى نشاطها داخل القوات المسلحة.

شهدت نفس الفترة «ديسمبر ١٩٤٩» تأسيس «الحزب الشيوعي المصري» الذي أصدر صحيفة سرية تحت اسم «رابية الشعب» وأعلن لأعضائه برنامجاً. وقد بقي هو و «حدثو» أهم التنظيمات الماركسية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإن لم يكونا التنظيمين الوحيدين!

يقودنا هذا إلى رصد ظاهرتين لازمتا التنظيمات الماركسية على امتداد الفترة وتمثل أولاهما حالة تشرذم واضحة عانت منها تلك التنظيمات ولم تتمكن من التخلص منها في أي وقت، بينما تظهر ثانيتهما في تواجد أجنبي قوى داخل صفوفها اقتضى وقتاً للتخلص منه.

والظاهرتان متصلتان، فقد كان من أهم أسباب عدم التلاقي بين أكبر تنظيمين ماركسيين ظهرا خلال الحرب الثانية، وهما: «جمتو واسكرا»، أنه بينما كان يسمى التنظيم الأول لتمصير الحركة على وجه السرعة لم يكن للتنظيم الثاني نفس الرأي أو الرؤية.

ويمكن حصر مسببات الظاهرتين في أن الماركسية نتاج لتطور اقتصادي واجتماعي طويل للرأسمالية الأوروبية يتطلب استيعابها قدرًا من النوع وحدًا أدنى من الثقافة كان متوفرًا أكثر بين أفراد الجاليات الأوروبية في مصر الذين أخذ الماركسيون بينهم على عاتقهم إقامة التنظيمات، والعمل على نشر الفكرة بين عناصر مصرية من المثقفين قادرة بحكم ثقافتها على استيعابها، ومن العمال رغبة بحكم مصلحتها في اعتناقها.

ولما كانت غالبية المثقفين لا تنتمى بأصولها الاجتماعية إلى طبقات من مصلحتها وحدة الطبقة العاملة فقد تحولت الماركسية عندهم إلى لون من الترف الفكري، وأدت الممارسة على هذا النحو إلى اختلافات فكرية زاد من حدتها انقسام الشيوعية العالمية نفسها مما كان له انعكاسه على الماركسيين المصريين بظهور تنظيم تروتسكي في أواخر الأربعينيات تحت اسم «الحركة الشيوعية الثورية».

أضف إلى كل ذلك أن من أهم المردودات السلبية للعمل السري انتشار المخاوف وعدم الثقة بين أفراد التنظيمات العاملة تحت الأرض وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة من كثرة منشورات تلك التنظيمات. فهذا منشور تحت عنوان «ويل للخائن»، وآخر يطالب «باليقظة واكتشاف الخونة بين الصفوف»، وثالث يحذر من «الماجورين خدام الرأسمالية الذين يحاولون تحويل الطبقة العاملة عن هدفها»، والمخاوف وعدم الثقة كانت تصنع دائمًا الاتهامات التي تؤدي إلى مزيد من التشرذم.

عمومًا فإن التنظيمات الشيوعية المصرية كانت قد نجحت في أواخر الأربعينيات، خاصة بعد تأسيس حديث، في التخلّص إلى حد كبير من كثرة العناصر الأجنبية بعد معارك طويلة من أجل التمهيد، إلا أنها لم تتجعب بنفس الدرجة في تجنب حالة التشرذم حتى بعد الاتحاد المؤقت بينها الذي تم عام ١٩٤٧ في نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، فبعد عام واحد عادت حالة الانقسام تمسك بتلابيب الجماعات الماركسية

فانقسمت اسكرا إلى «المنظمة العمالية الثورية»، و «المنظمة الشيوعية الثورية» ثم انقسمت أولاها فيما بعد إلى «النجم الأحمر» و «نحشم أو نحو حزب شيوعى مصرى»، وهكذا، مما كان له أوخم المواقف على تلك التنظيمات.

الإخوان المسلمون:

فرانكشتين التنظيم السرى..

الإخوان المسلمون نشأوا كجماعة دينية فى الإسماعيلية أقامها مؤسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨. بعد عشر سنوات بالضبط «١٩٣٨» قررت الانخراط فى العمل السياسى مما أعلنه المرشد العام فى مجلة النذير التى صدرت فى ذلك العام وجاء فى عيدها الأول أن الجماعة ستنتقل «من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالتضال والأعمال». وبعد عشر سنوات أخرى «١٩٤٨» وبعد اشتراك الجماعة فى حرب فلسطين كان لها أقوى تنظيم سرى عسكرى دفع بالجماعة إلى صدام مروع مع الحكومة راح ضحيته رئيس الوزراء الذى اغتاله أحد أفراد الجماعة فى ذلك العام، أعقبه بأقل من شهرين أن راح مؤسس الجماعة ضحية أخرى لهذا الصدام.

وإذا كان «الإخوان المسلمون» قد تقردوا عن الجماعتين الأيديولوجيتين الآخرين بإنكار فكرة الحزبية، كما سبق التنويه، فهم قد امتازوا عنهما فى صعوبة توجيه تهمة العمالة أو الإلحاد إليهم، وهو ما دأب خصوم الماركسيين ومصر الفتاة على اتهامهم بها، ثم اتهم بتمسكهم بالطابع الدينى وتصويرهم لأنفسهم بأنهم «المدافعون الوحيدون عن الإسلام» وضعوا خصومهم فى مأزق العداء للإسلام!

واستيعاباً لهذه الاعتبارات يمكن إدراك الأسباب الحقيقية وراء ذلك النمو السريع للجماعة، ووراء ذلك العنف الظاهر الذى تسلمت به، وهو نمو وعنف جعل نهاية التجربة الحزبية الثانية، بالنسبة لشتى القوى التى

شاركت فيها، قانون إلغاء الأحزاب الصادر عام ١٩٥٣، إلا الإخوان المسلمين الذين استمروا كجماعة معترف بها إلى أن قادها حجمها وعنفها إلى صدام مروع آخر مع السلطة الحاكمة الجديدة عام ١٩٥٤ بعد حادث المنشية المشهور!

باختصار فإن «التنظيم السرى» لجماعة الإخوان قد أثر في مسيرتها، ثم في مستقبلها، كما لم يؤثر في أية جماعة أحد التنظيمات المنبثقة عنها، إلى الحد الذى يمكن القول معه إنه كان مثل «فرانكشتين» المخلوق الذى تجاوز سيطرة خالقه!

يقودنا ذلك إلى متابعة ظروف نمو الجماعة وطبيعة تشكيلها مما أدى فى النهاية إلى إفراز هذا التنظيم الذى أعطى الإخوان جانباً كبيراً من صورتهم وصنع لهم الناحية الأهم فى تاريخهم.

فبعد التأسيس فى الإسماعيلية انتقل حسن البنا إلى القاهرة عام ١٩٣٢، وفى العاصمة تعددت وجوه النشاط بإلقاء المحاضرات وندروس وعقد المؤتمرات وإحياء الاحتفالات الدينية وإنشاء شعب الجماعة فى القاهرة والأقاليم، كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها، وعندما اجتمع مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين فى دورته الثالثة عام ١٩٣٥ أقر عقيدة الجماعة التى كانت بمثابة مبادئها.

ونمت الجماعة بشكل ملحوظ، بعد عام ١٩٣٦ حين كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف مفتى فلسطين، واتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية، وتقرب إليه على ماهر وعبد الرحمن عزام، مما دفع المرشد العام إلى اتخاذ قراره بالدخول فى معترك السياسة المصرية عام ١٩٣٨.

خلال الحرب وبعدها انتشرت جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسى انتشاراً واسعاً وضم التنظيم عدداً كبيراً من الأعضاء، فضلاً عن المؤيدين، وتم بناؤه بشكل دقيق.

كان على رأس التنظيم «المرشد» العام الذي تمتع بصلاحيات مطلقة وتقرر أن «يتولى مهمته مدى الحياة» يليه «مكتب الإرشاد العام» الذي تكون في البداية من عشرة أعضاء «١٩٣٣». وبلغ عام ١٩٤٧ عشرين عضواً. وتأتى بعد ذلك «الهيئة التأسيسية» التي تكونت من مائة عضو، ورغم أنها كانت بمثابة الجمعية العمومية للجماعة إلا أنه كان يتم اختيار أعضائها من جانب المرشد العام، وهناك بعد ذلك المركز العام بأقسامه ولجانه ثم شعب الجماعة التي انتشرت في شتى أنحاء مصر. بل وخارجها!

وقد بدأت الجماعة تنظيماً شبه العسكرية بفرق الرحلات التي تحولت إلى «نظام الجوال» التي نظمت عام ١٩٤٠ وسجلت بجمعية الكشافة مما أتاح لها التحرك بحرية وأمان من جانب، ثم التمتع بالتسهيلات التي كانت تتمتع بها الحركة الكشفية من جانب آخر. ورغم أن جوال الإخوان أخذت كثيراً من النظم الكشفية إلا أنها غالت كثيراً في التدريبات العسكرية مما كان يشي بالنية على تحويلها إلى قوة عسكرية وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ حسب تصريح المرشد العام نفسه عشرين ألف جوال.

وكانت الخطوة التالية أن انبثق عن الجوال «نظام الكتائب» وكان أكثر دقة في طريقة انتقاء الأفراد، وكان الهدف منه دريب العضو بالجماعة وتطوير علاقته بها من علاقة انتماء إلى علاقة إيمان.

وبعد اكتمال نظام الكتائب تشكل التنظيم السري أو ما سمي «بالجهاز الخاص» وقد جاء على شكل خلايا تتكون كل خلية من خمسة أفراد يرأسها أمير، وكان يدرب هؤلاء الأفراد على أعمال عسكرية متنوعة كما يتمرسون بالمسمع والطاعة وكتمان السر الذي كان يصل بعدم معرفة أية خلية بما يجري في الخلية الأخرى.

وإذا كان متطوعو الإخوان الذين أهلتهم تلك التنظيمات قد لعبوا أدواراً إيجابية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فإن الجهاز الخاص قد أدى دوراً سلبياً سواء بالنسبة للجماعة نفسها أو بالنسبة للتجربة الحزبية الثانية.

صحيح أن هذا الجهاز قد بدأ عمليات في اتجاه صحيح، سواء ضد العناصر العسكرية الإنجليزية خلال الحرب الثانية، أو ضد بعض المصالح المالية اليهودية خلال حرب فلسطين، غير أنه تحول بعد ذلك لضرب خصوم الإخوان لا خصوم الوطن.

وقد راح ضحية هذا التحول شخصيات مصرية عديدة كان من أبرزها رئيس الوزراء المصري محمود فهمى النقراشي الذي اغتاله عيد المجيد أحمد حسن أحد أعضاء الجهاز في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

وكان واضحاً أن الجهاز قد خرج من يد صاحبه بعد المحاولة التي جرت في ١٢ يناير ١٩٤٩ لنسف محكمة الاستئناف مما دعا حسن البنا إلى نشر بيانه الشهير الذي أدان فيه تلك الأعمال تحت عنوان «ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين» واعتبر المرشد العام أن هذه الأعمال موجهة إليه شخصياً!

وكان اغتيال حسن البنا من جانب عناصر من البوليس السياسى في الساعة الثامنة والثلاث من مساء يوم ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ بمثابة الحصاد المر للعنف المتبادل الذى بدأه الجهاز السرى.

وباختفاء مؤسس الإخوان عن مسرح الحياة اختفت الشخصية الوحيدة التى كان يمكن أن تحجم الجهاز الخاص وإذا كان «التنظيم السرى» قبل هذا الاختفاء عنصراً أساسياً من عناصر الوجود الإخوانى فقد أصبح بعده العنصر الأساسى لهذا الوجود مما تؤكد المسيرة التاريخية للإخوان المسلمين بعد ١٩٥٢.

مصر الفتاة جماعة الصحب السياسى..

لم تتقلب جماعة حزبية فى توجهاتها الأيديولوجية أو فى مواقفها السياسية بقدر ما تقلبت جماعة مصر الفتاة، فهي قد بدأت ذات نبرة شوفينية حادة أدت إلى تصنيفها ضمن التنظيمات الفاشية وانتهت ذات برنامج اجتماعى اتسق مع الاسم الذى اتخذته.. الحزب الاشتراكي. وهي

بدأت وقد ضمنت صدر برنامجها العبارة القائلة «يجب أن نعظم الملك وأن نلثف حول عرشه» وانتهت وهي أشد الجماعات ضراوة في الهجوم على القصر حتى صار ما ضمنت أحد أعداد صحيفة الاشتراكية الناطقة باسمها من مجموعة من صور الرؤساء تحت عنوان «رعاياك يا مولاي» مثل شهير في الهجوم على الملك.

وقد ظهرت «مصر الفتاة» في أواخر عام ١٩٢٢ وكان هدفها «أن تجمع الشباب في صعيد واحد.. وأن تعودهم النظام والطاعة.. أن تلبسهم زياً واحداً.. أن تنطقهم بتشديد واحد.. أن تجعل لهم شعاراً واضحاً وغاية محددة.. أن ترسل لهم مثلاً أعلى يحاويلون الوصول إليه.. أن تملأهم إيماناً بحقهم، إيماناً بقوتهم، إيماناً بقدرتهم على العمل، وأن تحملهم على التقشف وبغض اللهو والتهاك وأن يعبئوا الله في سبيل الوطن».

والحركة بدأت كحركة شبابية يقودها كل من أحمد حسين وفتحي رضوان ذات تنظيم محدد وصيغة مميزة مما أثر على تاريخها تأثيراً شديداً.

بالنسبة للتنظيم فقد غلب عليه الطابع العسكري إذ تكونت الجماعة من ست درجات تبدأ بالقسم الذي يضم كل منها ١٢ مجاهداً وينتهي «بهيئة أركان الجهاد» التي تتكون من رؤساء الفئات، وقد تقرر أن يرتدى المجاهدون قمصاناً خضراء مما أدى إلى أن تعرف الجماعة «بأصحاب القميص الأخضر» أما بالنسبة للصيغة فقد اتهم المناصرون الجماعة بأنها ذات هوية فاشية، وبالرغم من إنكار الجماعة للاتهام فإن التبرة الشوفينية التي صيغت مبادئها العشرة مضافاً إليها ما تواتر عن علاقات عقدها مع إيطاليا الفاشية ترجح صحة التهمة.

وينقسم تاريخ الجماعة إلى مرحلتين تمتد أولهما بين قيامها وأواخر عام ١٩٢٢ وأوائل عام ١٩٢٨ حيث تقرر إلغاء تشكيلات القمصان الملونة بما فيها «القميص الأخضر»، وتمتد الثانية منذ أن وضعت الجماعة

لنفسها برنامجًا اشتراكيًا عام ١٩٤٨ وسميت بالحزب الاشتراكي وحتى حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ حين اتهم زعمائهم بأنهم الذين أشعلوه. ويفصل بين المرحلتين فترة الحرب التي قضى زعماء مصر الفتاة أغلب سنواتها في المعتقل، وكانوا قبيل اعتقالهم بنحو عام قد تحولوا إلى ما عرف به الحزب الوطني الإسلامي في مارس عام ١٩٤٠ وهو حزب لم يتمكن من أن يمارس نشاطًا ذا قيمة.

خلال المرحلة الأولى اجتذبت الجماعة قطاعات من الشباب استهوتهم تنظيمات الجماعة العسكرية خاصة بعد أن خاب أمل هؤلاء في الوسائل السياسية التي ظلت تتبعها الأحزاب التقليدية في مجال القضية الوطنية.

غير أن الجماعة وقعت في سلسلة من الأخطاء أدت إلى نهاية تلك المرحلة بفشل ملحوظ... من هذه الأخطاء مناصبتها العداء للوفد مما دعا الحزب الكبير إلى تشكيل جماعات ذات نمط عسكري هي «صحاب القمصان الزرقاء» والتي تمكنت بسهولة من ضرب القمصان الخضراء. خطأ آخر متصل بالخطأ الأول إذ أن «مصر الفتاة» في عدائها للوفد قد ألفت بنفسها في أحضان الأحزاب الأخرى، وقد بدأت ذلك بتعاون وثيق من الحزب الوطني، وكان تعاونًا مفهومًا بحكم أن الجماعتين كانتا تمثلان جبهة رفض للأسلوب السياسي المتبع آنذاك بالتفاوض مع الإنجليز.. غير أنهم قد انعطفوا بعد ذلك للتعاون مع «الأحرار الدستوريين» باعتباره أكبر الأحزاب المعادية للوفد، أكثر من ذلك فإنهم قد تعاونوا مع القصر على ضوء الدور المناهض الذي كان يقوم به ضد الحزب الكبير. وكان معنى كل ذلك أن الجماعة قد انسأقت وراء عداوة غير مفهومة للوفد أكثر مما كان مفروضًا أن يحكم حركتها رؤية محددة.

وقد أتاحت تلك الأخطاء لخصوم مصر الفتاة ضربها في أهدافها ووسائلها مما أدى إلى تقلصها على نحو واضح، رغم إسقاط حكومة الوفد التي عادت في ديسمبر عام ١٩٣٧.

بدأت المرحلة الثانية للجماعة بعد الحرب الثانية وكان قد انفصل عنها مجموعة من مؤسسيها على رأسهم فتحي رضوان الذي انضم للحزب الوطني، وبقي «أحمد حسين» الذي انطلف بالجماعة عام ١٩٤٨ انعطافة كبيرة حين تحول بها إلى جماعة اشتراكية باسم «الحزب الاشتراكي».

وكان الطابع الاشتراكي لمبادئ الحزب الجديد واضحاً وإن لم يكن جازماً، فقد طالب الحزب بالتأمينات الاجتماعية ومجانية التعليم وتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً.

وقد تفرد الحزب الاشتراكي عن سائر الجماعات الأيديولوجية بتجابه في التمثيل خلال برلمان ١٩٥٠ - ١٩٥٢، وإن كان يلاحظ أن هذا التمثيل قد تم بنائب واحد، هو إبراهيم شكرى، كما يلاحظ أن هذا النائب لم يفز بحكم عضويته في الحزب بقدر ما فاز بحكم مكانته الاجتماعية في دائرة شربين التي مثلها.

أضف إلى ذلك أن الصحيفة التي كان يصدرها الحزب مرتين أسبوعياً تحت اسم «الاشتراكية» كانت من أكثر الصحف إثارة خلال فترة الالتهاب الميمامي السابقة على قيام ثورة يوليو.

ومع رفض توصيف الوثائق البريطانية لتقلبات مصر الفتاة بأنها «الاعيب غربية» فإنه لا بد من تفسير لهذه التقلبات.

في تقديرنا أن جماعة مصر الفتاة كانت جماعة «صخب سياسي» استخدمت أيديولوجيات متناقضة لصنع أكبر قدر من الصخب.

وهي في هذا العمل كانت ترتدى في كل مرحلة ازلي العقيدى الذى يناسبها، فاشياً كان أو إسلامياً أو اشتراكياً، وتصنع لكل فترة الوسائل التي تشد أنظار الشارع السياسى المصرى بمنظمات شبه عسكرية كما حدث خلال الثلاثينيات، وبصحافة نارية واجتماعية صاخبة ومظاهرات عنيفة فيما جرى في مطلع الخمسينيات.

وهي في كل ذلك كانت تحالف قوى سياسية ثم تتقلب عليها بعنف، وتنازل جماعات ثم تعادىها بعدة.

وقد أحاطت كل هذه المواقف الجماعة وزعيمها بقدر من الشبهات جعلتهم المتهمين الأساسيين في حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهي تهمة أثبتت الدراسات الحديثة والوثائق التي كشف عنها مؤخراً عدم صحتها، ولكنه المنصب الذي دفع بأصحابه إلى غياهب المسجون.



التجربة الثالثة

.....=١٩٧٦

- من الشمولية إلى التعدد الحزبي.
- الوطني الديمقراطي - حزب السلطة أم حزب الثورة.
- الوفد الجديد - ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية.
- الأحزاب الصغيرة بين الأصالة والتبعية.
- الأحزاب الهيكلية.

الفصل الثانى عشر

«من الشمولية إلى تعدد الأحزاب»

فى ذمة التاريخ دخلت التجريبتان الحزبيتان الأولى والثانية معا أمكن معه لهذه الدراسة أن تتناولهما، رغم تعدد المحاذير السياسية، بأكبر قدر متاح من الموضوعية، سواء من خلال توفر المادة العلمية أو من خلال استخدام المنهج الأكاديمي.

الأمر جد مختلف بالنسبة «للتجربة الثالثة» التى بدأت يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى لازالت فى مرحلة «الصناعة التاريخية» فمن الطبيعي وهذه التجربة فى معسقل حياتها أن يكتنفها من مظاهر الضجيج الإعلامى والمناورات السياسية التى تقود إلى اختلاط الأمور وصعوبة التزام الحياد. أكثر مما يهيئ بها من أسباب الوضوح العلمى الذى يمكن من استقراء الأحداث وإصدار الأحكام التاريخية.

ومن منطلق الإدراك بهذا الاختلاف كان المطروح خيارين.. أن نتوقف الدراسة عند التجربة الثانية ونترك التجربة الثالثة لرجال الصحافة والعلوم السياسية يقلب فيها الألوان وينظر لها الأخيرون ماشاء لهم التقليب والتظهير، أو أن تستمر الدراسة اعتمادا على القناة العلمية بأن هذه التجربة الأخيرة امتداد فى نهاية الأمر للتجربتين السابقتين، حتى لو بعد الزمن بينها وبين سابقتها، وبالتالي فإن إخضاعها للدراسة التاريخية جنبا إلى جنب مع الدراسات الصحفية والسياسية ممكن، بل ومطلوب.

رجح كفة الخيار الثاني اعتباراً..

١- دور التاريخ المهم في صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسعى كل منها إلى رد نفسه «لأصل تاريخي حزبي»، حتى وصل الأمر إلى بحث من لأصل له عن مثل هذا الأصل!

ويبدو حجم هذا الدور من أن حزباً مهماً من أحزاب التجربة امتداد لأكبر أحزاب التجربة الثانية، «الوفد الجديد» باسمه وبشخصه، أو أغلب من تبقى منهم، كذا بتكوينه، لم ينكر في أي وقت أنه وقد ما قبل الثورة رشح توقف نشاطه لربع قرن كامل (١٩٥٢ - ١٩٧٨)، تمتد نفس الظاهرة - ولو بدرجة أقل حدة - إلى «حزب العمل الاشتراكي» الذي يتزعمه مجموعة من رجال «مصر الفتاة»، وهم وإن بدأوا بالتركيز بحزبهم القديم إلا أنهم انتهوا الآن فيما أعلنوه دون مواربة أنهم عائدون إلى جذورهم خاصة مع احتفالهم بمرور خمسين عاماً على تأسيس مصر الفتاة (١٩٣٢ - ١٩٨٢). أما «الحزب الوطني الديمقراطي» فقد كان الرئيس أنور السادات حريصاً مع تأسيسه إلى رده للحزب الوطني الأول، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، ويحرص حتى الآن عديد من زعاماته على تأكيد هذا العنصر التاريخي، يبقى أخيراً رجال «التجمع» وبالرغم من أنهم لا يتسلحون بنفس الدرجة من الحرص على التأسيس التاريخي فإن الفصائل الأهم من الحزب تنتمي إلى الجماعات الماركسية خلال التجربة الثانية ولعل العزوف عن إشهار «الأصالة التاريخية» نابع من إدراك زعامات التجمع أنه قد يكون لهذا الإشهار أضراره السياسية!

٢- إن التجربة الثالثة لم تنشأ من فراغ، فانطلاقاً من رفض نظرية أن «البطل» هو الذي يقوم بصناعة التاريخ لانقبل هنا مقولة أن الإجهاد على التجربة الحزبية الثانية وصناعة الشمولية كان بتدبير من عبد الناصر، أو أن ماجرى خلال النصف الثاني من السبعينيات من عودة وثيدة إلى تعدد الأحزاب نبغ من ميول وقناعات ديمقراطية من جانب السادات، فالأبطال

لا يصنعون التاريخ وإنما يستوعبون متغيراته ويستجيبون لمعطياته، وعلى قدر هذا الاستيعاب وتلك الاستجابة يحتل البطل مكانته التاريخية. وتؤكد متابعة المسيرة التاريخية للحياة الحزبية في مصر هذه الحقيقة التي تجعل «الظرف التاريخي» هو الصانع الحقيقي للتجربة الحزبية الثالثة!

صناعة الشمولية ١٩٥٢ - ١٩٦٧:

رجال «الحركة المباركة» الذين استولوا على السلطة ليلة ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢ لم يجدوا صعوبة كبيرة في اتخاذ قرارهم بإلغاء الأحزاب القائمة بعد أقل من سنة شهور (١٧ يناير ١٩٥٢).

ويشير الاهتمام في هذا الإجراء أنه قد تقرر بعد عمليات إذلال استجابت لها جميعا الزعامات الحزبية، مرة بالمطالبة بتطهير الصفوف وأخرى بالمطالبة باستبعاد أسماء بعضها وثالثة بوضع البرامج. بلقت النظر أيضاً في نفس الإجراء ضعف ردود الفعل تجاهه، وكان واضحاً أن ما كانت تستطيع تلك الأحزاب أن تفعله في مواجهة التبعديات عليها من جانب القصر أو من جانب الإنجليز قد انتهى تماماً، الأمر الذي يثير التساؤلات!

١- تؤكد كل الدلالات أن أهم الأسباب التي مكنت «النظام الجديد» من القضاء على التجربة الحزبية الثانية أن «الأحزاب التقليدية» التي صنعت هذه التجربة كانت في حالة يرثى لها من الوهن.. فشل في حل القضية الوطنية، وعجز عن تكوين رؤية اجتماعية واقتصادية متكاملة، وانحسار للوجود الشعبي في الشارع السياسي بعد أن نجحت الجماعات الأيديولوجية في سحب الجانب الأكبر من هذا الوجود لصفوفها.

وباستثناء الوفد ومحاولة تجديد شباب الحزب الوطني التي قادها فتحي رضوان كانت سائر الأحزاب التقليدية قد اختفت من الناحية الفعلية من على الساحة السياسية، وبالتالي فإن قرار ١٧ يناير ١٩٥٢ كان أقرب أن يكون «تصديقاً» على وضع قائم أكثر منه عاملاً في صناعة وضع جديد.

٢- سبب آخر ناتج عن التفسيرات السياسية الكبيرة التي صنعت «الصيغة الحزبية» خلال التجريبتين الأولى والثانية. فقد كانت هذه الصيغة أحد عناصر ثلاثة شكلت نظام الحكم.. الوجود البريطاني، والحكم الملكي، والعمل الحزبي.

وباستمرار التفاعل بامتداد التجربة الثانية يمكن للمراقب أن يلاحظ أن العنصر الأول لم يكن يسمح بطفئ أحد العنصرين الآخرين. فالوجود البريطاني كان حريصًا على ألا تستفحل السلطة الحزبية ممثلة للحركة الوطنية إلى حد تهديده أو إضعاف الملك، كما أنه كان يتدخل كلما حاول القصر تجاهل القوى الحزبية الحقيقية والاستئثار بالسلطة من خلال قوى حزبية مصنوعة.

وهذه المعادلة القائمة على وجود ثلاثة عناصر للحكم وتوازنها دامت حتى النصف الثاني من الأربعينيات، وبالأدات عام ١٩٤٦ بعد أن خرج من مصر اللورد كيلرن آخر الرجال الأقوياء في قصر الدوبارة. وبعد ماأخذ الدور البريطاني في انقلاص في إطار انحصار عالمي للموجة الإمبريالية، خاصة بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، ومعلوم أن العلاقة كانت دائماً وثيقة بين البقاء في الهند والتمسك بمصر.

وقد تمخض عن تآكل الدور البريطاني داخل الصيغة التي كانت سائدة من قبل، أن اختل التوازن بين العنصرين الآخرين واستأثر الملك بالسلطة بعد إخراج الوفد من الوزارة في أكتوبر عام ١٩٤٤ وحتى عودته إليها في يناير عام ١٩٥٠. ونتج عن هذا الاختلال إضعاف للأحزاب التقليدية وقوة للجماعات الأيديولوجية التي لم يكن لها مكان في المعادلة التي تزعزعت أركانها.

وتهاوت بقية دعائم الصيغة القديمة بعد خلع الملك فاروق في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢، صحيح أن إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية قد تأخر نحو سنة بعد ذلك، غير أن دور القصر قد لحق بدور الإنجليز انتقلا إلى

ذمة التاريخ، ولم يتم ذلك لحساب العنصر الثالث، أى الأحزاب، بل تم على حسابها!

والسبب فى ذلك أن إضعاف دور الإنجليز والقصر فى حكم مصر لم يتم من خلال «عمل حزبي» بل نتج إما عن متغيرات عالمية بالنسبة للطرف الأول وأما عن سوء سياسات وتدهور سمعة بالنسبة للطرف الثانى مما يمكن عنصرًا من خارج المعادلة تمامًا، وهو الجيش، من الإطاحة به، وعلى ضوء كل ذلك كان بالإمكان استبعاد الصيغة القديمة بكافة عناصرها!

٣- إن ما تم فى مصر من القضاء على التعدد الحزبى ووقف التجربة الثانية لم يحدث بمناى عن عالم ما بعد الحرب الثانية. وعلى وجه التحديد العالم الثالث الذى احتلت مصر مكانة متقدمة بين دوله.

فباستثناء الهند شهد هذا العالم فى مرحلة الاستقلال نظامًا سياسيًا اعتمد على الحزب الواحد واتسم بالشمولية.. وكان لذلك الخيار ظروفه. فبالنسبة للدول التى قاد حركة التحرير فيها حزب بعينه لم يلبث هذا الحزب بعد التخلص من الوجود الإمبريالى، وباعتباره حزب الأغلبية، أن تخلص بعد قليل من الأحزاب المناوئة واستأثر بالسلطة وأصبح الحزب الواحد.

أما بالنسبة للدول التى استولى العسكريون على السلطة فيها فقد حرص هؤلاء فى غالب الأحوال على تشكيل تنظيم سياسى يمثلهم، وكان بدوره تنظيمًا أوحده.

وإذا كانت الهند قد شذت عن هذه القاعدة بحكم تعدد «الأجناس والملة» وبحكم طبيعتها اللامركزية، فإن مصر المتجانسة شعبًا والمركزية سلطة كانت مهياة للأخذ بها.

وعلى ضوء كل تلك الأسباب يمكن القول إن الزعامة الناصرية لم تصنع النظام الشمولى وإن كانت قد نجحت من خلال السياسات التى اتبعتها فى الإبقاء عليه مستقرًا، ودون أى تحد حقيقى لأكثر من عقد ونصف.

الجانب الأول من هذه السياسات متصل بالنشاطات القومية الطموحة والمواقف السياسية الرائدة على المستوى العربي أو مستوى العالم الثالث أو حتى على الصعيد العالمي.

ومثل هذه المواقف والنشاطات أدت إلى نتيجتين أسهمتاً في استمرار النظام الشمولي، فما تم إحرازه من نجاحات في هذه الميادين خاصة خلال الخمسينيات ومطلع الستينيات قد أقتنع الكثيرون بأن ما عجز عنه النظام القديم بأحزابه المتعددة أنجز أكثر منه النظام الجديد بحزبه الأوحده، ولم يكن ثمة مجال في مثل هذه الظروف للقول بالعودة إلى التعددية الحزبية.

هذه نتيجة، أما النتيجة الأخرى فقد تبدت فيما نتج عن تلك السياسات من تأليب القوى الفردية وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية مما خلق حالة من الاستنفار الداخلي الدائم. كانت وحدة الصف في ظلها بديهية. وكان القول بالعودة إلى التعددية. في مثل هذه الظروف قد يوصم صاحبه بشبهة السعي إلى شق الصف والعمالة للقوى المعادية المستفيدة من ذلك.

وتمثل الجانب الثاني في ممارسات قمعية وجهت نشأت القوى الحزبية القديمة. تقليدية كانت أو أيديولوجية، أما القوى التقليدية فقد واجهت مع قيام الثورة المحاكمات التي شكلت لها محاكم خاصة مثل محكمة الفساد أو محكمة الثورة كذا قوانين الحرمان من الحقوق السياسية. أما الجماعات الأيديولوجية فقد تم تحجيمها.. اليسار من خلال ما جرى من عصف بالماركسيين بعد حوادث كثر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) وأزمة مارس ١٩٥٤ واليمين بعد العودة لحل جماعة الإخوان المسلمين (يناير ١٩٥٤) ثم الصدام المندوى معها الذي جرى بعد محاولة الجهاز السري للجماعة اغتيال عبد الناصر (أكتوبر ١٩٥٤) التي استتبعها تكوين محكمة الشعب وتقليم رقاب أهم زعماء الجماعة ولم يبق في الساحة إلا مصر الفتاة وقد تصور زعمائها أن عضوية عبد الناصر القديمة لجماعتهم سوف تفرد

لهم مكانة خاصة في ظل النظام الجديد . ولم ينقض سوى وقت قصير قبل أن تنتثبت زعامة الجماعة من أنها كانت وأهمة وقبل أن يؤثر أحمد حسين مفادرة البلاد!

وتوجه الجانب الثالث من سياسات الإبقاء على الشمولية إلى القوى الاجتماعية التي صنعت الحياة الحزبية خلال التجريبتين الأولى والثانية . واستهدف بعض تلك السياسات ضرب تلك القوى كما استهدف بعضها الآخر احتواء من تبقى منها .

سياسات الضرب وجهت أساساً إلى طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية من الأمراء والباشوات والبكوات من خلال قوانين الإصلاح الزراعي المتعددة التي أبقت لهم على الفتات من أملاكهم . وكان معنى ذلك ضرب العمود الفقري الذي يشد ظهر تلك الطبقة ممثلاً في ثروتها بكل التداعيات التي تترتب على ذلك من عجز عن الاستمرار كقوة مؤثرة في العمل السياسي ناهيك عن تكوين الأحزاب التي صدرت القرارات بعلمها .

بقية القوى الاجتماعية التي شاركت في الحياة الحزبية قبل الثورة اتبعت حيلها سياسة الاحتواء .

ونبدأ بالمتقنين بشرائعهم المختلفة..

أصحاب المهن الحرة تقلص دورهم نتيجة لسياسات التأميم المتتالية وأمكن بسهولة إخضاعهم لشكل من وصاية الدولة، ونختار في هذا الصدد أكثر فئاتهم إسهاماً في العمل الحزبي.. المحامين والصحفيين.

فقد تم عام ١٩٥٤ حل مجالس نقابات هاتين الفئتين وتعيين مجالس جديدة . غير أن الأهم من هذه الإجراءات الإدارية كان ما أصاب هاتين الفئتين في وضعيتهن الاقتصادية مما انعكست آثاره على حركتهن السياسية.

بالنسبة للمحامين فقد أدت إجراءات التمهير ثم التأميم واتساع قاعدة القطاع العام وتقلص حجم القطاع الخاص.. أدى كل ذلك إلى

إغلاق أغلب أبواب الرزق أمامهم وتحول مجموعة غير قليلة منهم إلى العمل في الإدارات الحكومية، وانتقلوا بذلك من شريحة أصحاب المهن الحرة إلى شريحة الموظفين الأقل رغبة وقدرة على المشاركة في العمل السياسي.

أما بالنسبة للصحفيين فقد انتهوا إلى نفس الموقف خاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصحافة ولم يعد أمامهم إلا خيار واحد إذا أرادوا الخروج عن التنظيم الواحد وهو التخلي عن عملهم.

يمثل الطلاب «الشريحة الثانية» من المثقفين، وهي شريحة غير قابلة بطبيعتها «للاستئناس» من بجانب السلطة، ورغم ذلك فقد نجح عبد الناصر في استئناسها لنحو عقد ونصف (١٩٥٤ - ١٩٦٨) مما يحتاج إلى تفسير.

كان وراء هذا النجاح السياسات التي اتبعت حيال أبناء هذه الشريحة خلال تلك الحقبة. جانب من هذه السياسات تمثل في محاربة أي تسييس لهؤلاء. ويعد أن كانت انتخابات الاتحادات الطلابية مناسبة للمنافسات الحزبية تحولت لاختيار عناصر الطلاب ذات النشاط الاجتماعي مما كان يتم تحت رقابة صارمة. وتم من خلال ذلك إبطال مقولة أن «الرجل حيوان سياسي» وإعادته لأصله مجرد «حيوان اجتماعي».

جانب آخر بما تم من تعديلات واسمة في دراسة العلوم الإنسانية، خاصة التاريخ وما كان يسمى بالمواد القومية، وهي تعديلات استهدفت الإذانة الكاملة لمهد ماقبل ١٩٥٢ والتمجيد المبالغ فيه لما بعده، وكان لهذه التعديلات مصداقيتها بامتداد فترة الصعود السياسي والاجتماعي وحتى عام ١٩٦٧.

جانب ثالث بدا في سياسات مخططة لصرف أبناء هذه الشريحة لنشاطات وانتماءات غير سياسية خاصة في ميدان الرياضة حيث عرفت «أسابيع الجامعات»، والرحلات السنوية إلى الأقصر وأسوان، ناهيك عن الانتماءات الكروية التي امتصت البقية الباقية من الاهتمامات الشبابية.

الجانب الأخير نتج عن سياسات التعليم والتأميم والتوظيف، وهذه السياسات - بغض النظر عن الفلسفات التي صنعتها - قد أدت في النهاية إلى ربط حياة الطلاب ومستقبلهم بمجلة الدولة مما كان يصعب معه معارضتها، وهي معارضة كانت تعنى ببساطة تمريض الحاضر، بل والمستقبل لأخطار محققة.

تبقى شريحة «الموظفين»، وكانت أصلاً من أقل شرائح المثقفين تحزباً، وقد أدت سياسات الدولة هي الهيمنة على شتى وجوه الإنتاج إلى انقضاء على مابقى من رغبة هؤلاء أو استعدادهم للعمل الحزبي، خاصة وأنهم كانوا مسوقين للانضمام للتنظيم الأوحده، وأصبحت بطاقة العضوية أو دفع الاشتراك بعض مسوغات التعيين في الوظيفة أو البقاء فيها، حتى أن الاشتراك كان يخصم بشكل تلقائي من أصل المرتب.

يبقى «العمال» وقد نجح النظام الناصري في تجريدهم من أية «نوازع حزبية»، وذلك من خلال السياسات الاشتراكية التي استجابت لمطالب العمال الأساسية سواء بتحديد ساعات العمل أو الاشتراك في أرباح مؤسساتهم أو إدارتها، وهي بذلك قد امتصت أغلب دوافع هؤلاء للعمل السياسي أو الانخراط الحزبي من جانب آخر فقد استطاع النظام احتواء العمل النقابي وصرف هذا العمل بالأساس إلى ميادين النشاط الاجتماعي من جانب وإلى ربط النقابات بالإدارة الحكومية إلى حد استوزار رؤساء الاتحادات العمالية من جانب آخر. وإذا كانت هذه السياسات قد نبعثت من قناعة من جانب عبد الناصر أنه لم يعد ثمة صراع، أو ما عرف بتحالف قوى الشعب العاملة أو تأميم الصراعات الاجتماعية، فإنها قد حققت بشكل مقصود أو تلقائي هدفاً رئيسياً بوقف تحزيب الطبقة العاملة!

في اتجاه التعدد ١٩٦٧ - ١٩٧٦:

المودة المشروطة إلى التعدد الحزبي التي ملّم بها الرئيس أنور السادات في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح مجلس الشعب الجديدة في ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتي وصفها بأنها «قرار تاريخي» اتخذته، كانت قراراً تاريخياً بحق.

والمقصود «بالقرار التاريخي» أنه قرار حثمت صدوره معطيات تاريخية وإن كان يبدو أن الرئيس قصد غير ذلك حين نسب القرار إلى إرادة شخصية هي إرادته، وهو أمر غير صحيح.

وتتعدد الدلائل التي تؤكد أن العودة إلى التعدد الحزبي قد استوجبتها الظروف التاريخي أكثر مما نبعت من فتاعة أو إرادة شخصية من الرئيس. من هذه الدلائل ما تضمنته أشهر الوثائق الصادرة عن الرئيس السادات نفسه خلال العامين السابقين من رفض قاطع للعودة للتعدد. فقد جاء في ورقة أكتوبر (إبريل ١٩٧٤) مانصه «أننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب». وجاء في خطاب الرئيس عن «الديمقراطية والمنابر» الذي ألقاه بعد أكثر من عام ونصف في ورقة أكتوبر (٢٠ نوفمبر ١٩٧٥) مانصه «أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب».

منها أيضاً أن القبول بالتعدد كان يسير بخطى تبدو أقرب إلى الانزاع اللاإرادي منها إلى الموافقة الإرادية. وقد بدأت هذه الخطى بالسماح بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي للتعبير عن ائراى الآخر وذلك فى «ورقة الاتحاد الاشتراكي» الصادرة فى أغسطس ١٩٧٤. وهى بداية متواضعة للغاية. وبعد نحو عامين (مارس ١٩٧٦) تأتى الخطوة الثانية بتحويل المنابر إلى تنظيمات للوسط واليمين واليسار، وقبل نهاية العام (نوفمبر) تتحول التنظيمات إلى أحزاب. وإن ظلت جميعها منبثقة من الاتحاد الاشتراكي، ويمر عامان آخران (١٩٧٨) قبل ظهور أول حزب من خارج الاتحاد الاشتراكي ورغم كل ذلك تستمر مجموعة من الضوابط والشروط للتصريح بتأسيس الأحزاب.

منها أخيراً ما تمخض عن ظهور الحزبية فى تجربتها الثالثة من تفير ملحوظ فى صيغة الحياة السياسية التى استمرت قائمة فى مصر بامتداد العقدين السابقين (١٩٥٤ - ١٩٧٤) ونمو قوة ميساسية معارضة وهو ماكان الرئيس السادات على استعداد لتحمله إلى حد.

وقد وقع الرجل في خطأ عندما تصور أن رجال الأحزاب الجديدة هم الذين صنعوا جو المعارضة المتنامي ضده بينما تؤكد دراسة الحركة السياسية والاجتماعية في مصر أن تلك الأحزاب كانت تعبيراً عن قوى جديدة اصطدمت مصالحها مع بعض السياسات القائمة، وبالتالي فهي في حركتها لم تصنع المعارضة بقدر ما كانت صتيعة للمعارضة!

ونتج عن هذا الخطأ مجموعة من الإجراءات القمعية وصلت إلى ذروتها في سبتمبر ١٩٨١. وتبدو هنا أهمية الظرف التاريخي، فبعض هذه الإجراءات عندما كان يتخذها عبد الناصر في ظرف سياسي موات كانت تؤتى بشمارها، أما إجراءات السادات التي اتخذها فقيضاً للظرف التاريخي فقد آتت بعكسها وانتهت بالرجل إلى الحادث المأسوي في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ثم صنع «الظرف التاريخي» الجديد من خلال مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية.

على «الصعيد السياسي» فقد انهار عالم عرفه المصريون وعاشوا به وفيه بعد هزيمة يونية عام ١٩٦٧ واستمرت عوامل تقوض أركان هذا العالم بامتداد أواخر الستينيات وطوال السبعينيات. وانتهت سنوات الزهو الوطني وأخذت مشاعر الزعامة سواء على المستوى العربي أو على مستوى العالم الثالث في الانحسار.

وكانت مظاهرات الطلاب في فبراير ١٩٦٨ أولى صلاثم الشعور بالتغير، ولم يعد ثمة سبب لقبول كثيرين للتسليم بالنظام الشمولي مع تزايد هذا الشعور.

ولم يكن ذلك التغير ليفيب عن القيادة الناصرية التي حاولت أن تواجهه بالإرجاء برفع شعار أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وبالإغراء بالوعد بتقديم إصلاحات ديمقراطية في بيان ٢٠ مارس عام ١٩٦٨.

ويتأكد التغير أكثر بعد تولية السادات وتحركات الطلاب والصحفيين مطالبين بمزيد من الإجراءات الديمقراطية ١٩٧٢ حتى ينتهى الأمر بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

ويكل المقاييس فإن ماتم إنجازه عسكريًا خلال هذه الحرب كان يفوق بمراحل ماتم إنجازه فى حرب ١٩٥٦ . ورغم ذلك فقد أعقب الحرب الأخيرة حالة من الاستفزاز العام مكنت من تدعيم النظام الشمولى بينما أعقب حرب أكتوبر الخطوات التى أدت إلى سلام كامب دافيد مما لم يعد معه أمام السادات مبرر للإبقاء على نظام عبد الناصر الأوتوقراطى .

أضف إلى كل ذلك أن مصالحة النظام مع القرب بعد خصام غير قصير تطلب قدرًا من «المكياف الديمقراطية» . ولكن لايمضى وقت طويل حتى يجد الرئيس أن هذا المكياف قد تحول إلى ألوان ثابتة تغطى وجه الحياة السياسية الجديدة .

وشهدت نفس الفترة مجموعة من «المتغيرات الاجتماعية» كان من المحتم أن تنعكس آثارها على المناخ السياسى العام وعلى رغبة القوى الجديدة التى أفرزتها تلك المتغيرات فى المشاركة السياسية .

كانت «الطبقة البيروقراطية» التى نعت فى أحضان التجربة الاشتراكية الناصرية أولى هذه القوى، وتؤكد الإحصاءات تضاعف حجم هذه الطبقة وتغير نوعيتها بشكل كان محتما أن يؤدى إلى فتح شهيتها السياسية .

فمن إحصاء عن عدد المديرين بالحكومة والقطاع العام عام ١٩٦٠ و ٩٣٩ و ٥٦ مديرا بلغوا ٨٩٩ و ١٣١ مديراً عام ١٩٧٦ ، أما من حيث النوعية فقد غلبَ التكنوقراط على هذه الطبقة بعد حرب ١٩٦٧ وبعد أن قلت مساهمة العسكريين فى الحياة المدنية وهو الاتجاه الذى عبر عنه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بوضع «الرجل المناسب فى المكان المناسب» .

وأهمية غلبة التكنوقراط أنهم أكثر استعدادًا وقدرة على العمل السياسى المتعدد الاتجاهات عن العسكريين الذين يدفعهم تكوينهم إلى

الانتظام في تشكيل واحد. من جانب آخر فإن أبناء هذه الطبقة الجديدة قد اندفعت مع سياسات الانفتاح لتشارك بقدر ملحوظ في فرصها بكل مااستتبع ذلك من المصالح والرفعة في الدفاع عنها.

في نفس الفترة نمت وبشكل سريع للغاية طبقة الرأسماليين الجديدة إذ يؤكد إحصاء في سبتمبر عام ١٩٧٨ أنه كان بمصر ٦٤ مليونيرًا، كان أغلبهم من المتأولين وتجار المواد الغذائية والسيارات وقطع الغيار والأجهزة الكهربائية ولوازم الحرفيين وتجارة الخضروات والفاكهة والمواد الأولية، وهي طبقة استمدت أصولها من البورجوازية الوطنية وبقايا كبار الملاك، ومعلوم أن هؤلاء كانوا عماد التجريبتين الحزبيتين السابقتين، وهم ليسوا طبقة أقل من أسلافهم رغبة في قيادة التجربة الجديدة وصنعها.

وفي نطاق المثقفين عادت شرائحهم الاجتماعية للنشاط ولاتخاذ مواقف سياسية معارضة لتنظيم الشعوب.

ونبدأ «بأصحاب المهن الحرة» ويلاحظ أنه بالإضافة إلى المحامين والصحفيين برز أساتذة الجامعات كبعض القوى المناهضة للفكر السياسي الواحد.

المحامون عادوا لاحتلال مكانتهم بعد النمو الظاهر لدور القطاع الخاص خلال السبعينيات وعاد إلى مكاتبهم نشاطها القديم واسترجعوا مع هذه العودة القدر الأكبر من استقلالهم الذي كانوا فقدوه في ظل التطبيقات الاشتراكية، وأصبحوا بالتالي أكثر جرأة في التعامل مع السلطة، خاصة أن الرئيس السادات قد حرص طول الوقت على صيغ تصرفاته بالصيغة القانونية، وهي في كل الأحوال لعبة المحامين.

الصحفيون كانوا من أكثر الشرائح قلقًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ خاصة مع الثمور بالمسؤولية عن صنع عالم المصريين قبل ذلك، وهو العالم الذي ثبت أن كم الوهم فيه كان أكبر كثيرًا من كم الحقائق، ومن هنا بدأت الدور الصحفية تجم بالأراء وبدأت عملية فرز واسعة تمخضت عن ظهور تيارات معارضة.

وما جرى عام ١٩٧٢ أو بعد ذلك من استبعاد العناصر الصحفية التي انخرطت في تلك القيادات وقادته ثم أعادتها مرة أخرى، أو ما حدث من استبقاء بعض العناصر وحرمانها من الكتابة، كل ذلك إنما كان دليلاً على أن هذه الفئة من أصحاب المهن الحرة عادت للإسهام في الحياة السياسية بشكل خارج عن معزوفة السلطة، وهو الأمر الذي انعكس على تكوين نقاباتهم ونشاطها، وهو أيضاً الأمر الذي هياهم للمب دورهم في تجربة حزبية جديدة.

أساتذة الجامعات وكانوا أقرب فئات أصحاب المهن الحرة لبرميل القلق الذي تفجر أعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستجابت عناصر عديدة منهم لدواعي هذا القلق ورفعت رايات المعارضة داخل قاعات المحاضرات دائماً، وعلى صفحات مجلات الحائط أحياناً.

وتمرضت هذه العناصر، شأنها في ذلك شأن العناصر الصحفية المعارضة إلى الاستبعاد والإعادة أكثر من مرة ونجحت هذه العناصر التي كان حجمها يزداد مع مرور الوقت في تسييس بعض نوادي أعضاء هيئة التدريس، بدرجة أو بأخرى، رغم الأغراض الاجتماعية والثقافية البحتة التي أنشئت من أجلها تلك النوادي.

وأبدت هذه الفئة رغبة واستعداداً للعمل الحزبي وهو ما لم تبده خلال التجريبتين السابقتين. ويمكن للباحث أن يرصد بسهولة أعداداً غير قليلة من أساتذة الجامعات الذين أنهوا في قيادات شتى الأحزاب التي نشأت في التجربة الأخيرة تعبيراً عن تلك الرغبة وذلك الاستعداد.

تبقي شريحة الطلاب آخر شرائح المثقفين، ويحكم أنها أكثر شرائحهم قلقاً فقد كانت أولى الشرائح التي حركتها هزيمة يونيو والتي تحركت بالتالي في مواجهة النظام الشمولي فيما بدا من أحداث ١٩٦٨ و ١٩٧٢.

وتستحق هذه الشريحة التي كانت تشكل «الجيش الحزبي» خلال التجريبتين السابقتين أن نسجل على دورها في تحزيب الحياة السياسية خلال السبعينيات أكثر من ملاحظة:

١- إن الاتحاد الاشتراكي أو أحزاب الأغلبية التي انبثقت عنه، مصر أو الوطني الديمقراطي، ظلت تجتذب مجموعات منهم من الراغبين في الخدمة العامة، ابتداء بمراقبة الأسواق وانتهاء بتنظيم الحدائق.

٢- اتجهت مجموعات منهم إلى العمل الميئسي، وقد نأثر هذا الاتجاه أكثر ما نأثر بالمنطلقات الأيديولوجية سواء كانت هي انتمسار الاشتراكي أو في اليمين الديني.

٣- كانت هذه الشريحة من أكثر الشرائح حساسية تجاه المتغيرات الاجتماعية السريعة التي أفرزت تفاوتات طبقية وصلت في بعض الأحيان إلى حد استفزازي، وكان أبنائها أسرع الفئات استجابة لمثل هذا الاستفزاز وتحدياً للوضع القائمة.

ونصل أخيراً إلى الطبقات المريضة من العمال والفلاحين وهي طبقات شاركت في نطاق محدود خلال التجريبتين السابقتين خاصة الطبقة الثانية.

أما الطبقة الأولى، أي العمال، فإن ماجرى خلال السبعينيات من تقليص دور القطاع العام وزيادة التضخم إلى حد لم تعد معه زيادة الأجور كافية لملاحقة ارتفاع الأسعار، كل ذلك وإن كانت تظهر آثاره على صورة مطالب هتوية، غير أنها في نهاية الأمر يمكن أن تترجم إلى انتماءات حزبية يأمل تحقيق هذه المطالب.

ولا يسمع أي باحث منصف بعد رصد هذه المتغيرات إلا التسليم بأن التجربة الحزبية الثالثة شأنها في ذلك شأن سابقتها قد صنعتها وتصنعها ظروف سياسية جدت وأوضاع اجتماعية نشأت، وليس الرغبة الشخصية لحاكم مهما بلغ الإخلاص أو عدم الإخلاص لهذه الرغبة.



الفصل الثالث عشر

الحزب الديمقراطي.. حزب السلطة أم حزب الثورة؟

مقار الاتحاد الاشتراكي أو مؤسساته أو أرصده التي حصل «الوطني الديمقراطي» على الجانب الأهم منها هي الأقل قيمة فيما ورثه عن التنظيم الشمولي، الأكثر تأثيراً في صنع ملامح الحزب الكبير كان ما ورثه من صلاقات الاتحاد الاشتراكي وتركيبه وممارسته، وأهم جانب في العلاقات يؤثر على الحزب الوطني هو الجانب الخاص بالصلة الحميمة بينه وبين السلطة التي ورثها من بين ما ورث.

وينبغي قبل توصيف هذه الصلة تسجيل عدد من الملاحظات التاريخية بحثاً عن موقعها في إطار الحياة السياسية المصرية بعامة والتاريخ الحزبي بخاصة.

أولى هذه الملاحظات تتصل بموقف الأحزاب الكبيرة للتجارب الثلاثة من السلطة، ويلاحظ أنه بالنسبة للتجريبتين الأوليين قد نشأ الحزبان الكبيران، الوطني والوفد، من متعلق التحدي للسلطة، إذا كان مقصوداً بها السلطة الفعلية أي الوجود البريطاني، أما بالنسبة للسلطة الشرعية ممثلة في قصر عابدين فقد تراوحت العلاقة معها بين مد جسور انفتاحهم

هي أغلب الوقت والخضومة لبعض الوقت فيما يخص الحزب الوطنى، والعكس فيما يخص الوفد .

اختلفت الصورة بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى، فالعلاقة بينه وبين السلطة، ممثلة في مؤسسة الرئاسة، وصلت إلى حد التلاحم .

ويسوق الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الأسباب التي أدت إلى هذا الشكل من العلاقة فيقول إنه «طبقاً للدستور العارى في مصر نميش نظاماً سياسياً أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسى حيث تعطى لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية يقوم بممارستها عن طريق الحكومة، وفي نفس الوقت فإن الحكومة مسئولة جماعياً، والوزراء مسئولون كأفراد أمام مجلس الشعب، هنا تكون العلاقة وثيقة بين رئيس الجمهورية وهو يتمتع بسلطات تنفيذية طبقاً للدستور ويمارس هذه السلطات عن طريق الحكومة. وهذا الوضع لا يمكن أن يسير إلا إذا كان رئيس الجمهورية ينتمى إلى نفس الحزب الذى تشكل منه الحكومة وإلا تعذر إيجاد الاتفاق اللازم، والانسجام الممكن لكي تسير الحياة السياسية دون حدوث صدام أساسى في السلطة، ولذلك فإن رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطنى، أو الحزب الذى تشكل منه الحكومة يصبح أمراً ضرورياً».

على الجانب الآخر هناك الاختلاف الظاهر بين هوية السلطة خلال التجريبتين الأولى والثانية عن هويتها خلال التجربة الأخيرة، إذ بينما كانت قبل ١٩٥٢ ذات طابع استعماري يمثلها قصر الدويارة أو شكل عنصرى استبدادى يمثلها قصر عابدين فقد أصبحت بعد ذلك «سلطة وطنية، واجهت القصرين بكل ما يرمزان له وقضت على دورهما في الحياة السياسية المصرية».

ومع هذا الاختلاف فالتلاحم في الحالة الأولى مقضى عليه بالفشل بينما هو مقبول في الحالة الثانية وإلى درجة تزداد أو تنقص تبعاً لمواقف

السلطة الوطنية من جانب، وتبعا لتنفيذها لسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة أو فاشلة من جانب آخر.

الملاحظة الثانية خاصة بتركيب السلطة السياسية، وهو التركيب الذي انعمت معطياته على الحياة الحزبية عموما وعلى سياسات السلطة تجاه الأحزاب وهي طليعتها الحزب الكبير. وقد بدأت هذه السلطة خلال التجربة الأولى وهي تتكون من ثلاثة أجنحة كانت تبعا لمسميات العصر السلطة القانونية التي مثلها السلطان العثماني، والسلطة الشرعية ممثلة في خديوي مصر، وأخيرا السلطة الفعلية التي تجسدت في الاحتلال البريطاني، وكانت مساحة الاختلاف بين الأجنحة الثلاثة أكبر كثيرا من مساحات الاتفاق، وهي داخل هذه المساحة واستثمارا لأسباب الاختلاف تحركت أحزاب مصرية عديدة في طليعتها «الحزب الوطني» وليس من دليل على أثر هذا الاختلاف على حزب التجربة الأولى الكبير من تلك العلاقات العكسية بين الخديو وبين كل من دار المعتمد البريطاني والحزب الوطني من جانب آخر، فالشقاق مع المعتمد البريطاني كان يلد وفاقا مع الحزب الوطني، والعكس صحيح.

يتم التقدم خطوة في اتجاه تركيز السلطة خلال التجربة الثانية وذلك بعد استبعاد جناحها القانوني ممثلا في الدولة العثمانية التي سقطت تحت وطأة تطورات الحرب الأولى، واقتصرت السلطة نتيجة لذلك على جناحي عابدين والدويارة. ويستتبع ذلك أن تضيق مساحة الاختلاف التي كان يمكن أن يتحرك الوحد في داخلها باعتباره حزب التجربة الثانية الكبير، ولعل محدودية هذه المساحة هي التي صنعت في نهاية الأمر ظاهرة المصادرات المستمرة لحقوق حزب الأغلبية ممثلة في حل البرلمان التي كان للوحد الأغلبية فيها، أو في وزارته.

وتتوحد السلطة بعد ١٩٥٢ بعد أن توقف دور قصر الدويارة وأطيح بقصر عابدين، بينما تم في نفس الوقت الإجهاز على التجربة الحزبية الثانية.

وقد بدت «السلطة الواحدة» أولاً ممثلة في «مجلس قيادة الثورة» ثم أخذت منذ أزمة مارس عام ١٩٥٤ في الانتقال إلى «مؤسسة الرئاسة» التي استأثرت بالجانب الأهم من الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن كونها صاحبة القرار السياسي.

وكان من أهم ما ترتب على تمركز السلطة على هذا النحو أن توقفت الحياة الحزبية في مصر لنحو ربع قرن، وهي أطول فترة من فترات التوقف منذ أن نشأت تلك الحياة خلال العقد الأول من القرن، واحتل مكانها نظام الحزب الواحد، ولنا وقفة قصيرة مع هذا النظام يحكم ما خلفه من بصمات على الحزب الوطني الديمقراطي.

وقفة مع نظام الحزب الواحد:

على الجانب الأول من هذه الوقفة نلاحظ أن مؤسسة الرئاسة هي التي قامت بتخليق الحزب، وقد نتج عن ذلك أن أخذ النظام الشمولي في مصر شكلاً مختلفاً عن الأنظمة الشمولية التي عرفت أوروبا، فاشية كانت أو اشتراكية، فبينما نلاحظ أنه في تلك الأنظمة يبدأ الزعيم من الحزب ليصلاً معاً إلى السلطة فإنه في التجربة المصرية خرج الحزب من جيب الزعيم بعد أن كان قد وصل إلى السلطة...

أما على الجانب الثاني من الوقفة فنلاحظ أن التغيرات التي كانت تصيب النظام الواحد لم تأت من داخله بقدر ما تبعت من سياسات صنعتها مؤسسة الرئاسة أو فرضتها الظروف على تلك المؤسسة، فإلغاء هيئة التحرير وإقامة الاتحاد القومي عام ١٩٥٧ ثم بمبادرة من عبدالناصر بعد أن استنفذ التنظيم الأول أغراضه نتيجة لما ترتب على حرب ١٩٥٦ من التخليص من أي قيد كان يربط مصر ببريطانيا، والتحول من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٢ جاء بقرار من نفس الجهة وهو قرار صنعه اندساس بعض العناصر المعادية في صفوف الاتحاد القومي مما بدا في الانفصال السوري وتحطيم الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يكن هناك ثمة غرابة إذاً مع وصولنا إلى الجانب الثالث من تلك الوقفة أن يكون رئيس الجمهورية في نفس الوقت رئيساً للتنظيم الذي أقامه مهما اختلف مسماء.

في الجانب الرابع من وقفنا تلك نلاحظ أنه قد نتج عن ذلك التلاحم بين اثريين وتنظيمه السياسي أن انتحل ذلك التنظيم قدرًا غير يسير من صلاحيات السلطة بالرغم من الافتراض بأنه تنظيم شعبي بالأساس، وقد تراوحت عمليات الانتحال تلك بين مراقبة الأسعار والتقيام بعمليات خاصة للتظاهرة مثلًا أو تنظيم المرور.

ويبقى الجانب الأخير من هذه الوقفة الذي نلاحظ فيه أن التنظيم الشمولي قد واجه هجمة بيروقراطية يصح معها القول إن الموظفين قد نجحوا في نهاية الأمر في الاستيلاء عليه، صحيح أن العسكريين كانوا يمثلون الجانب الأهم في التنظيم مع قيامه هيئة التحرير، وانتقل الأمر إلى التكتوقراط بعد ١٩٦٧ في الاتحاد الاشتراكي، غير أنه في الحالين غلبت القيادات البيروقراطية، والأخطر من ذلك، التمتع البيروقراطي المصري.. الذي يقوم دائماً على النظر إلى أعلى لاستلهاام القرارات والمواقف، وإذا كان مثل هذا التمتع جائزاً في الإدارات الحكومية فهو باليقين ليس من أنماط العمل السياسي.

وقد ورث «الديمقراطي الوطني» من بين ما ورث من التنظيم الشمولي تلك العلاقات الوطيدة مع مؤسسة الرئاسة، في تلك المرحلة على الأقل التي يغلب عليها طابع الانتقال من الشمولية إلى التعدد الحزبي. ويبدو هذا الإرث واضحاً من خلال المتابعة التاريخية لنشوء الديمقراطي الوطني، فقد بدأ باسم «المنير الديمقراطي الاشتراكي» في نوفمبر عام ١٩٧٥، وكان برئاسة «محمود أبو واقية» التي كانت تربطه بالريثيم السادات روابط وثيقة منها رابطة القرى، تحول بعد ذلك إلى تنظيم «مصر العربي الاشتراكي» برئاسة معدوح مالم رئيس الوزراء الذي كان في تكوينه رجل إدارة في الأساس ورجل سياسة في الأقل.

من حزب مصر إلى الوطنى الديمقراطى:

وبالرغم من أنه لا يمكن القول أن «المنبر الديمقراطى الاشتراكى» أو «حزب مصر العربى الاشتراكى» كانا بمعيدين عن مؤسسة الرئاسة إلا أنهما لم يكونا قريبين منها بدرجة كافية كما كان الحال فى ظل التنظيم الشمولى. وقد ساد تصور مؤداه أن هذا البعد التوسيعى قد أغرى بعض فصائل المعارضة بشن هجماتها على «حزب مصر» وأن هذه الهجمة قد اتسمت إلى الحد الذى وصلت معه إلى الأحداث الجميمة التى تشجرت فى مصر فى ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧. دفع ذلك الرئيس السادات إلى اتخاذ قراره بتأليف الحزب الديمقراطى الوطنى تحت رئاسته، وكان المشهد الطبعى بتداعى حزب مصر نتيجة لانضمام أغلب أعضائه للحزب الجديد.

وتوصيف هذا التحول بأنه مشهد طبعى يعتمد على أكثر من سبب، ربما يكون أهمها أن صلة القرى بين «حزب مصر العربى» وبين الاتحاد الاشتراكى كانت وثيقة إلى الحد الذى صعب معه على الحزب الجديد أن يتحرك بدون غطاء الرئاسة الذى كان يتمتع به التنظيم الشمولى، بمعنى آخر أنه كان مطلوباً فترة حضانة وصولاً إلى مرحلة الفطام، وهو ما لم يمر به الحزب الناشئ. سبب آخر: أن الكوادر التى شكلت الاتحاد الاشتراكى كانت هى بنفسها كوادر الحزب الجديد، وهى بحكم تكوينها الذى غلب عليه الطابع البيروقراطى كانت تتطلع إلى عودة الرئيس إلى المكان الذى اعتادوا أن يروه فيه، مكان الصدارة فى تنظيمهم.

غير أنه مع عودة الصلة التلاحمية بين مؤسسة الرئاسة وبين حزب الأغلبية يبقى تساؤل عن أهم الأسباب التى دفعت الرئيس إلى عدم احتلال مكان الرئاسة فى حزب مصر دون الحاجة إلى إقامة حزب جديد على أنقاضه، وهو ما لا نظن أن أعضاء الحزب كان يمكن أن يرفضوه، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنهم كانوا يتشوقون إليه. ومثل هذا العمل كان سيعنى

«الوطني الديمقراطي» أو حزب الأغلبية كيفما كان اسمه من انتقادات خصومه الذين لا يفتأون يذكرونه بمشهد هروع أعضائه من حزب لآخر.

في تقديرنا أن هناك سببين دفعوا الرئيس السادات إلى تأليف الحزب الجديد، أولهما: أنه لم يكن على استعداد أن يرث «حزب مصر» أو على الأقل ما صنعت حكومته في يناير ١٩٧٧ من سياسات أدت إلى أحداث ١٨ و ١٩ يناير المشهورة بكل ما كانت تؤمن إليه من أنه لم يعد للحزب أي شعبية في الشارع المصري. السبب الثاني: أن مؤسسة الرئاسة قد شعرت من خلال الفترة الممارسة القصيرة لحزب مصر وحكومته أنه كان إدارياً أكثر مما يجب وسياسياً أقل مما ينبغي، واقتقاد الحد الأدنى من الرؤية السياسية والإحساس بنبض الشارع، وهو ما أراد الرئيس السادات تداركه بضم الشخصيات ذات الرؤية السياسية في الحزب الجديد.

وبعد اغتيال الرئيس السادات ورئيس الحزب الوطني في ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ سادت فترة تردد في أن يتولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب، ويبدو أنه كانت هناك في تلك الفترة خيارات متعددة أمام مؤسسة الرئاسة وأنها قد استقرت على خيار العودة إلى الجمع بين الرئاستين، وهو الخيار الذي أبقى العلاقة بين الحزب الكبير وبين مؤسسة الرئاسة على نفس الدرجة.

كان مما ورثه الوطني الديمقراطي أيضاً عن «الاتحاد الاشتراكي» تركيبه، صحيح أن هذا التركيب في شكله العام يأخذ الشكل الحزبي المعروف غير أن الشكل لا ينم بدرجة كافية عن «ميكانيزم» الحزب وذلك لأن التركيب الذي يقوم من صنع كواد الحزب عن طريق التمييز قد أدى في النهاية إلى أن تتم حركة الحزب من أعلى إلى أسفل، من الرئيس وحتى أصغر الوحدات الحزبية.

وإنصافاً للحقيقة التاريخية ينبغي القول بأن أغلب الأحزاب التي عرفت الحياة الحزبية في مصر قد عاشت هذه الظاهرة بدرجة أو بأخرى حيث لم تفرز قواعد الأحزاب زعامتها بقدر ما قامت الزعامات

بتمسيير القواعد الحزبية، وإن كان هناك اختلاف بالنسبة للوطني الديمقراطي فإن هذا الاختلاف ناشئ عن مكان الزعامة في رئاسة الدولة.

ولعل القضية الأهم في «ميكانيزم» الحزب الكبير هي قضية البحث عن صيغة للتلاحم بين القيادة والقواعد، ويبدو أنها أحد الهموم المستمرة لتلك القيادة.

وتمثل ممارسات الوطني الديمقراطي الجانب الأخير من جوانب الإرث الذي ناله من الاتحاد الاشتراكي وقد انبثقت هذه الممارسات من فئاعة مؤداها أن الحزب قد تألف ليحكم لأنه حزب الأغلبية وهو ما عير عنه نائب رئيس الحزب بقوله «إن حزب كمال أتاتورك في تركيا تمتع بالأغلبية مدة طويلة، وحزب المؤتمر في الهند تمتع أيضاً بالأغلبية لمدة طويلة».

وقد عرفت التجريبتان السابقتان ظاهرة حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية، وبالتالي لا يمكن القول بفرابة الظاهرة، ومع ذلك يمكن القول إن هناك اختلافا ظاهرا وهو اختلاف ناتج عن أن زواج السلطة مع حزب الأغلبية في التجريبتين المذكورتين لم يكن على هذا النحو الكاثوليكي القائم حتى الآن مع حزب الأغلبية للتجربة الثالثة، بالعكس كانت أسباب الخلاف بين أجنحة السلطة وبين الأغلبية أكبر كثيرا من أسباب الاتفاق مما كان يسمح لأحزاب الأقلية بالمشاركة في السلطة سواء من خلال تأليف الوزارات أو دخول البرلمانات، وإن كانت السلطة خلال التجربة الثانية قد غالت في هذا الاتجاه إلى درجة أن أحزاب الأقلية قد شاركت في الحكم أكثر مما شارك حزب الأغلبية.

والصلة بين قضية الحكم وقضية التعدد الحزبي غاية في الأهمية، وقد كانت كذلك بامتداد التاريخ المصري المعاصر غير أنها في الواقع الراهن أكثر أهمية من أي وقت مضى بحكم تأثيرها ليس على واقع أو مستقبل الحزب الوطني فقط، بل على استمرار أو توقف التجربة الثالثة

برمتها لم يكن لهذه القضية وجود خلال التجربة الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤) بسبب أن أحزاب تلك التجربة لم تشارك في الحكم غير أنها برزت بشكل ملحوظ خلال التجربة الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٣) حين كانت فرصة وصول أحد الأحزاب إلى الحكم مناسبة للإضرار بمصالح الخصوم وتحقيق منافع الأنصار مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نسميه الأمراض المتوطنة في العمل الحزبي، مثل مرض الاستثناءات حين كان كل حزب يعرض على إغداق المزايا على أنصاره من موظفي الحكومة، ومثل مرض «الدكتاتورية البرلمانية» حين كان الحزب أو مجموعة الأحزاب التي تحصل على الأغلبية البرلمانية توظفها للمصنف بخصومها.

وإذا كان الوصول إلى السلطة قد أدى إلى ظهور مثل تلك الأمراض خلال التجربة الثانية فإن البقاء في السلطة قد أدى إلى ظهور أمراض أشد خطراً يمكن أن تلحقها عين المؤرخ خلال التجربة القائمة، منها ما يمكن أن يصيب حزب السلطة من ترهل نتيجة لانضمام المنتسبين أكثر من انخراط المؤمنين، ومنها ما يمكن أن يصيبه من «سوء سمعة» سواء بسبب انضمام هؤلاء أو بسبب هجمات أحزاب المعارضة التي تداوم على شنّها على سياسات حكومة الحزب صحيحة كانت أو خاطئة، طالما أنها مطمئنة أنها لن تكون في المستقبل المنظور على الأقل، مشوّلة عن تنفيذ سياساتها الخاصة.

والبقاء في السلطة كانت له مبرراته في ظل النظام الشمولي حين ساد تصنيف تفسى في الفكر السياسي القائم، لا في مصر وحدها بل في أغلب البلدان التي عرفت هذا النظام، يقوم هذا التصنيف على تقسيم المواطنين إلى أنصار للثورة وأعداء لها، ومن هنا كان يتم تعقب الآخرين تحت شعار «لا حرية لأعداء الثورة»، ومن ثم فالمعلاقة في ظل النظام الشمولي كانت تقوم على «المواجهة» لا على المجادلة التي تقوم عليها العلاقات السياسية في ظل التعدد الحزبي، والنوع الأول من العلاقة لا يسمح بتبادل مواضع السلطة بين الثورة وأعداء الثورة إلا إذا تم هذا

التبادل بشكل انتقالي، ويختلف الأمر في إطار النوع الثاني من العلاقة الذي يقوم أساساً على تبادل هذه المواقع من خلال صناديق الانتخابات لإتاحة الفرصة لكل حزب لتنفيذ ما يراه من برامج لتحقيق الصالح العام.

ويبدو أن مؤسسة الرئاسة أكثر فهماً لهذه الحقائق من عديد من دوائر الحزب الوطني. ويظهر هذا القسمة في مجموعة من التصرفات التي تستهدف قدراً من تمثيل أحزاب المعارضة في السلطة، منها اللقاءات الدورية التي يحرص الرئيس مبارك على عقدها مع زعماء المعارضة حيث يتم فيها اطلاعهم على أهم التطورات التي تمس المصالح الوطنية، ومنها استخدام الرئيس للحق الذي خوله إياه الدستور بتعيين عدد من نواب مجلس الشعب بقيامه بتعيين عدد من رجال أحزاب المعارضة في المجلس.

حزب الثورة:

بينما ورث الحزب الوطني السلطة، بكل مزاياها وأعبائها فقد كان عليه في نفس الوقت أن يتعامل مع جانب آخر من الميراث وهو أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو، خاصة وأن الحزب الرئيسى المناهض، الوفد الجديد، كان حزب الأغلبية خلال التجربة السابقة على الثورة، وبشكل هذا الجانب من الميراث القسمة الأساسية الثانية من قسومات حزب التجربة الثالثة الكبير.

وثائق عديدة أصدرها الحزب الوطني الديمقراطي حرص فيها على تأكيد نسبة لثورة يوليو كان أشهرها برنامجه الانتخابى الصادر في ٣٠ إبريل عام ١٩٨٤ الذى جاء في جانب من تصديره «كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ضد النظام السابق عليها، والذي أخفق وقتئذ في تحقيق آماني الشعب وآماله.. كانت ضرورة لتحقيق آماني الشعب وتقديم المجتمع من أجل نظام أفضل» وجاء في جانب آخر من التصدير «أن الحزب الوطني الديمقراطي الذي قام في أغسطس ١٩٧٨ الميلادى العاشر من رمضان ١٣٩٥ الهجرى هو التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة يوليو من أجل الحرية

السياسية والعدالة الاجتماعية وتأسيس الديمقراطية في ظل حياة حزبية سليمة».

ومع أن الانتساب لثورة يوليو مملعة أساسية من مسلمات الحزب الوطني الديمقراطي فإن سائر أحزاب المعارضة، أو غالبيتها، ترى أنه قد عكس الثورة وخرج على مبادئها مما يتطلب محاولة لوضع النقط على الحروف داخل هذا الكم الهائل من الاتهامات المتبادلة في هذه القضية.

يقتضى ذلك أولاً تقديم تعريف محدد للثورة والثورات تقوم نتيجة لعجز النظام السياسي عن استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنعها حركة التاريخ وترجمتها إلى مشاركة في السلطة وتغيرات في القانون وإعادة لبناء المؤسسات الدستورية على نحو يستجيب مع تلك المتغيرات، وتوصيف عمل أو مجموعة أعمال بالثورة يكون صحيحاً بقدر ما تحقق من إنجاز في حل التناقض بين السلطة وبين مجموعة المتغيرات التاريخية وليس مجرد الانقضاض على رجال هذه السلطة أو جناح منهم وإبعادهم عن مواقعهم...

وبهذا التعريف المحدد، والمبسط في نفس الوقت، يمكن توصيف ما صنعه عبدالناصر خلال أغلب منى حكمه، بالثورة وإن كان يميها أنها كانت «ثورة بلا ثوار»، فقد اعتمد النظام على التغير بالقرارات الجمهورية لا التغير من خلال القوى الاجتماعية المستفيدة بالتغير!

وخلال الأعوام الصعبة التي تلت حرب ١٩٦٧ وحتى حادث المنصة في أكتوبر عام ١٩٨١ وهي الفترة التي شغل عهد السادات أغلب سنيها حدثت متغيرات كثيرة نحاول هنا تقييمها بعيداً عن تشنجات المؤيدين والمعارضين...

أولاً: كانت هناك قناعة الرئيس الجديد أن عليه لكي يصنع تاريخه أن يأخذ خطأ مستقلاً في صنع الحاضر الوطني بغض النظر عن اتفاق هذا الخط مع المتغيرات التاريخية، أو تناقضه معها.

والحقيقة أن السادات لم يكن فريداً في هذا، فالمتابعة تؤكد أنه على امتداد التاريخ المصري حرص كل حاكم على نخب منجزات سابقة أو أغلبيتها.

ثانياً: كان من الطبيعي أن يتم التركيز أولاً على سلبات الحقبة الناصرية، وكان أخطر ما جرى على نطاق واسع خلال تلك الحقبة من مصادرة حريات المعارضين مما وصمها بالعداء للديمقراطية فتم التركيز على تلك القضية أولاً تحت مسمى ضرب مراكز القوى وكان هناك ثانياً الأزمة الاقتصادية التي كانت مضاعفات حرب يمنية من أهم أسباب صنمها وتم مواجهتها بالمدول عن كثير من السياسات الاقتصادية للحقبة الناصرية.

ثالثاً، بدأ من خلال كل ذلك تناقض الحقيقتين، وكان من الطبيعي أن تظهر قوى اجتماعية جديدة مستفيدة من سياسات الحقبة الساداتية، حريصة على عدم المساس بتلك السياسات.

رغم كل ذلك فقد ظل السادات حريصاً على عدم التكرار لثورة يوليو وإن كان قد رأى أن ذلك لا يمنع من تصحيح مسار الثورة مما رأى خصوصه انعطافاً بها خاصة بعد انقلابه على رجال عبدالناصر في أحداث ١٥ مايو عام ١٩٧١ التي وصفها بعض الصحفيين بالثورة، ولم تلبث التسمية أن أعجبت المصادات نفسه فتمسك بها على أساس أنه ليس ما يمنع من أن يكون لكل ثورة ثورته الخاصة.

انعكس كل ذلك على الحزب الوطني الديمقراطي الذي حرص، خاصة بعد وفاة السادات على طرح صيغة توفيقية بدت في أقوال زعمائه بأنه «حزب ثورة ٢٣ يوليو و١٥ مايو، بغض النظر عن حجم التناقض في السياسات التي ترتبت عن كل من الحدثين، ومع ذلك فهناك مجموعة من الملاحظات تتطلب التسجيل في هذه القضية، قضية علاقة الحزب الوطني بالثورة:

أولى هذه الملاحظات أن أغلب أحزاب التجربة الثالثة حرصت على أن تنسب نفسها للثورة، وكانت هناك بالفعل صلة نسب بدرجة أو بأخرى، فالتجمع منذ نشأته ضم عدداً من الناصريين، والأحرار ترأسه أحد الضباط الأحرار، والعمل فتح أبوابه دائماً لعدد من رجال عبدالناصر واستمر يذكر في كل وقت بعلاقة عبدالناصر القديمة بمصر الفتاة.

الملاحظة الثانية، أنه مع احتدام معركة الانتخابات، ومع ما بدا من أن المناهض الرئيسي للوطني هو الوفد الجديد، الحزب الكبير للتجربة الثانية، علت الأصوات داعية إلى تجمع أحزاب الثورة تحت لواء الوطني الديمقراطي، وقد لقيت هذه الدعوة قدراً من الاستجابة بين بعض العناصر التي كانت معروفة بانتمائها الناصرية فانضمت للحزب أو أيدته في المعركة الانتخابية.

تبقى الملاحظة الأخيرة، وهي أنه كلما يمر الوقت يزداد حرص القائمين على إدارة شؤون الوطني الديمقراطي على تأكيد الانتماء للثورة الأم، ثورة ٢٣ يوليو، ووضع أحداث ١٥ مايو في حجمها الحقيقي باعتبارها نزاعاً على السلطة.

ويتأكد هذا الاتجاه من أمرين، فالوثيقة الوحيدة من وثائق الحزب التي يعتمد بها والتي صدرت في إبريل ١٩٨٤، وهي برنامج الانتخابية تم تقديمها بتصدير طويل عن ثورة ٢٣ يوليو، وبالمقابل لم تتضمن أية إشارة من بعيد أو قريب لما أسمى بثورة ١٥ مايو.

هذا أحد الأمرين، أما الأمر الثاني فيتمثل فيما عمدت وتعتمد إليه دوائر الحزب من بذل عناية ملحوظة في اقتناص مناسبات الاحتفال بعبدالناصر، باعتباره رمزاً لثورة ٢٣ يوليو، وهي عناية كانت غائبة في أغلب سني الحقبة الساداتية.

وتؤكد مجموع هذه الملاحظات على وعي ملحوظ بدأ يدب في صفوف الوطني الديمقراطي بأهمية تجميد انتسابه لثورة ٢٣ يوليو لأن الدليل

الوحيد لذلك الانتماء أن يبقى مجرد «حزب سلطة» تداعى قوائمه مع اللحظة التي يمكن أن تسحب السلطات فيها تأييدها له.



الفصل الرابع عشر

الوفد الجديد ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية

بين النزعة البوربونية والخيار الإنجليزي يتوقف مصير الوفد الجديد بل قد يتقرر مصير التجربة الحزبية الثالثة برمتها^١.

والوفد الجديد يتصارع بداخله التياران المتناقضان، تيار لا يتعلمون من أمثال آل بوربون الذين صادوا إلى حكم فرنسا بعد ربع قرن من قيام ثورتها الكبرى (١٧٨٩ - ١٨١٥) وتصوروا أنهم قادرون على إسقاط الحقبة الثورية. بل وإدانتها، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية. وهو التصور الذي أدى إلى الإطاحة النهائية بهم بعد نحو عقد ونصف من عودتهم فائردة في التاريخ. كما تعلمنا دروسه. عمرها قصير.

أما التيار الثاني فيتمثل في أولئك الراغبين في استخدام التراث التاريخي للوفد بشكل صحي من خلال إيجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسي الذي أضرته تلك المتغيرات مستهدفين من وراء ذلك تغييره لا تدميره. وأصحاب هذا التيار مؤهلون أكثر من أية جماعة حزبية قائمة في مصر الآن على طرح الخيار الإنجليزي، بل وتحقيقه. ويقوم هذا الخيار على حزبين سياسيين كبيرين

يتبادلان الأغلبية البرلمانية التي يستتبعها تبادل المواقع الوزارية، وعلى الرغم مما يبدو في هذا القول من إغراق في التفاؤل غير أنه أحد البدائل المحدودة لضمان قدر معقول من الاستقرار السياسي في المستقبل المنظور على الأقل.

وقبل رصد كل من الخيارين يجدر التنبيه إلى أن الوفد الجديد لا يدانيه حزب آخر في اهتمامه بالتاريخ . وهو أمر طبيعي بحكم أنه الحزب الوحيد من أحزاب التجربة الثالثة الذي انحدر من التجربة السابقة، شأنه في ذلك شأن الحزب الوطني في التجربة الثانية.

ومشكلة تعامله التاريخ أنه مثل الدواء قد يفيد القليل منه . وقد يقتل الإسراف فيه ! وتبدو خطورة الإسراف فيه أكثر ما تبدو في أصحاب الاتجاه الأول..

الردة التاريخية وتركيبية البارونات والمهاجرين:

في قيادة الوفد الجديد مجموعة من الرجال يمثلون، بالوعي أو باللاوعي، تيار الردة التاريخية. ووقوف هؤلاء الرجال في صف هذا التيار لم يأت من فراغ وما وصل بهم إليه مجموع الظروف التي ألمت بهم، وأحاطت بالوطن.

ويمكن تصنيف هذه المجموعة في ثلاث فصائل، وإن كانت جميعها تندرج فيما يمكن توصيفه بجرحي الثورة وهو أحد التعبيرات التي شاعت في الأدب السياسي.

وقبل استعراض تلك الفصائل ينبغي الإشارة إلى أن الفصل بينها ذو طابع نظري، بمعنى أنه كثيراً ما يكون أحدهم منتسماً إلى فصيلتين، أو ربما الفصائل الثلاث في وقت واحد.

ونبدأ بالفصيلة الأولى، وتضم بالأساس السياسيين المحترفين الذين اشتغلوا بالسياسة في مرحلة ما قبل الثورة، ومارسوها من أوسع أبوابها، وهم في هذا كانوا أقرب لمجموعة البارونات التي حكمت فرنسا قبل الثورة.

وما فعله نظام يوليو مع هؤلاء أمر من الصعب نسيانه، فالنظام لم يكتف بحرماتهم من المملطة بل عرضهم للمحاكمات وأودعهم في السجون لفترات طالت أو قصرت، ثم أنه شن عليهم حملات من التشهير، بحق أو بباطل.

تتمثل الفصيلة الثانية في أولئك الذين تركوا البلاد قبل أن تطولهم يد الثورة، وإذا كانت تجربة المهاجرين الفرنسيين غير قابلة للتكرار بعداثيرها فإنها قد تكررت بالنسبة لهؤلاء في بعض جزئياتها، منها مثلا أنهم ناصبوا المعهد الثوري العداء بشراسة، ولم يتوانوا عن الهجوم عليه في كل مناسبة متهمين إياه بالدكتاتورية وجر البلاد إلى الخراب، والتهمة الأخيرة طالما تغنى بها أقرانهم المهاجرون الفرنسيون، قبل أكثر من قرن ونصف من خروج هؤلاء من أوطانهم! منها أيضاً تحالفهم مع أعداء الثورة سواء كان هؤلاء الأعداء ممثلين في الدول الغربية التي هددت الثورة مصالحها، واستفعل الخطر عندما انتقل هذا التهديد من مصر إلى المنطقة العربية ثم إلى العالم الثالث أو غالبيته، أو كانوا ممثلين في بعض الأنظمة العربية الرجعية التي رأت في انتشار مبادئ الثورة المصرية ما يهدد وجودها مما دفعها إلى تسخير بعض مواردها للرجال من أبناء هذه الفصيلة، فتحول أغلبهم بقدرة قادر إلى رجال أعمال مرموقين، واستمروا على تربصهم بالثورة، أو منجزاتها، في انتظار الوقت المناسب للثأر.

وتبقى الفصيلة الثالثة وتشكل من المتضررين من كافة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي أقدمت عليها ثورة يوليو، ابتداء من قوانين تحديد الملكية المتتالية ومروراً بعمليات التأميم الواسعة وصولاً إلى فرض الحراسات بكل مردوداتها الإيجابية والسلبية.

وخطورة هذه الفصيلة الأخيرة اتساع قاعدتها وقوة تأثيرها خاصة في الريف المصري مما يمكن توصيفها معه بجيوش المرتدين (١)، ومنذ منتصف الستينيات وعبد الناصر يعرب عن قلقه من هؤلاء خاصة بعد أن

نجحوا في التسلل إلى عديد من المراكز القيادية في الاتحاد الاشتراكي في أقاليمهم مستخدمين في ذلك مكانتهم الاجتماعية القديمة وعصبيتهم الأسرية الكبيرة.

وتشارك جميع فصائل هذا التيار في عدائها المرير للحقبة الناصرية، ولنا ملاحظة هنا وهي أنه على الرغم مما جرى في أواخر عهد السادات من حصار حزب الوفد الجديد إلى الحد الذي أجبره على تجميد نشاطه، وعلى الرغم مما جرى في حوادث سبتمبر عام ١٩٨١ من وضع زعامات الحزب رهن الاعتقال، فإن خصومة هؤلاء لعبد الناصر تفوق مرارًا خصومتهم للسادات، والواضح أن ما أصابهم في مصالحهم في المرحلة الناصرية كان أكثر إيلا ما أصابهم في بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية في أواخر عهد السادات.

وتتعدد المصادر التي تؤكد العداوة المريرة من رجال هذا التيار للحقبة الناصرية، ومع وفرة المقالات الصحفية التي تعبر عن ذلك فإننا نقتصر في هذا الصدد على أكثر تلك المصادر وثائقية، برنامج الحزب وتصريحات رئيسه.

بالنسبة لبرنامج الحزب فالتأثير أوضح لرجال التيار الثاني، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض بصمات البوربونيين، منها مثلاً عدم ورود إشارة واحدة لما يجرى في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أو تصنيفه، منها أيضاً المطالبة بضرورة تكوين لجان قضائية على مستوى عالٍ للكشف عن المسؤولين عن الجرائم والأخطاء القادحة في إدارة شؤون الحكم قبل حركة التصحيح، منها كذلك اتهام الرئاسة المصرية السابقة بالانحياز السافر للاتحاد السوفيتي السابق «حتى فتحنا له أرضنا وسماواتنا». ولم يذكر البرنامج من سياسات مصر العربية في الحقبة الناصرية إلا ما أسماه انقسام الوحدة السورية ١٩٦١ وما خلفه من شموخ بالمرارة لدى الحكومتين والشعبين المصري والسوري، كما لم يتذكر من السد العالي غير آثاره الجانبية.

أما بالنسبة لتصريحات السيد/ فؤاد سراج الدين رئيس الحزب، ومن أشهرها تلك التصريحات التي نشرتها له جريدة الأحرار في ٩ يناير عام ١٩٨٤ في أعقاب عودة الوفد، فعندما سئل عن إيجابيات عبد الناصر قال بالحرف الواحد: إن هناك حقيقتين لا تقبل المناقشة... والأشياء الأخرى يمكن أن تكون محل مناقشة أو خلاف، أولاً: حركة ٢٣ يوليو أو ثورة يوليو حتى لا ندخل في إشكالات أحدثت تغييراً كبيراً في المجتمع المصري ولكن لي تحفظ على بعض هذا التقييم. ثانياً: حركة التصنيع لا شك أنها حقيقة يجب التسليم بها ولكن لي أيضاً تحفظ عليها، باختصار فإن رئيس الوفد الجديد لم ير في الحقبة الناصرية سوى انتصيرات الاجتماعية والصناعية... وراها بتحفظات.

الأهم من ذلك ما جاء في نفس التصريحات من أن الوفد يختلف مع الناصريين بنسبة ٣٦٠ درجة وليس بنسبة ١٨٠ درجة، وهي النسبة التي كان قد ذكرها أحد الناصريين.

تبقى سياسة صحيفة الحزب التي لم تكف عن إدانة الحقبة الناصرية بالحق والباطل. وتقدم قضية أشرف مروان مثالا لذلك حين حاولت الصحيفة في إشارتها إلى دخوله في صفقة مالية كبيرة إيهام القارئ أن مصدر ثروة الرجل كونه زوجاً لابنة عبد الناصر، ولم تشر من بعيد أو قريب أنه قد كون تلك الثروة في عهد العمادات، وربما بحكم قريه منه. أكثر من ذلك أنها حاولت الزج باسم الصحفي المعروف الأستاذ محمد حنين هيكل في الصفقة، وإذا كان المستهدف بالنسبة لمروان التشكيك في ذمة عبد الناصر فقد كان مستهدفاً بالنسبة لهيكل إلقاء الظلال على التصرفات المالية لأقرب رجاله مما دعا إلى إرسال رده المطول الذي نشرته الجريدة وفند فيه اتهاماتها.

وكان بالإمكان أن يبقى تأثير أنصار تيار الردة التاريخية محدوداً لو اقتصر على مجرد شن هجمات الإدانة على عهد عبد الناصر أو حملات التشويش على بعض رجاله غير أن الأمر تجاوز ذلك إلى بعض الممارسات التي يمكن القول معه إن شأنتهم شأن البوربونيين لم يتعلموا.

من هذه الممارسات ما جر إليه هذا التيار الحزب الكبير من تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له. فيما حدث مع الإخوان المسلمين عام ١٨٨٤، ولاشك أن من أهم دوافع هذا التحالف روح الشار المشتركة التي جمعت الطرفين تجاه عهد عبد الناصر.

وإذا كان هذا التحالف قد أدى إلى تقجر الاخلاقات داخل صفوف الوفد، وتقجير قضية العلمانية وموقف الوفد منها، فإنه قد أدى هي نفس الوقت إلى خروج شخصية من أهم الشخصيات الداعية إلى نسيان الشار والتعامل مع الواقع.

الشخصية هي المرحوم الدكتور فرج فودة الذي عبر عن ضرورة نسيان الشار في صفحات قليلة من كتابه المعروف «الوفد والمستقبل». فقد جاء في الفصل الثالث من هذا الكتاب المعنون «بهموم وفدية» تذكير ببعض إيجابيات الثورة وحث على إسقاط قضية الشار معها مما أنهاء بقوله. «أخشى ما أخشاه أن نترك أنفسنا أسرى لشار له مبرراته القوية. ولا يتجاوز الفعل إلى إيجابية الاعتراف بالواقع والتوجه للمستقبل... ولا شك أن الدكتور فودة كان يعبر بهذا القول عن إحساس أصابه بقوة تيار الشار من خلال تواجده داخل صفوف الوفد.

الشكل الثاني من أشكال الممارسات التي صنعها نفس التيار في حزب الوفد الجديد تبدى خلال المعركة الانتخابية، فقد حرص هذا التيار قبل مخاطبة الجماهير إلى خطب ود العصبية المحلية في المحافظات.

وهناك قائمة طويلة جداً بأسماء العائلات التي سعت القيادة الوفدية إلى الاتصال بها، وإلى تذكيرها بأصولها الوفدية، وهو سلوك يغلب عليه طابع تفكير البارونات الأكثر انتماء إلى العصر الإقطاعي! ففي ظل هذا العصر وبمنطقه يكتسب الإنسان مكانته وامتيازاته من أصله وينتج عن ذلك أن يخاطب النام بأصولهم.

ومعنى أن تلجأ القيادة الوحدية، أو التيار البوربوني منها، إلى هذا الأسلوب أنها لم تع حجم المتغيرات الاجتماعية التي صنعتها الحقبة التاريخية التي تلت عام ١٩٥٢، وأن الأسر الكبيرة والعصبيات المحلية قد تفككت أو هي في طريقها إلى ذلك، ومعنى العودة إلى تلك الأسر أو العصبية بغض النظر عما تسببه من إطالة الحياة لقوى اجتماعية دخلت في ذمة التاريخ فإنها تدل بشكل لا لبس فيه على ما في هذه العودة من ردة تاريخية.

وبأى المقاييس فإن تركيبة هذا التيار النفسية والاجتماعية تحدد موقعه في صف العداء لحركة التاريخ، وبالإمكان إذا هيمن رجاله على مقدرات الوفد الجديد أن يعصف ذلك به، بل قد يودي بالتجربة الحزبية الثالثة نفسها، خاصة وأن هذه الهيمنة قد أدت خلال الفترة القصيرة الماضية إلى عدد من الظواهر السلبية التي أملت بالحزب.

من هذه الظواهر أنه من رجال الوفد، أو وفد ما قبل ثورة ١٩٥٢، بقيت العناصر المحافظة، أو من أسميناهم بالبارونات، وخرجت، أو على الأقل جمدت نشاطها، العناصر المستتيرة ممثلة في رجال الطليعة الوحدية من أمثال إبراهيم طلعت وعبد المحسن حمودة وغيرهم.

منها أيضاً ما سببه هذا التيار من بلبلة في صفوف جيل ينتمى بالأساس إلى الحقبة الزمنية التي استغرقتها ثورة يوليو، والبعض من أبناء هذا الجيل الذي انضم للوفد كان يرى فيه الأمل اللببرالى بعد معاناة من نظامها الشموى، ومثل هؤلاء ليست لهم مصلحة في الدخول في معركة ثارية مع حقبة هم من أبنائها.

منها أخيراً أن تجميد هذا التيار في قيادة الحزب قد مكن خصومه من توجيه الضربات إليه بالتذكير بما صنعه رجاله في العهد الملكى مما أدى في النهاية إلى وصول البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، والتي لم ينقذها منها سوى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وللحقبة فإن عديدين ممن

هاجموا الوفد الجديد من هذا المنطلق لم يكونوا معادين للوفد بل كانوا معادين لتيار الردة التاريخية في داخله.

غير أنه يبقى القول إنه من حسن حظ الوفد، بل قد يكون من ضمن حظ التجربة الحزبية الثالثة، وجود التيار الثاني.

اتجاه الثنائية ودور الجيل الجديد:

تيار مهم ينمو في الوفد الجديد يمكن لعين الباحث أن ترصده بسهولة من خلال برنامج الحزب وسياساته ومواقف عدد من رجاله.

ويتمثل هذا التيار في الأساس من مجموعتين:

مجموعة المثقفين، ونسبة غير قليلة منهم من أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين ويلاحظ أن عديدين من هؤلاء من الحقوقيين.

والعلاقة بين الحقوقيين والوفد قديمة، فحتى الآن لم يلى رئاسة الوفد أو سكرتاريته إلا حقوقي، وكان الأمر طبيعياً خلال التصيرية الحزبية الثانية بحكم ما يتطلبه العمل الحزبي من مواهب خطابية هي إحدى أدواتهم، بالإضافة إلى استخدامهم لمعارفهم القانونية في التعامل مع السلطة من ناحية وممارسة العمل الوطني من ناحية أخرى حتى تحول هذا العمل على أيديهم إلى قضية.

ولاشك أن الظروف الحالية مواتية مرة أخرى ليلعب هؤلاء دوراً سياسياً مهماً بحكم نزوع النظام إلى الاحتكام للقضاء في سائر الخلافات السياسية التي تنشأ بين الحكومة وبين فصائل المعارضة، ويكفي تبياناً لأهمية هذه المجموعة الجديدة القديمة في حزب الوفد الحالي أنها هي التي تمكنت أن تقتزع له حكماً بالعودة إلى ممارسة نشاطه.

ورجال هذه المجموعة، بتجربتهم من نزعة الثأر المتمكنة في التيار الأول، وبرغبتهم في أن تتم كل تحركاتهم في إطار الشرعية، أقدر على تقديم صيغة توفيقية مع عهد يوليو، وإن لم ترق هذه الصيغة إلى حد الاعتراف بإنجازات المرحلة الناصرية، وربما بتأثير الزعامات القديمة.

نستقري تلك الحقيقة مما كتبه واحد من أهم رجال هذه المجموعة، المرحوم الدكتور عيد الحميد حشيش الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة تحت عنوان «الوفد والثورة والنظام» حيث عدد وجوه الاتفاق بين ما نادى به الثورة مع قيامها وبين ما كان يسمى الوفد إلى تحقيقه، وخلص من ذلك أن كافة الظروف كانت تؤهل الوفد ليكون الحليف الطبيعي للضباط الأحرار لولا أن منطق هؤلاء الأخيرين كان يقتضى العدوان على القانون حتى تتحقق السيادة للثورة وليس للدستور.

أما المجموعة الثانية فتتجسد فى أعداد من الشباب ممن انضموا بالأساس إلى عصر الثورة، ومما يلفت النظر أن أغلب هؤلاء لم يماشوا عصر ما قبل الثورة، ولم يتعرفوا على الوفد إلا من خلال كتب التاريخ.

وليس من تفسير لانضمام هؤلاء للوفد الجديد إلا التمزق الذى عانوه واثناج عن حملات الإدانة المتبادلة بين الناصريين والساداتيين، وهم بحكم تكوينهم ينتمون إلى عهد يوليو ولكنهم يرفضون سلبياته.

ومن الصعب على أبناء هذه المجموعة الانسواء تحت الأعلام البيورونية، وهم بشكل حالم يناسب الشباب أكثر، يطرحون رؤية مؤداها المزاجية بين إنجازات عبد الناصر وليبرالية الوفد، وهو ما عبرت عنه إحدى المنتمين لهذا التيار بقولها أن الفكر الوفدى الذى يؤمن بالليبرالية وحرية الآراء والمعتقدات يجب . فى ضوء من تراثه الأصيل . أن يتفهم فصول الماضى القريب وثورة عبد الناصر التى عايشها الشباب واعتق مبادئها .. بهذا يتم اللقاء المؤجل بين الوفد وأجيال الثورة.

وقبل التمرض لدور أصحاب هذا التيار فى صناعة سياسات الوفد الجديد ينبغى التحفظ، فمن الخطأ تصوير الأمر وكأن الحزب قد انقسم إلى جناحين لكل منهما سياسته المتناقضة مع الآخر، فهذه السياسة فى نهاية الأمر هى إغراز للتركيبية القائمة، وما تقوم به الآن هو محاولة لتأبئة تأثير كل من التيارين فى صياغة مواقف الحزب.

وأول ما يلاحظ من تأثيرات التغيرات الثانية في تلك المواقف الخط الواضح في سياسات الوفد الجديد القائم على الاعتدال والتعديل.

أما الاعتدال فيبدو في سياسة مد الأيدي للنظام ممثلاً في الرئيس أومعشلا في الحكومة، وتقديم الخطبة التي ألقاها رئيس الحزب في ٢٣ أغسطس عام ١٩٨٢ في الاحتفال بذكرى سعد والنحاس نموذجاً لذلك. فقد حفل الجانب الأخير من الخطبة بشتى عبارات المصالحة مع الرئيس مبارك «الذي قضى على فترة التشنج والمصيبة، وصحح الكثير من الأخطاء، وسمح بنشاط أحزاب المعارضة وحارب الوساطة والانحراف، وتابع أحوال البلاد ومشاكلها».. إلخ.. ولم ينس سراج الدين في هذه المناسبة تحية حكومة الحزب الوطني التي شهد لها ولرئيسها «الدكتور الصديق فؤاد محيي الدين بالجهود الكبيرة التي يبذلونها في مختلف النواحي في سبيل إصلاح كافة المشاكل».

وأما التعديل فيتضح في قبول الدستور القائم ومؤسساته والعمل على تعديلها من داخلها بصورة تجعلها أكثر ليبرالية مما يتضح في البرنامج الانتخابي الذي أعلنه الحزب في إبريل عام ١٩٨٤. ودعونا نقرأ بعضاً من عناوين هذا البرنامج.

في الدستور المطالبة بحق مجلس الشعب في الإشراف على الميزانية وتعديلها، إعادة النظر في المزايا المقررة التي يتمتع بها أعضاء المجلس. وفي الهيئة القضائية بتأكيد استقلال القضاء. وفي المبادئ السياسية والاجتماعية بعدم جواز الانتقاص من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت للثقات الكادحة مع التنبيه لخطورة التفاوت الكبير بين مستوى الدخل. وفي الشؤون العربية بالمطالبة بتوحيد الصف العربي والتتويه بتطور السياسة المصرية في عهد الرئيس مبارك. ولم يرفض البرنامج سياسة الانفتاح الاقتصادي ومطالب فقط بوضع ضوابط لتشجيع المصريين على إقامة صرح صناعي وإنتاجي والقضاء على الانحرافات والمضاربات غير المشروعة.

باختصار فإن البرنامج الانتخابي للوفد الصادر في ذلك العام تضمن رؤية لا تتعارض مع النظام السياسي الذي أفرزته الثورة، ولا تتناقض مع القوى الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي برزت ونمت خلال السبعينيات.

من التأثيرات الأخرى لنتيار الثاني في صنع سياسات الوفاء الحرص الذي أبداه الحزب في عدم التورط في التجبئة مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة تحت دعوى أن تقاليد الوفاء وتاريخه لا يسمحان بذلك.

ففي لقاء صحفي مع رئيس الحزب سابق حيثيات قرار الوفاء بعدم الدخول في قوائم مشتركة مع أحزاب المعارضة فقال، هذه الفكرة طبقت في عام ١٩٦٦ بأن حدث ائتلاف بين الوفاء وبين الأحرار الدستوريين أساسه تقسيم الدوائر الانتخابية وتنفيذ هذا الاتفاق كان محل خلاف كبير...

وللحقيقة فإن القضية ليست قضية التقاليد والتاريخ لأن الوفاء الجديد خالف تلك التقاليد وذلك التاريخ فيما هو أخطر من ذلك. القضية ـ في رأينا ـ أن الزعامة الوفدية رفضت أن تضع نفسها في سلة واحدة مع بقية أحزاب المعارضة بحكم اختلاف الوضعية، فبينما لا ترى تلك الأحزاب مانعاً من إنتاج سياسات متطرفة تجاه حكومة يدهمها إليها موقف ميثوس منه بالمشاركة في السلطة، فالوفاء ليس على استعداد للإنسياق وراء تلك السياسات يدهمه إلى ذلك قناعة أنه يمكن قبوله بديلاً أو شريكاً في السلطة مع الوطني الديمقراطي.

وتأكيداً لهذه الحقيقة فإن الوفاء لم يحجم عن الدخول في عدد من المارك الصغيرة مع حزبي المعارضة الرئيسيين بعده. التجمع الذي ساعته سياسات الوفاء التصالحية، والعمل الاشتراكي الذي تذكر بعض أعضائه العلاقة العداوية القديمة بين مصر الفتاة التي كانوا ينتمون إليها وبين الوفاء.

فوق كل ذلك، فإن قيادة الوفد، وهي ترى صراع الحكومة مع التيارات الدينية المتطرفة. ثم تتروّد في إصدار البيانات التي تدّين فيها هذه التيارات وترفضها، وهي في ذلك تشارك النظام موقفه تجاه هذا الخطر. وتؤكد مجموع هذه المواقف. مع نمو التيار الذي يمثلها. إمكانية أن يقدم الوفد البديل للحزب الوطني في حالة الحاجة الوطنية إلى ذلك، مما قد يصل بالبلاد إلى الخيار الإنجليزي كما نوهنا في بداية الدراسة، خاصة بعد أن أقلمت تماماً نظام الحزب الواحد، وخاصة بعد أن انكشفت سياسة الديكور الحزبي وأصبح في حكم المستحيل استمرارها...



الفصل الخامس عشر

الأحزاب الصغيرة بين التبعية والأصالة

نشأ في أحضان التجربة الثالثة عدة أحزاب صغيرة تشعك جميعها من موقع المعارضة، والتي بدأ ظهورها بأربعة أحزاب هي: الأحرار الاشتراكيون، التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، العمل الاشتراكي، وأخيرًا حزب الأمة.

والتوصيف بالصغيرة لا يعنى الغض من قيمة تلك الأحزاب بقدر ما يقرر الحجم الحالي لا المستقبلي لتلك القوى السياسية، وبقدر ما يرى من دورها شبه المعدوم في المؤسسات الدستورية، بصرف النظر عن الأسباب التي صنعت هذا الغياب الظاهر.

وعلى الرغم من تباين الفلسفات التي قامت عليها الأحزاب الأربعة معا يصعب معه وضعها جميعاً في «سلة واحدة» فمن الملاحظ أن من أكثر ما يؤثر في سياستها هذا الشعور بصغر الحجم والدور مما يمكن رصد من خلال الملاحظات الآتية: .

١ - المحاولات المتكررة لاتخاذ «مواقف مشتركة» من الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته كان من أشهرها محاولة مقاطعة الانتخابات التي

جرت في أكثر من مناسبة، وإذا كانت تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح فإن دلائلها لا تخفى.

٢ - محاولات أخرى لإقامة جبهة معارضة وهي المحاولات التي نلاحظ أن الأحزاب الصغيرة أكثر حماساً لها بحكم ما يمكن أن يترتب على نجاحها من «زيادة الحجم والدور»، وبالمقابل نلاحظ أن حزب المعارضة الكبير، الوفد الجديد، يتلقى تلك المحاولات بفتور ملحوظ تعبيراً عن عدم الشعور بنفس الحاجة.

٣ - بينما نجد أن الأحزاب الصغيرة في معارك دائمة مع «الوطني الديمقراطي» بحكم موقعها في المعارضة، وبينما نراها لا تنهيب بين الحين والآخر في الدخول في «معارك صغيرة» مع الحزب الكبير الثاني، الوفد الجديد، رغم أنه يجمعهم وإياه خندق واحد، هو خندق المعارضة، فإنها قلما تختلف بين بعضها، وليس من تفسير لمثل تلك الظاهرة سوى الشعور بالتكاثف بين الأخوة الصفار، حتى لو كانوا أعداء بحكم انتماءاتهم الأيديولوجية.

وه الأحزاب الصغيرة، للتجربة الثالثة تختلف بشكل لا يس فيه عن أحزاب الأقلية في التجربة السابقة عليها، فبينما نشأت الأحزاب الأخيرة من منطلقات شخصية (عدلى، ماهر، والنقراشي؛ مكرم عبيد) فإن الأحزاب الحالية، رغم محوريتها شخصية الزعيم، تنطلق من قواعد أيديولوجية.

وقد سار القبول بهذا الشكل منذ بدء التجربة الحزبية الثالثة عندما صنفت المنابر ثم التنظيمات تبعاً لمواقف المنتسبين إليها العقائدية، يمين ووسط ويسار، وكما لا ينكر حزب الأحرار يمينيته فإن التجمع لا يستطيع إنكار يساريته، وهذا غير «العمل الاشتراكي» الذي بدأ يسارياً وانتهى يمينياً بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين حتى إنه لم يعد اشتراكياً لا بالفعل ولا بالاسم.

وليس معنى انقطاع الصلة بين الأحزاب الصغيرة للتجربة الثالثة وأحزاب الأقلية في سابقتها أنه ليس ثمة صلة تربطها بتجربة ما قبل ١٩٥٢، فالتاريخ لا يموت والصلة موجودة خاصة مع الجماعات الأيديولوجية لتلك التجربة، الماركسيين أو مصر الفتاة أو الإخوان المسلمين.

وتقودنا مسألة تصنيف الأحزاب الصغيرة إلى قضية من أهم قضاياها إلحاحاً يثيرها ما جرى مع نشأة تلك الأحزاب من تحديد مواقعها الأيديولوجية، هي اليمين واليسار، من خلال قرارات أسسها الرئيس السادات بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسي. ذلك أن هذا التحديد ارتبط بتصوير من جانب الرئيس أنه صاحب الحق في «رسم الخريطة الحزبية»، وهو قد خلط بذلك بين صفته كرئيس للدولة ذي سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة وبين حقه في فرض الوصاية على تنظيمات هي شعبية بالأساس، وإذا قيلت الحوار مع رأس السلطة فإنها لا تقبل يقيناً تبعيتها له وإلا فقدت أصالتها وفقدت معها أية شعبية مما يجردها من أية قيمة سياسية ويحولها إلى مجرد مؤسسة إدارية تابعة لجهاز الدولة.

وباستبعاد حزب الأمة، بحكم أنه لم يكن له وجود خلال السنوات الخمس الأولى للتجربة الحزبية الثالثة في عهد السادات (١٩٧٦ - ١٩٨١) مما سيكون هو وبقية الأحزاب موضوع الفصل الأخير، فإننا نلاحظ أن هذا الخلط قد أثر تأثيراً بالغاً في وضعية بقية الأحزاب الثلاثة ومستقبلها، ومن خلال متابعة هذا التأثير يمكن الخروج بقاعدة وهي أنه كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضائل حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية بينما كان ازدياد الحجم وتعاضل الدور مرهون بالقدرة على إثبات الأصالة ورفض التبعية، وهو ما يمكن التثبت منه من قراءة في تاريخ كل من الأحزاب الصغيرة خلال ما انقضى من التجربة الحزبية الثالثة...

الأحرار الاشتراكيون والمعارضة المسرحية:

الضمور الشديد الذي أصاب حزب الأحرار الاشتراكيين، ممثل اليمين في التجربة الثالثة، يتطلب تفسيراً.

وتبدو درجة هذا الضمور إذا لاحظنا أنه مع نشوء الحزب كان صاحب العدد الأكبر من مقاعد المعارضة في مجلس الشعب (١٢ مقعداً)، إذا لم يكن لحزب المعارضة الآخر. التجمع الوطني بصفته ممثلاً لليasar، سوى مقعدان. وقد استتبع ذلك أن كان الحزب ممثلاً للمعارضة في المجلس.

يتآكل هذا العدد في انتخابات عام ١٩٧٩ حين لم يحصل الحزب إلا على ثلاثة مقاعد فقط، ويصل هذا التآكل إلى مداه في انتخابات مايو عام ١٩٨٤ حين تذيل الحزب، ويجدارة، سائر الأحزاب التي شاركت في الممركة الانتخابية. الكبيرة والصغيرة.

وما أصاب الحزب في تلك الانتخابات له تفسير وهو أنه لم يعد ثمة سبب أيديولوجي لاستمرار الأحرار الاشتراكيين بعد أن تواجد على ساحة العمل الحزبي قوة كبيرة ذات جذور تاريخية عميقة، هي الوفد الجديد، تمثل ما حرص الأحرار على ادعاء تمثيله بإمتداد الفترة السابقة على هذا التواجد، وهو أنه حزب الليبرالية يشقيها السياسي والاقتصادي، ولم يكن معقولاً أن يتصرف المنتمون لهذا التيار، عن حزبه الأصيل (الوفد الجديد) ويتجهون إلى الحزب البديل (الأحرار الاشتراكيين).

وإذا كان معقولاً أن ينعكس ما حدث من عودة الوفد على المنتمين للتيار الليبرالي خارج الأحرار، فقد كان الغريب انعكاسه على أعضاء الحزب، بل على مؤسسيه.

كانت أول مظاهر هذا الانعكاس في صحيفة الحزب، الأحرار، حين طلوعت قبل أن يصدر الوفد صحيفته لتكون منبراً لأقلام كتابه، بل إن رئيس الحزب، السيد فؤاد مرّاج الدين، أدلى للأحرار بأهم أحاديثه

الصحفية قبل صدور الوفد، كما يلاحظ أن صحيفة الحزب ظلت قبل صدور الوفد أو بعده تفرد مساحات غير قليلة في صفحاتها لأخباره.

المظهر الآخر تمثل فيما جرى بعد عودة الوفد الجديد وصدر صحيفته، فقد انسحب عدد من أهم أعضاء الحزب متضمنين إلى الوفد حتى أن العضو الوحيد الذي كان قد بقي للحزب في مجلس الشعب، السيدة ألفت كامل، أعلنت عن نيتها على ترك الأحرار والانضمام للوفد، وهو الأمر الذي حدا حذوه بعض من أهم أصحاب الأقلام في الأحرار الذين هاجروا بأقلامهم وأعمدتهم إلى صحيفة الوفد في أعقاب صدورها.

غير أن الأهم، في تقديرنا، فيما أصاب الأحرار الاشتراكيين من ضمور أمران:

أولهما: تناقضه مع نفسه، فهو من جانب يحاول الانتساب لثورة يوليو فيما جاء صراحة في مقدمة برنامجه الانتخابي «لقد شارك الأحرار في ثورة يوليو كما شاركوا في ثورة التصحيح، ولذلك فإن انتمائهم المياسي إنما هو بالثورة الأم، ثورة يوليو، ثورة الأحرار بمبادئها الستة التي جلجلت في سماء مصر وفي سماء الوطن العربي والإفريقي كله.. إلخ...» وهو من جانب آخر يتخذ خطاً أيديولوجياً مناقضاً لأغلب إنجازات ثورة يوليو، خاصة فيما يتصل بالتوسع في الحريات الاقتصادية إلى حد يتضح معه من قراءة برنامج الحزب أنه يخدم أكثر الطبقات الاجتماعية التي حرصت ثورة يوليو على ضربها.

وقد وقع السيد «مصطفى كامل مراد» رئيس الحزب في خطأ حين تصور أن مجرد كونه من الضباط الأحرار كافٍ لنسبة الحزب إلى الثورة.

ثانيهما: قبول الحزب منذ البداية أن يلعب دوراً في مسرحية التجربة الحزبية الثالثة وذلك من خلال أن يلعب الدور الذي تلقنه إياه السلطة، خاصة خلال الفترة التي بدأت بقيام الأحزاب عام ١٩٧٦ وانتهت بحل

مجلس الشعب عام ١٩٧٨، وهي الفترة التي كان فيها الحزب ممثلاً للمعارضة.

بدأ هذا القبول في مواقف عديدة داخل المجلس وخارجه.. أما موقفه داخل المجلس فقد كان أشهرها ما فعله في أواخر نوفمبر عام ١٩٧٧ من تقديم استجواب مصحوب بحملة صحفية شنتها جريدته الحديثة الصدور، وكان الاستجواب عن نقص محصول القطن خلال العام الزراعي السابق. وتشير الدراسات الحديثة إلى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة وبين الحزب على تقديم الاستجواب المذكور.

والإتهام بالتواطؤ رغم قسوته كانت له أسبابه كما كانت له دلائله. أما السبب فقد كمن فيما كانت تواجهه الحكومة من استجابات خاصة بهضبة الأهرام وارتقاع الأسعار، وكانت راضية في إرجائها، وجاء استجواب نقص محصول القطن للتدفع به لتحقيق رغبتها. وأما الدلائل فقد بدت في مبادرة الحكومة بتعميق استجواب الأحرار على الاستجابات الأخرى، وفي اعتراف رئيس تحرير جريدة الحزب، فيما بعد، بأن الضجة التي أثارت على أعمدتها بشأن استجواب القطن كانت مصنوعة.

موقف آخر تمثل في الانحياز الظاهر لموقف الرئيس السادات في تأييد مشروع هضبة الأهرام، وهو الانحياز الذي تم التعبير عنه من خارج المجلس هذه المرة، من خلال لسان الحزب التي قالت بالحرف الواحد في عددها الصادر في ١٢ فبراير عام ١٩٧٨ «إن معنى أن رئيس الجمهورية يقابل ممثلي الشركة وتحظى بكل هذا الاهتمام برغم ضيق وقت سيادته أن المشروع درس دراسة وافية» نقلاً عن أحد النواب.

دفعت تلك المواقف البعض إلى وصف حزب الأحرار بأنه الحزب الذي يضع حدوداً لمعارضته التي تبدو وكأنها معارضة متفق عليها.

وعادة لا يأخذ الناس الأحزاب من هذا النوع مأخذ الجد، ويكون أصحابها أول من يهجرونها مع توقف «الدور المتفق عليه» وهو ما حدث

من انسحاب بعض ممثليه فى مجلس الشعب وانضمامهم للحزب الوطنى الديمقراطى مع تأسيسه، على رأسهم فكرى مكرم صبيد، وهو ما حدث ثانية من خروج آخرين وانخراطهم فى صفوف الوفد الجديد بعد عودته لنشاطه، ولا يبقى بعد كل ذلك من الحزب إلا صحيفته التى تفتح أبوابها لمختلف الاتجاهات متذرة فى ذلك بأنه نهج الحزب الليبرالى أن تمنح الجميع الفرصة للتعبير عن آرائهم، حتى أنه يمكن القول إن «الأحرار» الصحيفة لاتعبر عن الأحرار الحزب بقدر ما تمير عن قوى سياسية أخرى. ومع أن ذلك يؤدى إلى رواج الجريدة بدرجة أو بأخرى إلا أنه يدل فى نفس الوقت على ما أصاب الحزب من ضمور.

التجمع الوطنى والتراث اليسارى:

المرحوم الدكتور فؤاد مرسى القطب اليسارى المعرف كتب فى الأهالى صحيفة التجمع بعد أكثر قليلا من شهر من صدورهما، وعلى وجه التحديد فى ٨ مارس عام ١٩٧٨.. كتب يصف القوى السياسية التى تشكل التجمع بأنها من «الناصرين والماركسيين والدينيين المستيرين والقوميين الودويين والديمقراطيين».

وعندما نقول (جماعات) الماركسيين فإننا نعنيها، فهناك أولا أبناء التنظيمات الماركسية التى كانت موجودة قبل عام ١٩٥٢ والتى استمرت بعدما قائمة كتطبيقات سرية رغم ملاحقة أجهزة الدولة لها وتمريضها للمصادرات المستمرة حتى وافقت فى منتصف الستينيات على حل نفسها والانضواء تحت العلم الناصرى بعد أن عايشت توجهاته اليسارية الواضحة، وهناك ثانياً الجيل الثانى وأغلب أبنائه ممن تلقوا تعليمهم فى الاتحاد السوفيتى فى فترة الانفتاح عليه التى دامت لأكثر من عقد ونصف (١٩٥٦ - ١٩٢٧) وتأثروا أشد التأثير بنظامه، يبقى بعد ذلك الجيل الثالث وهم أبناء انفتاح السبعينيات، فقد خلقت تلك السياسات الاقتصادية جماعات مطعونة وتفاوتات طبقية وصلت فى بعض الحالات إلى حد

الامتياز، وكان أغلب أبناء هذا الجيل من أسر اصحاب الدخول الثابتة من صفار الموظفين أو متوسطيهم، ومن بعض فئات العمال.

وعندما نقول (الجناح اليساري الناصري) فإننا نعنيه أيضاً، ذلك أن الناصريين هم أبناء تجربة قبل أن يكونوا أبناء فلسفة، وبينما تتسم الفلسفة بوحدة الرؤية ويكون الاختلاف في داخلها في حدود التفسيرات تتسم التجربة بتعدد الأبناء.

وانطلاقاً من هذه البديهية فهناك عديدون من أبناء التجربة الناصرية ليسوا على استعداد للوقوف في نفس صف الماركسيين، منهم مثلاً «البيروقراطيون» الذين تولوا المناصب الكبيرة في عهد عبدالناصر وكانوا بالتالي أدوات تنفيذية أكثر منهم شخصيات سياسية، ورغم ذلك لا يرون بأساً من ارتداء قميص الرجل، منهم أيضاً الذين تولوا مراكز الزعامة في الاتحاد الاشتراكي أو كانوا من رجال تنظيمه الطليعي، وأغلب هؤلاء يصعب إقناعهم بأن يكونوا مجرد شركاء في حزب سياسي يعد تفردهم لفترة غير قصيرة بالهيمنة على التنظيم السياسي الأوجد، خاصة إذا كانوا لا يمثلون في هذه الشركة بنصيب الشريك الأرجح.

لا يبقى من الناصريين بعد كل ذلك سوى الجناح اليساري من الرجال الذين نظروا للتجربة الناصرية، أو من أبناء تنظيمات الشباب الذين لقنوا مبادئ الاشتراكية في المعهد الاشتراكي أو في غيره من مؤسسات الحقبة الناصرية، وهؤلاء يحكم تكوينهم ربما يكونون أقرب للماركسيين منهم لتأثر الأجنحة الناصرية.

ولقد نجح هؤلاء بعد الاحتكام إلى القضاء في تكوين حزبهم الخاص، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، والذي نجح رغم ما أصابه من انقسامات في أن يبقى مجسداً للفلسفة الناصرية.

ومع الوعي بطبيعة هذا التكوين كان التجمع الوطني منذ نشأته حزباً يسارياً حقيقياً غير مؤهل للقيام بالدور المسرحي الذي قام به الأحرار

حزب يميني. ويتبدى ذلك في موقفه من السلطة ويتضح من أساليبه في العمل الحزبي، وفي مواقف وأسياليب انعكس عليها تراث اليسار المصري التاريخي بشكل لا لبس فيه.

أما (الموقف) من السلطة فقد بدا في العلاقة بين التجمع الوطني وبين الرئيس السادات والتي اتسمت بالعداء طول الوقت، وهو عداء ناتج عن اختلاف المواقف قبل أن يكون عداء لشخص السادات. فالتجمع يحكم موقعه عادي سياسة الانفتاح الاقتصادي ومضاعفاتها الاجتماعية على الصعيد الداخلي، كما أنه يحكم نفس الموقع عادي سياسات التصالح مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الخارجي، وفي سياسات كان الرئيس صانعها الأول.

وقد كشف هذا العداء منذ البداية بعد أسابيع قليلة من نشوء التجربة الحزبية الثالثة حين تفجرت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ورأى الرئيس السادات أن أصبح اليسار كانت وراها، وتراشق الطرفان بالتهمة فاسماها الرئيس «بالانتفاضة الحرامية» بينما دأبت الأهالي صحيفة الحزب التي صدرت بعد ذلك بأكثر من عام على توصيفها «بالانتفاضة الشعبية». من ناحية أخرى فقد ظهر ممثلو الحزب في مجلس الشعب سائر الاستجوابات التي كانت تمس الرئيس من قريب أو بعيد، كما حدث في قضايا هضبة الأهرام والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

أضف إلى كل ذلك موقف الأهالي في فترة إصدارها الأول التي لم تتجاوز الشهور الستة (أول فبراير إلى ١٤ يوليو ١٩٧٨)، فهي تعليقها على زيارة القدس أنها «تكملة لسياسة التنازلات»، وفي رأيها في الأحزاب التي كان يعمى لتشكيلها بعض الشخصيات المعروفة بمواقفها العدائية من السادات أو من النظام، مثل حزب الجبهة الوطنية ومثل حزب الوفد، فهي لم تكن بتأييد قيام تلك الأحزاب بل إنها فتحت صفحاتها لهذه الشخصيات يروجون فيها لأحزابهم الجديدة.

وقد أدت هذه العلاقة العدائية إلى تصفية الجريدة من خلال المصادرات المستمرة والتي انتهت بثوقف الأهالي عن الصدور، كما أدت إلى أن يتخذ قراره بالامتناع عن النشاط السياسي الجماهيري والاقتصار على العمل الداخلي بالمقررات «احتجاجاً على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية».

واستمر تجدد نشاط الحزب إلى ما بعد حادثة المنصة واتجاه الرئيس مبارك إلى سياسة المصالحة الوطنية التي انتهت إلى عودة الحزب إلى نشاطه. والخلاف بين التجمع وبين السلطة لازال قائماً وإن كان من الملاحظ أن مساحته قد تقلصت كثيراً عن مساحته قبل عام ١٩٨١. ويمود هذا انقلاص في جانب منه إلى نقاء سمعة الرئيس الجديد، كما يعود في جانب آخر إلى سياساته الخارجية القائمة على عدم الاندفاع في سياسات التقارب مع إسرائيل أو التحالف مع أمريكا، وهو الاندفاع الذي كان يميز سياسات سلفه، ويمود في الجانب الأخير إلى الإقلاع عن مصادرة الحريات واتساع المسموح به منها.

هذا عن الموقف من السلطة، أما عن الأساليب فمن الواضح أن التجمع الوطني قد تعلم من تراث اليسار الكثير، ولعل أهم ما تعلمه تلك القدرة الملحوظة على التحول من العلنية إلى السرية أو العكس، وهي قدرة تتمثل في استمرار تماسك الكوادر الحزبية سواء كانت تمارس نشاطها بشكل علني أو سري. كما تتمثل في حرص قيادات الحزب على التمسك بقدرة من السرية مما بدا في أن أغلب كتاب الأهالي صمدوا في مرحلة إصدارها الأولى إلى استخدام التوقيعات المستعارة بدلا من أسمائهم الحقيقية، وتتمثل أخيراً في الإصرار على الاستمرار في إصدار النشرات الداخلية، سواء كانت صحيفة الحزب تصدر أو لا تصدر، وليس من سبب لهذا الإصدار سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول إلى العمل تحت الأرض فتتحول معها تلك النشرات إلى منشورات.

وبعد الأساليب تبقى قضية أخيرة متصلة بالتركيبة، وإذا كنا بصدد توثيق علاقة التجمع بتراث اليسار المصرى، فإن من أهم ما يلاحظ بشأن تركيبته دور المثقفين فى صنعه ثم قيادته، وهو الأمر الحادث بالنسبة للتجمع، فبالإضافة إلى أنه يضم عددا من المثقفين اللامعين فإنه فى نفس الوقت يحظى بتعاطف عدد غير قليل من هؤلاء وليس مفهوما أسباب تلك المعركة الصغيرة التى دخلتها الأهالى مع رئيس تحرير المصور، الأستاذ مكرم محمد أحمد عام ١٩٨٤، عندما وصف رجال الحزب بأنهم مجموعة من المثقفين، فهذه حقيقة تنهم بحكم التفاصيل التى يتشكل منها التجمع، وإذا كانت هناك معركة حقيقية فهى المعركة التى ينبغى أن يدخلها هؤلاء مع أنفسهم لتجنب ما أصاب جماعاتهم من تشرذم خلال التجربة الحزبية الثانية الناتج عن زيادة جرعة الثقافة، وهى المعركة التى ينبغى أن يخوضوها للتوصل إلى صيغة قادرة على إقناع الرجل العادى، فيما نظن أنه أحد همومهم وهو ما نترك الحكم على نجاحه أو فشله لمستقبل التجربة الحزبية الثالثة.

العمل الاشتراكى وامتدادات مصر الفتاة:

إذا كان حزب الأحرار قد قبل منذ البداية التقييم بدور مرسوم، وإذا كان التجمع والناصرى قد وقفوا الموقف النقيض، فإن حزب «العمل الاشتراكى» كان له موقف مختلف.

فقد شهد صيف عام ١٩٧٨ تطورات مهمة فى الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس السادات رسم الخريطة الحزبية، فأعلن قيام «الوطنى الديمقراطى» برؤاسته مما نتج عنه اختفاء حزب «مصر الاشتراكى» سعى الرئيس فى نفس الوقت إلى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد بعدما أصاب حزبي المعارضة اللذين قاما مع قيام التجربة.. الأحرار بعد انكشاف دورهم فى المسرحية، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جديا واشتغل فيها مما أدى إلى تجميد نشاطه. من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس إبراهيم شكرى بتأليف حزب معارضة جديد.

وتبدو وجاهة الفكرة من أن الاختيار قد وقع على شخصية لها تاريخها السياسي الذي يتسم بحسن السمعة، وهو ما حرص السادات على التوثيق به مع اتجاه النية إلى تأسيس الحزب، بالإضافة إلى أن المهندس شكرى قد تعاون مع الرئيس السادات من خلال شغله لمنصب وزير الزراعة.. لكل هذه الأسباب قدمت كافة التسهيلات لإقامة الحزب الجديد الذى أعلن قيامه يوم ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعد أن وقع الرئيس السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب فى مظاهرة سياسية، وبعد أن انضم عدد من النواب المعروفين بولائهم للرئيس على رأسهم محمود أبو وافية للحزب الجديد، وكان مفهوماً طبعاً أن ذلك الانضمام قد تم بإيعاز من السادات نفسه ولكن الذى حدث بعد ذلك لم يكن فى الحميان.

فلم يكن قد انقضى وقت طويل على انتخابات عام ١٩٧٩ التى حصل فيها العمل الاشتراكي على ٢٣ مقعداً وأصبح مع ذلك حزب المعارضة الرئيسى.. لم يكن قد انقضى وقت طويل حين شن الدكتور حلمى مراد حملة على الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى معلناً أن حزب العمل ليس فرعاً للحزب الوطنى.

وتفاقمتم الأزمة إلى حد انسحاب ممثلى الحزب الوطنى داخل حزب العمل (أبو وافية ومجموعته) وإلى حد توقف الجريدة عن الصدور لأسابيع قليلة أواخر ديسمبر ١٩٧٩ وأوائل العام التالى. وقد أرخت هذه الأزمة لانتقال الحزب الجديد من مرحلة التبعية التى رفض الاستسلام لها إلى مرحلة الأصالة، ولم تجهد زعامات الحزب نفسها طويلاً فى البحث عن أصولها، فقد كانت موجودة بحكم أن إبراهيم شكرى نفسه وأغلب الرجال الذين التفوا حوله كانوا من الأعضاء القدامى لمصر الفتاة أو الحزب الاشتراكي.

وللحقيقة فإن من يقلب صحيفة الشعب خلال الفترة التى أعقبت ظهوره لا يجد فرقاً كبيراً بينها وبين الاشتراكية لسان الحزب قبل ١٩٥٢،

سواء في الشكل أو في المضمون. فمن حيث الشكل حرص المسؤولون في حزب العمل، رغم الصعوبات الفنية، على أن تكون مساحة صفحاتها نصف مساحة الصحف اليومية وهي نفس المساحة التي كانت تصدر بها الاشتراكية، كما حرصوا على اختيار يوم صدورها الأسبوعي بيوم الثلاثاء، وكانت الاشتراكية تصدر مرتين إحداهما في نفس اليوم. أما من حيث المضمون فقد عادت إلى الكتابة بعض أقلام الاشتراكية القديمة كما عادت بعض أعمدها. في نفس الوقت أخذت الصحيفة الجديدة من شقيقتها القديمة أسلوب الهجوم على السلطة دون أي تهيّب.

وقد وقفت صحيفة حزب العمل الاشتراكي بالمرصاد لسياسات الرئيس السادات، فمن الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل إلى هجوم ثان على قانون العيب وثالث على جامعة الشعوب العربية الإسلامية ورابع على وجود الشاه في مصر.

ومع زيادة الهجوم على سياسات رئيس الجمهورية كانت تزداد عمليات التآصيل، فبدأ «أحمد حسين» مؤسس مصر الفتاة يكتب سلسلة من المقالات للصحيفة، كما بدأ رفيقه في تأسيسها «الأستاذ فتحى رضوان» في كتابة مقال أسبوعي للصحيفة، وكان في العادة، من أكثر مقالات الصحيفة سخونة مما يتسق مع تاريخ الرجل.

وامتد التآصيل إلى الاهتمام بالناصرية، ويختلف رجال العمل الاشتراكي في نظرتهم لعبدالناصر عن غيرهم فبينما يسمي الآخرون إلى الانتماء لعبدالناصر فإن هؤلاء ينسبون عبدالناصر إليهم، وهو ما عبر عنه الأستاذ إبراهيم شكرى في أحد تصريحاته الأخيرة بقوله إننا ناصريون قبل عبدالناصر.

ولاشك أن كل تلك التطورات قد أصابت الرئيس السادات بخيبة أمل شديدة دعتة إلى أن يشن حملة شديدة على الحزب في مايو عام ١٩٨٠ رد عليه إبراهيم شكرى ببيان طويل جاء فيه «كان الرئيس السادات يأمل

أن يساير حزب العمل الاشتراكي الحكومة ويتهاون في اتخاذ مواقف المعارضة الجادة. ومن هنا فقد كان غضب الرئيس السادات شديداً منذ انتخابات ١٩٧٩ على حزب العمل الاشتراكي حتى أنه لم يلتق برئيسه زعيم المعارضة منذ هذا التاريخ حتى الآن.

وبدلاً من أن ترهب تلك الحملة زعامات «حزب العمل» ازدادت عنفاً، وهي في هذا كانت تسير على بعض تقاليد مصر الفتاة، وتحول الحزب إلى عقد المؤتمرات الشعبية، وعمدت صحيفته إلى فتح صدرها لثقتي قوى المعارضة التي تم مصادرتها خلال المرحلة السابقة، حتى أنها قبلت أن تنشر للوفد رغم عداوته التقليدية مع مصر الفتاة.

وانتهى الأمر باستخدام الرئيس السادات لنفس السياسات التي سبق له استخدامها تجاه الأحزاب المعارضة الأخرى مثل التجمع والوفد. فتم في ١٢ أغسطس عام ١٩٨١ إسقاط عضوية أحد أعضائه في مجلس الشعب، هو أحمد فرغلي، وبعد أقل من أسبوعين صودرت جريدة الشعب مما كان إيذاناً بالإجراءات العنيفة التي اتخذت من جانب الرئيس في ٥ سبتمبر من نفس العام والتي اعتقل فيها عدد من أعضاء الحزب، وإن كان من أكثر تلك الاعتقالات مدعاة للدهشة اعتقال الأستاذ فتحي رضوان الذي كان الرئيس السادات نفسه يعرب عن احترامه الشديد له.

ويسقط عهد السادات بعد اغتياله ومع استئفاف أحزاب التجربة الثالثة لنشاطها عاد «العمل الاشتراكي» لممارسة نشاطاته السياسية وإن كان ذلك يتم في جو مختلف عن المرحلة الساداتية، فبينما كان خلال تلك المرحلة الممثل الوحيد للمعارضة الحقيقية فإنه في المرحلة الجديدة مجرد حزب من أحزاب أخرى، إذ يقف إلى جواره في العلية كل من الوفد الجديد والتجمع الوطني.

وبالإمكان تسجيل ملاحظتين عن حزب العمل الاشتراكي في تلك المرحلة.. أولاهما الحرص البالغ لزعامات الحزب على استمرار مد

جنودهم إلى مصر الفتاة مما يبدو في الاحتفالات الكبيرة التي تقام في ذكرى وفاة أحمد حسين، والتي أقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيس مصر الفتاة (١٩٢٢ - ١٩٨٢).

الملاحظة الثانية تتمثل بموقع الحزب مع القوى السياسية ولا يمكن القول إن له علاقة حسنة بحزبي المعارضة الآخرين، فعلاقته بالوفد الجديد يقف في طريق تحسينها تراث عدائي، أما علاقته بالتجمع فيقف في طريقها الانقلاب الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة.

فقد شهد العقد الأخير تحولاً درامياً في توجهات الحزب مع ارتفاع موجة المد الإسلامي.. فقد انتقل من اليسار إلى اليمين، وإن تم ذلك بعملية شبه جراحية انتهت بخروج أصحاب التوجه الاشتراكي من الحزب، وبإسقاط توصيف الاشتراكية من اسمه وبالتحالف مع الإخوان المسلمين والتعاطف مع جماعات التطرف الديني.

وهذا التحول وإن بدا غريباً إلا أن له سوابقه في تاريخ مصر الفتاة.



الفصل السادس عشر

الأحزاب الهيكلية

في عام ١٩٨٣ عرفت التجربة الحزبية سميًا لواحد من أكبر أحزاب التجربة الأولى، ذلكم هو حزب الأمة، ولكن شتان بين الحزبين، إذ يكشف قليل من التأمل أن حزب الأمة طبعة عام ١٩٨٣ هو نقیض حزب الأمة طبعة عام ١٩٠٧، الأمر الذي يمكن متابعته بسهولة..

حزب الأمة الأول كان يتكون من أعيان وكبار رجالاتها بينما يعترف مؤسس حزب الأمة الثاني، أحمد الصباحي، أنه قد عرض رئاسة الحزب على ١٥ شخصية عامة لكنهم رفضوها جميعًا.. وبينما كانت التوجهات العلمانية لأحمد لطفي السيد شديدة الوضوح، فإن التوجهات الدينية لأمة الصباحي لا مرأى فيها، بينما كان الأول داعية للوطنية المصرية رغم التيمية لدولة الخلافة، ومفهوم «الأمة» عنده هو المفهوم الوطني، فإن الأخير يفهمها على أنها «أمة الإسلام» بعد نحو قرن ونصف من دعوة رفاعة الطهطاوي للوطنية المصرية.

ويقدم حزب الأمة نموذجًا غريبًا في تاريخ الأحزاب لا نظن أن له مثيلاً ليس في تاريخ الأحزاب المصرية فقط، بل ربما في التاريخ الحزبي قاطبة، وتتمثل الغرابة في أنه أول حزب يتكون «بحكم قضائي» دون أن يكون له وجود فعلي، وهو الحكم بإشهاره الصادر في ٢٥ يونيو عام ١٩٨٣.

وهذا الشذوذ هي التكوين ناتج بلا شك عن القوانين التي تضع الشروط على إقامة الأحزاب مما ترتب عليه أن عجزت قوى سياسية عن تكوين أحزاب لها بينما نجح آخرون لا يمثلون إلا أنفسهم أن تكون لهم أحزابهم.

وكان متصوراً أن هذا الشذوذ لن يعمر طويلاً غير أن عقداً كاملاً قد مر بعد ظهور حزب الأمة تزايدت خلاله حالة الشذوذ لتشكل ظاهرة عامة لم تعرفها أى من التجارب الحزبية السابقة، والتي يمكن أن نسميها بالأحزاب الهيكلية.

فالخدعة التي أصبحت تمارسها الدول المحاربة خلال العقود الأخيرة على نطاق واسع .. خدعة بناء أسلحة هيكلية من طائرات ودبابات وغيرها لتضليل الأعداء عن الأسلحة الحقيقية .. هذه الخدعة، أو شيء قريب منها أصبح يجسده، ليس حزب الأمة فحسب، وإن كان له فضل السبق، وإنما عدد من الأحزاب التي نشأت على غرار.. الخضر، الشعب الديمقراطي، مصر الفتاة، العدالة الاجتماعية، وهي أحزاب أشك أن مصريين كثيرين، حتى من المعنيين بدراسة التاريخ الحزبي، يعلمون أسماءها، ناهيك عن شخصوس مؤسسيها أو برامجها.

وتتعد وجوه الشبه بين السلاح والأحزاب ذات التركيبة الهيكلية، فكلاهما مفلول ولا اعتبارات عديدة..

أهم ما تفتقر إليه الأسلحة الهيكلية المحرك The Engine والذخيرة فهي في العادة ترقد على الأرض كالبطل ولا تتحرك من مكانها إلا بالدفع من طرف آخر.

بالنسبة للأحزاب فإن الجماهير التي تشكل القواعد الحزبية تكون في المادة محركها كما تكون بنفس القدر ذخيرتها التي تستند إليها في مواجهة الآخرين الأمر الذي يفنيها عن دفعهم، ولسوء الحظ فإن أحزاباً استمدت كل قوتها من توقيعات بضعة من المصريين نصفهم من العمال

والفلاحين (١)، يمكن أن تنتهى علاقتهم بها فى أعقاب التوقيع. ومن حكم قضائى يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بالموضوع وفقاً للقانون الذى تحكم بمقتضاه، لا يتوفر لها فى النهاية سوى الهيكل.

وإذا أخذنا الحزب النموذج ضمن الأحزاب الهيكلية مثالا لطبيعة الموقعين، أى حزب الأمة، نوجدنا صورة تمتزج فيها المأساة بالملهاة على نحو صارخ.

فما لم يذكره وكيل المؤسسين، أحمد عوض الله خليل المعروف باسم أحمد الصباحى، أن نحو نصف المؤسسين من أقاربه، وما ذكره بعض خصومه ممن انشقوا عليه بعد الحكم بقيام الحزب أن الرجل عندما لم يتمكن من جمع الأسماء اللازمة اثنتى يتطلبها القانون ذهب إلى بلد، منيا القمح، ليحصل على توقيعات مجموعة من بلدياته الذين أغراهم بمكافآت بسيطة.

هذا عن جانب الملهاة. أما جانب المأساة فيتبدى عندما رفضت المحكمة الإدارية العليا فى نفس الجلسة التى حكمت خلالها بتجوير الجبهة الوطنية الذى تقدم بطلب تشكيله المستشار ممتاز نصار، وهو شخصية كانت تحظى باحترام واسع، ليس لسبب إلا لأنه ضمن برنامج رفضا لكاسب دافيد، والمحكمة فى ذلك كانت تطبق مرة أخرى نص قانون الأحزاب الذى اتسم بدوره بقدر كبير من الشذوذ، مع جملة القوانين التى كانت قد صدرت فى أواخر عهد الرئيس السادات.

تستقر تلك الأحزاب أيضاً إلى ما تستقر إليه الأسلحة الهيكلية من تصويت أسلحتها إلى الاتجاه الصحيح. لسبب بسيط أنها بلا ذخيرة، هذا إذا كانت أسلحة أصلا.

لعل ذلك هو الذى أدى فى نهاية الأمر ألا يأخذ المصريون، إلا العدد الضئيل الذى يشكل تلك الأحزاب... ألا يأخذوا مايقوله قادتها أو ما يفعلونه مأخذ الجد.

مثل على ذلك الدعوات الطريفة التي يطلع بها رئيس حزب الأمة بين الحين والآخر على الشعب المصري.. المطالبة بإعادة ارتداء الطربوش، مشروبات جديدة يطلب من كل المصريين الإقبال عليها أسماها شايينا وكافيينا، المطالبة بعودة عسكري الدرك (١) .. وما إلى ذلك من ذخيرة فاسدة توضع في أسلحة هيكيلة .

حزب الخضر مع اتفاقنا التام على نبل دعوته فإنها في النهاية، وفي مجملها، لا تتعامل مع الاحتجاجات اليومية للمصريين، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين استمروا عمادًا للعمل انحرزي والذين تطعنهم مطالب الحياة اليومية، فهؤلاء قد يصبرون على هواء غير نقي بدرجة كافية حتى لو كان سببًا في قتلهم قتلًا بطيئًا، ولكنهم لا يصبرون على أزمات السكن والغذاء والمواصلات والعلاج والتي تقتك بهم فتكًا ذريعًا وسريعًا .

حزب العدانة الاجتماعية الذي أجازته المحكمة قبل نحو عام كانت أهم أخباره مناقشة مشكلة المرور مع وزير المواصلات وإنشاء معهد تدريبي لهندسة السيارات، الأمر الذي بدا معه وكأنه حزب من أصحاب السيارات ولا نظن أنه يعني كثيرًا من المصريين الذين لا يجدون موضع قدم في وسائل النقل العام.

ولو أضفنا إلى هذه الأحزاب الثلاثة حزبي مصر الفتاة والشعب الديمقراطي لأصبح مايقرب من نصف الأحزاب القائمة على ساحة العمل السياسي في مصر من تلك النوعية، الأمر الذي كان لابد وأن يخلف بصماته على مجمل التجربة الحزبية الثالثة .

من بين أفات كثيرة أصابت تلك التجربة، فإن الأحزاب الهيكيلة مسئولة عن آفة التميع، فقد تم خلط الأوراق على نحو متعمد أو غير متعمد إلى أن انتهى الأمر بوجود هياكل دون قوى والمكس صحيح .

وخطورة آفة التميع أنها مع مرور الوقت وتفاقم الظاهرة فإن القبول بصيغة التعددية الحزبية في الوجدان الوطني المصري يأخذ طريقه إلى

التساؤل، الأمر الذي يمهّد أي وقت لأي فرد أو لاية قوة الانقلاب عليه فيروح غير مأسوف عليه من أحد.

من جانب آخر فإن هذه التنوعية من الأحزاب ترسي مجموعة من المفاهيم التي تتناقض تماماً مع فلسفة الفكرة الحزبية..

مفهوم أن الحزب يتأسس ممثلاً لمصالح فئة بعينها أو طبقة بذاتها غائب تماماً لدى الأحزاب الهيكلية، لتتحول الفكرة إلى تحقيق الطموحات التي قد تنقلص هي أوقات كثيرة وتتحول إلى أطماع صغيرة لرجل بعينه يجيد فن الاحتكام إلى القضاء مما تبدو معه مفارقة وظاهرة نفشت بين الأحزاب..

المفارقة أن المجموعة التي تشكل حزناً مفروض أنها تتجمع حول برنامج يمثل تياراً مجتمعياً، ينقلب ليصبح هذا البرنامج مجرد نكاة لاكتساب الشرعية القضائية ثم يمكن بعد ذلك أن يغير الحزب هي برنامجه كما يغير الإنسان ثيابه .. تبعاً لمقتضيات الحال.

أما المظاهرة فقد تبثت باستمرار بشكل يكاد يكون قاعدة مع سائر تلك الأحزاب بعد صدور الحكم بتجويضها من المحكمة الإدارية العليا.. نشوب الخلافات بين المؤسسين الذين تملكهم هي الغالب فكرة اقتسام الغنيمة..

فقد شهدت الشهور التي تلت تأسيس حزب الأمة صراعات قوية بين وكيل المؤسسين، أحمد الصباحي، وبين مجموعة الدكتور حلمي عبدالشافي الذين اعتبروا أنفسهم المؤسسين الحقيقيين للحزب وارتأوا أحقية الدكتور عن الشيع في رئاسته.

حزب الشعب الديمقراطي بعد تجويضه في أوائل عام ١٩٩٢ شهد نفس الصراع بين أبي الفضل الجيزاوي وأنور عفيفي على رئاسة الحزب، وهو النزاع الذي عرف طريقه إلى ساحات المحاكم ولم ينته إلا بعد صدور الحكم للأخير، وهو مقاول غير معروف أنه كان له من قبل أي نشاط سياسي، بالرئاسة،

حزب الخضر شهد خلال الفترة القصيرة التي انصهرت من حياته ثلاثة رؤساء .. الدكتور حمن رجب، رجل الدراسات الفرعونية، فالأستاذ عبدالسلام داود الصحفي المعروف، وأخيراً الأستاذ كمال كيرة والذي شغل منصب أمين عام الحزب منذ نشأته .

ومثل هذه الصراعات إذا كانت تتم عن شيء فإنها تتم عن غلبة الروح العائلية التي إذا اتسعت قليلاً تحولت إلى شكل من أشكال الشللية، وهو ما يتناقض تماماً مع الفكرة الديمقراطية التي تقوم على قيام البنيان الحزبي من خلال انتخابات صحيحة من القاعدة إلى القمة.

تمثل التسهيلات التي تقدمها الإدارة الحكومية سبباً آخر من أسباب تفاقم الظاهرة وزيادة تأثيراتها الضارة على التجربة الحزبية الأخيرة.

تتراوح هذه التسهيلات بين معونة مالية تقترب من مبلغ المائة ألف جنيه سنوياً، والتصريح للصحفيين في الصحف القومية بالعمل في الصحف الحزبية دون أن يؤدي ذلك إلى أي انتقاص من رواتبهم أو وضعهم الوظيفي في مؤسساتهم، وإدخال رؤساء تلك الأحزاب، أو أغلبهم للبرلمان، خاصة مجلس الشورى الذي تتسع فيه أعداد المعينين من قبل الرئيس، فضلاً عن الحصول على نسبة بين أعداد الحجاج، وتصدر قوائم المدعوين في المناسبات الوطنية والدينية.

ولأول وهلة تبدو هذه الممارسات وكأنها تحقق أهدافاً ديمقراطية لدعم الحزبية، فهي توفر الإمكانيات التي تعطى للأحزاب القدرة على الاستمرار، ومن جيب دافع الضرائب المصري، ثم إنها تحول دون أن تتطلع الأحزاب المصرية إلى أية قوى خارج الوطن بحثاً عن الدعم المادي بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات، ليس على التجربة الحزبية فحسب هذه المرة، وإنما على الأمن الوطني نفسه.

غير أن ما يبدو من ظاهري هذه الممارسات شيء وما حدث بالفعل كان شيئاً آخر، فيما نقصره هنا على ما أسميناه «الأحزاب الهيكلية».

فمختلف أنواع تلك المعونات أدت إلى الإبقاء على تلك الأحزاب على ما قامت عليه، فإنها لو لم تكن متاحة لما توفّر أمام المسئولين عنها سوى أحد طريقتين: أما السعى لضم أعضاء جدد يعيشون الحيوية في عروقها ويوفرون لها الدعم المادي الذي يمكنها من الاستمرار مما يحولها إلى أحزاب حقيقية، وأما - وهو الاحتمال الأرجح - تأخذ في التآكل حتى تختفي عن الساحة السياسية تمامًا كما يتوقع أن يحدث لكبيرهم، حزب الأمة، خاصة عندما يتحول الحزب إلى غرم للقائمين عليه بدلا أن يكون غنمًا، أو أن يتحول إلى جمعية أهلية تروج لفكرة إنسانية كما يتوقع أن يحدث بالتمسبة لحزب الخضر. وفي الحالين تتخلص التجربة الحزبية الثالثة من أحد أمراضها مما قد يبعث الرجاء في أن تبشى على قيد الحياة.

تؤدي الأحزاب الهيكلية أيضًا إلى شذوذ ظاهر في قاعدة ظهور العمل الحزبي عندما يخرج للمصريين مجموعة من البشر من المجهول ليصبحوا بحكم قضائي حزبًا شرعيًا.

فالأحزاب الشعبية، وليس الشرعية بحكم القانون، تقوم على أكتاف شخصيات عامة خاضت معترك الحياة السياسية وأصبح لها رؤية يعلمها الناس الذين يختلف معها بعضهم ويتفق البعض الآخر وهو أمر مختلف جد الاختلاف فيما يحدث مع تلك الأحزاب.

لعل ذلك ما دعا صحيفة قومية إلى أن تعلق على قيام حزب الشعب الديمقراطي أوائل عام ١٩٩٢ برئاسة شخصية لم يعرف أحد من العاملين في مجال السياسة عنها شيئًا من قبل بالقول في أحد عناوينها «مقاوم مغمور يرأس حزبًا هلاميًا»، ومع أنه قد مر على هذا التعليق أكثر من عامين فالمقاوم مازال مغمورًا والحزب مازال هلاميًا.

وتشير طبائع الأمور أن من يخرج من المجهول يروح بعد وقت قصير أو قليل إلى المجهول وأن بقاءه على قيد الحياة لا يعني أنه لم يمض موتًا إكلينيكيًا. وفي لحظة الولادة.

أخيراً فإن تلك الأحزاب قد أدت إلى تفشي ظاهرة «التأجير مفروش» التي لم تعد ظاهرة اقتصادية اجتماعية فحسب بل تحولت إلى ظاهرة سياسية!

بدأت هذه الظاهرة مع قيام أول تلك الأحزاب، حزب الأمة - فيما سبق ورصدناه في دراستنا التي نوهنا بها في مستهل هذا المقال - من سعى حديث من جانب مؤسس هذا الحزب لدى قيامه من محاولات تأجير «الإخوان المسلمين»، وهو ما فشل فيه لمزوف الأخيرين عن السكنى في «هيكल الصباحي»، إلا أنه لم ييأس واستمر يرفع لافتة «الإيجار مفروش» في مناسبات عديدة تالية كانت أشهرها إعلان رئيس الحزب في انتخابات عام ١٩٨٧ التي جرت بنظام القائمة بأن «قوائم الأمة مفتوحة أمام جميع المواطنين بشرط أن ينضموا أولاً إلى الحزب».

لعل كل ذلك يقود إلى تساؤل أخير يستمر مطروحاً حول تلك الكيانات الهيكلية... إذا كانت تلك الأحزاب تشكل كل هذا الخطر على التجربة الحزبية برمتها، فما الذي يبقها على قيد الحياة طوال هذا الوقت، بل الأخطر من ذلك ما الذي يؤدي إلى تكاثرها على هذا النحو المرضي؟!

نرى أن سياسات «الحزب الوطني الديمقراطي» هي المسئول الأول عن هذا البقاء، وهي السياسات الموروثة من نظام ما قبل التعددية الحزبية والتي تقوم على استمرار عرض الحزب الواحد The one party's show إذ تؤكد كل الشواهد أن الأحزاب الهيكلية تدعم هذا التوجه.

وتتعدد المؤشرات التي تدعو إلى القبول بهذه الفكرة..

من تلك المؤشرات أنه في غضون السنوات العشر الماضية فإن أغلب الأحكام التي صدرت بقانونية أحزاب جديدة إنما قد صدرت لهذه النوعية باستثناء واحد هو «الحزب العربي الديمقراطي الناصري» ولا نعتقد أن أحداً يمارى أن لهذا الحزب وجوداً حقيقياً في الشارع السياسي المصري.

ونحن لا نعرض ولا يمكن أن نعرض بطبيعة تلك الأحكام، حتى نهاية الأمر يحكم القضاة بمقتضى القانون الذى أمامهم.. قانون تنظيم الأحزاب، ونرى أن جملة الممارسات التى شهدتها هذا القانون تضمنه ضمن القوانين سيئة السمعة مثل قانون العيب أو قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.. فهذا القانون يشكل خطراً داهماً على التجربة الحزبية الثالثة التى يفترض أنه قد سن لتنظيمها منها، ثانياً أن وجود تلك الأحزاب يدعم الشكل الديمقراطى مهما بدا من تناقضه مع الواقع منها أيضاً أن تلك الأحزاب من خلال مواقف مماثلة لسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى تكسر أى إجماع فى مواجهة هذا الحزب يمكن أن يتم بين مجموع الأحزاب المعارضة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة من حزب الأمة على وجه التحديد كان منها ما حدث فى انتخابات المجالس المحلية فى خريف عام ١٩٨٨.

ولعل الأحزاب الهيكلية تمثل فى هذا الصدد حصان طروادة، وكان هيكلاً أمكن من خلاله اقتحام صفوف الجانب الآخر، وهو هنا أحزاب المعارضة الحقيقية، وتحطيم مقاومته.

وقبول تلك الأحزاب القيام بمثل هذا الدور ناشئ بلا شك عن فهم من القائمين عليها بحجمها الحقيقى على الساحة السياسية، وأنه ليس ثمة أمل لها فى دخول مجال المنافسة، الأمر الذى يدعوها إلى مفاصلة القوة السياسية الرئيسية على الساحة، حزب الحكومة، وهو غزل يتفهم القائمون على هذا الحزب الأخير دوافعه النفعية، ويقابلونه بما يستحق.. بعض الفتات.

غير أن هذا الغزل النفعى يعمل فى جانبه الآخر احتمالات توجيهه إلى أية قوة سياسية أخرى فاعلة على الساحة بل يصحب ذلك من مزيد من التقييدات للتجربة الحزبية الثالثة.

وتؤكد قراءة حاضِر جلسات لجان الحوار الوطنى التى جرت خلال الشهر الماضى، والتى جاء فيها تمثيل هذه الأحزاب والمساحة التى سمح

لها بها أكبر كثيرا معا حصلت عليه أحزاب أخرى فاعلة، حتى من غير تلك التي قاطعت الحوار.. تؤكد جدية هذه الاحتمالات.

وبدون الدخول في التفاصيل فإن للمراقب أن يلاحظ أن أغلب ممثلي تلك الأحزاب هي كلماتهم لم يكونوا يمرضون لبرامج أو لرؤى من جانب أحزابهم وإنما كانوا يوجهون خطابهم لقوى سياسية أخرى من المشاركة في الحوار أو غائبة عنه.

صحيح أن الحزب الوطني الديمقراطي كان في طبيعة تلك القوى إلا أن بعضها كان يوجه خطابه لقوى سياسية أخرى بعضها داخل الوطن والبعض الآخر خارجه مما كاد يخلع قلب رجل مثلي قدر له أن يشارك في هذا الحوار ويشاهد من الداخل.

ونرى أن المسؤولين من رجال الحكومة والحزب الوطني إذا ما وضعوا مجمل الخطاب الذي كانت توجهه تلك الأحزاب الهيكلية خلال جلسات الحوار موضع التحليل لربما توصلوا إلى نفس النتيجة.. نتيجة أنها في النهاية مخلوقات شاذة تعيش على المحاليل لأنها كما سبق الإشارة ميثة إكتينيكية ولا يبقى سوى سحب إبر المحاليل المفروسة في عروقها وإعلان وفاتها رسميا، الأمر الذي قد ينقذ التجربة الحزبية الثالثة برمتها التي تشكل الأحزاب المذكورة عبئا ثقيلا على مسيرتها.



الفصل السابع عشر

ثقوب في التجربة الحزبية الثالثة ١١

الشهور التي مرت بين إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن النية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولي رئيس الجمهورية لمنصبه ليصبح بالانتخاب بدلا من الاستفتاء، وبين عقد الانتخابات التي جرت على هذا الأساس والتي ظهرت نتيجتها يوم ٩ سبتمبر، كان ما جرى فيها أشبه بالإعصار، حتى أنه مع بعض التجاوز يمكن تسميتها (بكاترينا) المصرية.. مع الفارق طبعًا، فالثانية تعبير عن غضبة الطبيعة، والأولى تمت بصنع الإنسان وبرزائه في أغلب الأحوال.

مصدر تسميتنا بالإعصار أن مصر لم تشهد منذ سنوات طويلة مثل هذا الحراك السياسي الذي شاركت فيه قواعد عريضة من الجماهير بالرأى، سواء بالكتابة في الصحف، أو بالحديث في الأجهزة المسموعة والمرئية، داخلية كانت أو خارجية، أو حتى بظهور جماعات خارجة عن الأطر المعروفة منذ ثورة ١٩٥٢، لعل أهمها جماعة «كفاية» التي ضمت مختلف ألوان الحليف من القوى المعارضة، وتطلعت مظاهرات معادية للحكومة لم تعرفها البلاد منذ عام ١٩٧٧، ولم تحدث في أي وقت في عصر الرئيس مبارك على الأقل، وأن متغيرات كبيرة عرفها النظام

الحزبي الخامل خلال تلك السنوات، سواء داخل حزب الحكومة، الوطني الديمقراطي، أو أحزاب المعارضة الحقيقية! الوفد، التجمع، الناصري والتي أضفنا إليها مؤخرًا حزب الغد، أو حتى الأحزاب الصغيرة التي نزلت علينا «بالباراشوت» سواء بأحكام قضائية أو بقرارات لجنة الأحزاب بمجلس الشورى والتي وجد رؤساؤها فجأة أنفسهم ينقسمون على أرفع المناصب في البلاد، وهو وضع فاق يقينا كل أحلامهم.

وبينما تصنع أعاصير الطبيعة كوارث إنسانية فإنه قد ترتب على (كاترينا) المصرية، وعلى غير ما توقع الكثيرون، أن دخلت السياسة كل بيت، وأصبحت موضع الحديث بين أي اثنين يجمعهم مكان واحد بعد إهمال طويل بشئونها قبولاً بفكرة أن الأمر لولى الأمر (1)، وأنهم مهما قالوا وفعلوا فلن يكون لقولهم قيمة. ولا لفعالهم أثر. وفي هذه الظروف المستجدة تجاهل الجميع نصيحة الإمام محمد عبده الشهيرة بتجنب السياسة وكل ما اشتق من فعل «ساس»! وقد رأينا أنه لا يكفى رصد الإعصار، وإنما من المهم تتبع آثاره على المدى القريب أو البعيد.

ننوى أن يتم هذا الرصد على مستويات مختلفة، نخصص أولها عن أثره على ما نسميه بالتجربة الحزبية الثالثة، التي بدأت في عهد الرئيس السادات، والتي أثبت الإعصار الأخير أنها ممثلة بالثقوب (2).

أول هذه الثقوب : متصل بالأحزاب التي أسسناها في الفصل السابقة مرة بأحزاب الديكور، ومرة أخرى بأحزاب الماكياج الديمقراطي، وقد أضفت القوانين اللاحقة على تغيير المادة ٧٦ مزيداً من مساحيق الماكياج على وجوه هذه الأحزاب، حتى بدت أخيراً كالصمغ الذي أساء للتجربة بأكملها، فحصلت بمقتضى هذه القوانين على إعانة حكومية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه سنوياً، كما حصلت على «فيزاء» للترشيح لمنصب الرئاسة دون ما اعتراض، وزاد الطين بلة أن تدفع خزينة الدولة نصف مليون جنيه لكل مرشح من رؤسائها.

ولعل نتائج الانتخابات قد كشفت الوجه القبيح لهذه المسوخ ضمن بين سبعة من تلك الأحزاب حصل ثلاثة من مرشحيها على ما يزيد قليلا عن أربعة آلاف صوت، من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة التي نافذت عن السبعة ملايين، بينما حصل مرشحو مجموع الأحزاب السبعة على أكثر قليلا من خمس وخمسين ألف صوت، بنسبة أقل كثيرا من واحد في المائة، بمعنى أن تكلفة هذه النسبة الضئيلة بلغت ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه. وهي في مجموعها مستقطعة من أموال دافعي الضرائب، ومعظمهم من أصحاب الدخول الثابتة والذين اصطلاح على تسميتهم بمحدودي الدخل الذين انحدروا إلى ما دون خط الفقر.

جانب آخر من هذا الوجه القبيح أنه شوه بعضاً من صورة التجربة ودفع عدداً من الصحف العالمية المهتمة بالشئون المصرية إلى توصيفها «بالمسرحية» وهي لو كانت قد اقتصررت فعلا عليها مع الحزب الوطني الديمقراطي لصدق عليها هذا الوصف! وكانت ستصبح مسرحية تفتقر حتى إلى العقد الدرامية، لولا أن الله سلم وقبل «الوفد» العتيد و «الفد» الصاعد، خوض التجربة، الأمر الذي وفر لها بعضاً من مذاق الديمقراطية.

الثقب الثاني: نجم عن مقاطعة سائر الأحزاب الفاعلة، خاصة التجمع والناصرى، للتجربة، بكل ما كانا يمكن أن يضيفا إليها، والسبب الظاهر لهذه المقاطعة رفض زعامات الحزبين للتغييرات التي دخلت على المادة ٧٦ وأفرغتها من مضمونها الديمقراطي، وبدا مع ذلك وقد خرجا من الموعد بدون مروسة وبدون حمص.

ونحن وإن كنا لم نقرهما على هذه المقاطعة إلا أننا نلتبس لهما بعض العذر، صحيح أن الحزبين يملكان برنامجين يعيران عن وجهة نظر الفقراء من العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، ولكنهما لا يملكان الأموال الطائلة التي أنفقت على الحملة الانتخابية سواء بالنسبة للوطني الديمقراطي أو بالنسبة للوفد، فقد كان وراء الحزبين قوى

الرأسمالية القديمة والجديدة، والتي نرى أنها قد تجاوزت الملايين العشرة بكثير، بينما يتفق التجمع والناصرى بالكاد على مجرد إصدار صحيفتيهما الأسبوعيتين.

الثقب الثالث: متصل بالحزب الوطنى الديمقراطى، وفى تقديرنا أن السلطة التنفيذية (الشرطة وهيئات وزارة الداخلية عموماً أو غيرها من الوزارات) لم تكن تتدخل فى هذه الانتخابات كما جرت العادة فى الانتخابات البرلمانية، سواء بالضغط الإدارى الذى عرفته مصر على أيدي إسماعيل صدقى فى انتخابات عام ١٩٢٥، أو بالتزوير المباشر الذى عرفته البلاد بدءاً من الانتخابات التى أجرتها حكومة محمد محمود فى أوائل عام ١٩٢٨، فالظروف كانت مختلفة هذه المرة، بعد أن أشرف القضاء بشكل مباشر على مختلف أطوار العملية الانتخابية.

ونرى أن اختلاف الظروف نشأ عن العيون المفتوحة على هذه العملية، سواء من الداخل أو من الخارج، ففى مصر كانت هناك لجنة حقوق الإنسان التى اختارت مجموعة من اللجان الانتخابية كنماذج لترقب ما يجرى داخلها، لتضمنها تقريرها عن الانتخابات، وكان هناك أيضاً الأحزاب المشاركة، والتى بذلت ما وسعها من جهد ليكون لها مندوبون داخل اللجان، هذا فضلاً عن منظمات المجتمع المدنى التى تمت الموافقة فى اللحظة الأخيرة على وجود ممثلها داخل اللجان، بل أن عديداً من المواطنين الذين لمست لهم صلة بهذا أو بذاك قاموا بجانب من هذه المراقبة وهم يدلون بأصواتهم داخل اللجان أو وهم قرييون من أبوابها يرصدون ما يجرى بداخلها، ولو عن بعد .

فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك العيون المفتوحة من الخارج، وإذا كان أى من الجهات الدولية، هيئة الأمم المتحدة أو غيرها، لم يطلب نوعاً من المراقبة فقد انبث مندوبو الصحف الأوروبية والأمريكية حول اللجان بدعوى القيام بعملهم، هذا فضلاً عن اتصالاتهم ببعض هيئات المجتمع المدنى التى أمدتهم بما أرادوا من معلومات.

وليس دليلاً على ضعف التزوير أو انعدامه من اعتراف المجلس الأعلى للانتخابات الرئاسة بالنسبة الضئيلة من الناخبين الذين استخدموا حقهم الانتخابي، والتي لم تزد عن ٢٢ في المائة، والتي تبدو ضآلتها سواء بالنسبة للانتخابات السابقة التي كانت تجرى سواء لمجلس الشورى أو مجلس الشعب، والتي كان يعلنها المسؤولون بوزارة الداخلية الذين يتولون العملية من الألف إلى الياء، أو حتى بالنسبة لنتائج الدراسات العلمية التي أجريت قبل الانتخابات، ففي دراسة أعدتها باحثة من كلية الإعلام على عينة ممن يتمتعون بحق الانتخابات في المدن والريف أسفرت عن نية نحو ٤٥ في المائة من هؤلاء ينوون ممارسة حقهم الانتخابي، غير أن حتى هذا الرقم المتواضع لم يتحقق، وهو أمر نحمده للجنة القضائية التي تولت الإشراف على الانتخابات، وإن كان يدل من جانب آخر على ضعف تأثير القوى الحزبية بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي، رغم حصول مرشحه على أكثر من ٦.٢ مليون صوت.

لكن تبقى ملاحظة مفادها أن هذه الأغلبية الساحقة التي نالها الرئيس مبارك يمكن قبولها في هذه الانتخابات نظراً لتاريخ الرجل الطويل بكل ما اكتسبه من خبرة سياسية، وخوفاً من كثيرين من أن التغيير قد لا يأتي بما لا يحمد عقباء، إعمالاً للحكمة المصرية القديمة، «اللى تعرفه أحسن من اللى ما تعرفوش» ولكنها لا ينبغي أن تبقى مبدأ في الانتخابات القادمة، وإلا تحولت في النهاية إلى استفتاء في ثوب جديد.

ملاحظة أخرى خاصة بهذا الحزب... صحيح أنه لم يستخدم التزوير كما حدث في مرات أخرى، خاصة في الانتخابات البرلمانية، غير أن الصحيح أيضاً أن رجاله في الإدارة كانوا يمثلون قوة ضغط مرئية أحياناً وغير مرئية في أغلب الأحيان، وصحيح أنه مرشحه، الرئيس حسنى مبارك، رفض تقاضى نصف المليون جنيه التي أقرتها الدولة لكل مرشح، غير أنه كان وراء عدد كبير من رجال الأعمال الذين هروا لتأييد المرشح سواء كانوا من أعضاء الحزب أو كانوا من غير الحزبيين بالمرّة،

الأمر الذي يمكن أن نثبتنه بسهولة من إعلانات الدعوة لانتخاب مرشحه، سواء في الصحف أو في اللافتات التي ملأت الشوارع الرئيسية.

بمعنى آخر أن الحزب الكبير في التجربة الثالثة وقد خرج من رحم الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي، لا يزال يحمل آثار هذا المولد، رغم مرور ثلاثين عاماً على هذا الخروج، الأمر الذي أساء بدرجة أو بأخرى لهذه التجربة، غير أننا نقدر أن ثمة تغييرات قادمة في الطريق صنعتها أول انتخابات للرئيس.

على ضوء ما أحدثته «كاثرينا» المصرية من متغيرات، تعلمنا دروس التاريخ أنه يتوجب خلال السنوات القادمة، والتي نحددنا بفترة السنوات الست من ولاية الرئيس مبارك، إحداث جملة تغييرات طالبت بها في كل مناسبة، لعل أهمها ما نادى به بعض أعضاء البرلمان بقبول تعديل المادة ٧٦ مع إعادتها إلى خطها الصحيح قبل أن تقع في أيدي «ثروية القوانين» وهو ما أسموه بسياسة «خذ .. وطلب».

ولنا ملاحظة هنا أن المطالبة باستكمال الإصلاحات الدستورية لا ينبغي، كما يتصور البعض، بالضغط على الرئيس مبارك أو إنها موجهة ضده شخصياً، وإنما هي موجهة أساساً لبعض القوى المحيطة به، سواء في الحزب أو في الحكومة، والتي ترى أن مصالحها في إبقاء الحال على ما هو عليه .. يدعونا إلى تسجيل هذه الملاحظة ما أعلنه الرجل في أكثر من مناسبة خلال الحملة الانتخابية عن نيته على التنازل عن بعض سلطاته الواسعة التي ورثها عن سلفيه، مع عمل بعض التعديلات الدستورية التي يتم معها تلافي الانتقادات التي أدخلت على تعديل المادة ٧٦، والتي دفعت بعض الأحزاب المؤثرة إلى عدم الاشتراك في الانتخابات، وفيما يتصل بالتجربة الحزبية الثالثة، تتشعب طبيعة هذه الإصلاحات فيما يمكن رصد في أكثر من جانب:

فيما يخص الأحزاب الديكورية وما أثبتته من فشل ذريع في انتخابات الرئاسة، وما جلبته من كوارث على التجربة فقد حان الوقت للتخلص منها، ويشكل قانوني، وليس مطلوباً إصدار قرارات بحلها، وما إلى ذلك من قرارات قمعية.. المطلوب فقط إلغاء ما تقرر في قانون الأحزاب من تقديم معونة سنوية لكل منها، وعدم تمثيلها في المجالس التشريعية بالتميين، خاصة مجلس الشورى، وما يترتب على ذلك بالطبع من إلغاء اعتماد نصف المليون جنيه التي (عكها) كل من رؤساء هذه الأحزاب ممن رشحوا أنفسهم في انتخابات الرئاسة وفي رأينا أنه لو تم اتباع مثل هذا النهج فسوف تختفي هذه المخلوقات الطفيلية، عن الساحة بعد وقت غير طويل، وتتخلص التجربة الحزبية الثالثة من عرض مريض ليس له مثل في أي بلد آخر، ولن يبقى مصنفين بين بلاد العجائب الحزبية.

غير أن هذه الأحزاب المصنعة ليست بيت القصيد، فهي سوف تختفي عن الساحة السياسية إن عاجلاً أو آجلاً، بمجرد إخراجها من «حضانة الحكومة».. الأهم من ذلك ما هو متصل بالحزب الوطني الديمقراطي، وعلى الرغم من حملة عدد من المثقفين فإن الظرف أصبح مناسباً الآن لفض الاشتباك بينه وبين مؤسسة الرئاسة، خاصة بعد التجربة التي خاضها في الانتخابات الأخيرة، فنحن نرى أن الحزب قد بدأ يجدد شبابه خلالها على نحو غير مسبوق. الأمر الذي قد يمكنه من الوقوف وحده في الميدان دون حماية خارجية، من هذه المؤسسة أو غيرها.. صحيح أنه لن تكون له هذه الأغلبية الساحقة التي تسمى للتجربة الحزبية أكثر مما تفيدها، ولكنه سوف يظل قوة كبيرة ومؤثرة في الحياة السياسية المصرية بعد أن يدخل في مناهضة متكافئة مع الأحزاب الأخرى.

وقد تأكد مع نجاح الوطني الديمقراطي في حملة انتخاب الرئيس صحة نظرية العالم الروسي الشهير «بالوف» عن التحدي والاستجابة، إذ نرى أن حجم التحدي الذي واجهه الحزب هذه المرة لم يواجهه في أية مرة سابقة، مما دفع هذا الديناموسور إلى الحركة بعد طول رقاد، الأمر الذي

ثبت معه أنه يملك من الكوادر والمؤيدين، خاصة في محيط رجال الأعمال من هم على استعداد إلى دعمه اقتصاديا في حملاته السياسية، وعليه أن يكشف عن وجهه الحقيقي من أنه أحد الأحزاب الليبرالية، وليس حزب تحالف الرأسمالية الوطنية مع العمال والفلاحين مما ورثه من عهد الاشتراكية التي وهنت في أرض الكنانة، والتي على الأحزاب الممثلة لها، التجمع والناصرى أن يتوليا مهمة إعادة دفع الدماء إلى صروقتها مهما تطلب ذلك من جهد ووقت، فلعدالة الاجتماعية أنصارها في كل زمان ومكان، حتى في عصر الهيمنة المتوحشة للرأسمال الأمريكى.

يبقى على الحزب الوطنى أيضاً أن يتخلص من بعض العناصر التي راجت حولها قصص الفساد، والتي اعتقدت أن أقصر طريق لتسمية رؤوس أموالهم بطرق غير مشروعة هو الانتماء لهذا الحزب، باختصار أن يرتدى زيا مناسباً للحقيقة من ناحية وللتفخيرات التي أدخلها «الإعصار» على الواقع المصرى من ناحية أخرى.

وفي تقديرنا أن صفار السن من أعضاء الحزب قد لعبوا دوراً أساسياً في هذه اللحظة، الأمر الذى نلاحظه في طبيعة الحملة الانتخابية وما بدا من ورائها من وجود جديدة غير معتادة في الحزب الكبير، والذين كانوا وراء البرنامج المتقدم الذى قدمه الرئيس مبارك إلى الناخبين، كما كانوا وراء اختيار المواقع التى احتك خلالها بالناخبين، هذا فضلاً عن المظهر العملى الذى بدا به، وإن كان محل انتقاد بعض صحف المعارضة والصحف المستقلة.

ولأن المفاجأة التي حملتها نتيجة الانتخابات بسبق حزب الغد لحزب الوفد لها صلة بهذا الموضوع.. دور الشباب في نتائج الانتخابات، فلا بأس من الاجتهاد هنا لمحاولة تفسيرها..

هناك أولاً فارق لمن، فالدكتور نعمان جمعة رغم مكانته العلمية ورغم رئاسته لحزب عريق.. الوفد الجديد، غير أن الرجل قد تجاوز السبعين وبالتالى فإنه لم يتفوق على مرشح الحزب الوطنى كثيراً في هذه الناحية،

خاصة وأن صحف المعارضة فضلاً عن الصحف المستقلة، وبعض الحركات السياسية الجديدة على رأسها «كفالية» قد صبت بعض انتقاداتها على الرئيس مبارك من هذه الزاوية، بالمقابل كان الدكتور أيمن نور أصغر المرشحين، وخاطب الشباب بلفتهم، الأمر الذي ترتب عليه تعاطف شريحة غير قليلة منهم معه، ومع أنه لم تصدر بعد الدراسات التحليلية التي تبين طبيعة الشرائح السنية التي استخدمت حقها الانتخابي، فإننا نتوقع أن يكون الشباب ما دون الثلاثين من أعرش هذه الشرائح.

هناك ثانياً الصورة التي بدا بها كل من المرشحين، وقد كررت قناة «الجزيرة» المشهورة مشهدين متتالين، ولم يكونا يقينا في صالح رئيس الوفد الذي اعتقد كثيرون أنه المنافس الحقيقي للرئيس مبارك؛ المشهد الأول: لأيمن نور في أحد مؤتمراته الشعبية، وقد سقط اللوح من المنصة الواقف عليه حيث كان يخطب، فأسرع مؤيدوه بالأخذ بيده، فتهض واقفاً وقد تمالك نفسه واستكمل خطبته بعد أن اتهم الحكومة بأنها التي دبرت له هذا المقلب، ولاشك أن كثيرين قد تعاطفوا معه من جراء هذا الموقف، المشهد الثاني: للدكتور نعمان جمعة في أحد مؤتمراته وقد استاء من أحد الحضور فأمر أنصاره بطرده من القاعة، ولم تكن المقارنة في صالحه يقينا.

هناك ثالثاً ما قدمه الدكتور جمعة باعتباره زعيم الحزب الكبير الذي قاد الحركة الوطنية طوال السنوات التي سبقت قيام ثورة يوليو، ولسوء الحظ فإن أغلب الشباب المعارضين للوطنى الديمقراطى، والذين تشوقوا إلى التجديد، لم يماصروا هذا الحزب في أمجاده، فضلاً عن ضعف معلوماتهم التاريخية، فأتجهوا إلى تأييد المستقبل الذي قدمه لهم نور، حتى أنه سمى حزبه «بالفد» وبدا مع ذلك أنه الطبقة الجديدة من الحزب الليبرالى، وثبت في هذه المناسبة أن التاريخ لا يفيد كثيراً في الانتخابات عموماً، وانتخابات الرئاسة على وجه الخصوص.

هناك أخيراً ما جرى للدكتور أيمن نور قبيل ترشيح نفسه من احتجاج في السجن بتهمة تزوير التوكيلات التي اعتمد عليها في إقامة حزبه،

وعلى الرغم من أن الثنيابة قد حولته للمحكمة مما يشير إلى صحة اتهمته، فإن الشباب، في تقديرنا، لم يحفلوا كثيراً بهذا الجانب من القضية، ورأوا فيها محاولة من الحكومة لمنع رئيس حزب الغد من ترشيح نفسه، كما لم يحفلوا بما نشرته الصحف من أن وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، قد ضغطت للإفراج عنه، وساروا قدماً وراء ما اعتقدوا أنه يمثل المستقبل الأفضل الذي يتشوقون إليه.

وعلى الرغم من التصريح الذي أدلى به الأستاذ منير فخرى عبد النور نائب رئيس حزب الوفد والذي عزا فيه تفوق مرشح حزب الغد على الدكتور نعمان جمعة إلى تحالف نجح الأول في عقده مع الإخوان المسلمين، مدللًا على ذلك بما جاء في تصريحاته بأنه سوف يسمح لهؤلاء بتكوين حزب لهم إذا ما فاز في الانتخابات، فإننا لا نستريح كثيراً لهذا التفسير، خاصة وأن كل شيء مباح في السياسة، هذا من جانب، ولأنه ثم يكن هناك قبل يوم ٧ سبتمبر، عدا هذا التصريح، ما يشير صراحة إلى هذا التحالف، من جانب آخر.

يبقى بالنسبة للتجربة الحزبية الثالثة أن نطالب الحكومة برفع الأيدي عنها، خاصة بعد ما صرح به الرئيس مبارك عن النية على إلغاء الأحكام العرفية واستبدالها بقانون لمواجهة الإرهاب، والمقصود برفع الأيدي ليس الأحزاب القائمة فقط، الوفد والتجمع والناصري، والتي تم تكيلها لصالح الوطن الديمقراطي، ولصالح الجماعات الخارجة عن إطار الشرعية الدستورية بحكم ما أحدثه من فراغ استثمارته تلك الجماعات، وإنما أيضاً عن حرية تشكيل أحزاب جديدة تمثل القوى الصاعدة في المجتمع والتي أثبتت وجودها في هذه الانتخابات.

غير أنه تبقى مشكلة التصريح للجماعات ذات الطبيعة الدينية بتشكيل أحزاب سياسية، ونحن نوافق الحكومة القائمة، أو أية حكومة أخرى، على منع التصريح بذلك، بحكم ما قد ينتج عنه من مخاطر شديدة لا يحتملها وطن مثل مصر، وعموماً فإن مثل هذه الجماعات سوف تعود إلى حجمها

الطبيعى بإطلاق حرية العمل لمساثر القوى الفاعلة فى المجتمع وسد الفراغ الناشئ عن سياسات الحكومات السابقة، ولأساليب أخرى يضيق المقام هنا عن تفصيلها .

وعلى ضوء كل هذه المتغيرات فلنأخذ نرى أنه من الخطورة بمكان توقف حركة الإصلاح عند التعديل المختلف عليه للمادة ٧٦، وما لحقه من تعديلات أخرى فى قوانين الأحزاب وانتخابات الرئاسة، والتي كانت بدورها محل اختلاف، وأن الواجب أن يكون ما جرى بداية لإصلاحات واسعة أخرى، وأن تكون فترة الرئيس القادمة بمثابة فترة انتقال من «عرض الرجل الواحد "One Man's Show" إلى عرض ديمقراطى حقيقى، ولا نرى بامسأ فى هذه المناسبة، وتأكيداً على إدراك الحقائق التى خلفها الإقصاء، من التخلي عن اتباع السياسات التى ظلت تقوم على احتكار «الوطنى الديمقراطى» للسلطتين التنفيذية والتشريعية، التى وإن بدت مدعاة للاستقرار فى مرحلة ما، فهى باعثة على الاضطراب فى المرحلة الحالية، واتباع سياسات تقوم على دعوة كل القوى الوطنية للمشاركة فى السلطتين، وألا يبقى الانتماء لحزب غير الوطنى مدعاة لحرمان مصرى من أى مكان يستحقه، وأن يصبح محمد حسنى مبارك خلال السنوات العت القادمة رئيساً لكل المصريين، وليس لحزب بعينه، ويتبع من السياسات ما يثبت ذلك، الأمر الذى سوف يدخل معه التاريخ من أرحب أبوابه .



المراجع

- أحمد زكريا الشلق
حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٩
حزب الأحرار الدستوريين القاهرة ١٩٨٢
• جولد شميت، ارثر ادوارد
الحزب الوطني المصري (ترجمة فؤاد ديارة)
مراجعة فتحى رضوان القاهرة ١٩٨٣
• حمادة محمود أحمد اسماعيل
جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ
مصر ١٩٢٨ . ١٩٤٩ (ماجستير غير منشورة - آداب) القاهرة ١٩٨٢
• رفعت السعيد
تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر
١٩٠٠ . ١٩٢٥ القاهرة ١٩٨١
تاريخ المنظمات اليسارية المصرية
١٩٤٠ . ١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦
• زكريا سليمان بيومي
الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية . القاهرة ١٩٧٩
الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية القاهرة ١٩٨١

- طارق البشري
الحركة السياسية في مصر - ١٩٤٥ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٣
- عاصم الدسوقي
كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم
في المجتمع المصري ١٩١٤ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥
- عبد الخالق لاشين
سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية
بيروت ١٩٧٥
- عبدالله عزيواي
حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦
(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)
- عبد العظيم رمضان
تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ . ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨
الإخوان المسلمون والتنظيم السري القاهرة ١٩٨٢
- عبدالوهاب بكر
أضواء على النشاط الشيوعي في مصر
١٩٥٠ . ١٩٢١ القاهرة ١٩٨٣
- على شلبي
مصر والفتاة ودورها في المجتمع المصري
١٩٤١ . ١٩٣٣ القاهرة ١٩٨٢
- محمد سيد أحمد
مستقبل النظام الحزبي في مصر
بيروت ١٩٨٤
- محمد فريد حشيش
حزب الوفد ١٩٣٦ . ١٩٥٢
(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)
- نبيلة عبدالحكيم كامل
الأحزاب السياسية في العالم المعاصر القاهرة ١٩٨٢

• يونان تميم رزق

الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ .

١٩١٤ القاهرة ١٩٧٠

القاهرة ١٩٧٧

الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب

م. ب : ٢٢٤ الرقم البريدي : ١١٧٩٤ زمام

WWW.maktabaekara.org

E - mail : info@egyptianbook.org



٢٠٠٦



ستظل القراءة هي المظلة الرئيسية
 للبناء الروحي والفكري والوجداني
 للإنسان، والثقافة هي بكل المقاييس
 أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
 و«ثقافة السلام» هي الضمان الأكيد
 لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعي،
 والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
 والمحبة والإخاء والديمقراطية،
 والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزان مبارك

٢ جنيه

